خدمة الشعب وإعادة التوازن والازدهار

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الاحد
2026/07/05
No. :8106

"صولة الفجر" تدك الفاسدين

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

رئيس الجمهورية يشارك في مراسم تشييع سماحة السيد الخامنئي

الرئيس بافل يشارك في مراسم تشييع سماحة السيد الخامنئي

توقيع الاتفاق..خدمة الشعب وإعادة التوازن والازدهار

سنواصل دعم عملية السلام لتعزيز التعايش وترسيخ استقرار المنطقة

الاتحاد الوطني يهنئ الولايات المتحدة بمناسبة عيد استقلالها

تاكيدات على اهميةمواصلة الحوار بين اربيل وبغداد

قوباد طالباني وفيدان: عملية السلام خطوة تاريخية والاتحاد الوطني يدعمها

طالباني: حكومة تصريف الأعمال تشكل نقطة ضعف لإقليم كوردستان

مواقف الاتحاد الوطني في صلب التزامه بوعوده للجماهير

اشادات بجهود مكافحة الإرهاب في ترسيخ الأمن والاستقرار

لقاءات ومباحثات الفخامة...

المصادقة على حكم الإعدام بحق عجاج، جلاد نقرة سلمان

"صولة الفجر" تفضح اللصوص والفاسدين

مام جلال.. حقائق ومواقف تاريخية

محمد شيخ عثمان : ذكرى وشموخ ..الرئيس مام جلال نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية ومن ثم رئيسها الفخري

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

عماد أحمد: مع الإصلاح... ضد الفساد

ديفيد بترايوس: عن موجة اعتقالات الفاسدين في العراق

نوزاد المهندس: الفساد.. الخطر الأكبر على حاضر ومستقبل العراق وإقليم كردستان!

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

مراسم جنائزية جماهيرية للخامنئي

بعد مذكرة التفاهم.. هل تقترب المنطقة من مرحلة جديدة؟

المرصد الامريكي ويوم الاستقلال

الرابع من يوليو.. يوم استقلال الولايات المتحدة

ترامب: الذكرى السنوية الـ 250 لاعتماد إعلان الاستقلال

المرصد الصيني

شي يشيد بـملحمة الحزب الشيوعي الصيني

خدمة الشعب في المقام الأول سر حيوية الحزب الشيوعي الصيني

د. فايزة سعيد كاب : أكثر من قرن من التنمية وصياغة رؤية لمستقبل مشترك

marsaddaily.com

*رئيس التحرير

(40) مجلة تحليلية توثيقية..

حصاد النصف الاول من العام

في زمن تغمره الضوضاء وتتوارى فيه الحقائق خلف سُحب التضليل والتأويل، تبرز مجلة «المرصد» بوصفها منبراً نادراً، يُنقّب في المشهد السياسي والاجتماعي ويضع أدوات البحث والتحليل في خدمة النخبة وصُنّاع القرار.

إصدار (٤٠) عدد خلال النصف الأول فقط من عام ٢٠٢٦ لا يمثل مجرد إنجاز رقمي، بل شهادة حية على حيوية المؤسسة وعمق التزامها المعرفي، إذ من النادر – بل من المتعذر – أن نجد في المنطقة مؤسسة مشابهة حافظت على هذا النسق الانتاجي المنتظم والرصين، كمّاً ونوعاً، في آنٍ معاً.

ليست الكثافة وحدها ما يميز "المرصد"، بل نوعية المحتوى الذي بات يشكّل مرجعاً دائماً للسياسيين والباحثين والمهتمين بالشأن العام، فمعظم الأعداد التي صدرت خلال هذه الفترة تضمنت تقارير تحليلية معمقة، تغطي الأحداث المفصلية، وتقرأ التحولات الإقليمية والدولية بعين خبيرة ورؤية استشرافية، وهي تقارير أعدّتها هيئة المرصد أو ترجمتها حصرياً، ما يكسبها طابعاً مستقلاً ومهنياً يندر أن يتوافر في وسائل النشر السائدة.

إن الإنجاز لا يُقاس فقط بعدد الإصدارات، بل أيضاً بالمنهجية المعتمدة في مقاربة القضايا، وبالاستقلالية الفكرية، والدقة التحريرية، والالتزام بتقديم محتوى تحليلي قابل للبناء عليه في صياغة السياسات أو فهم التحولات،وبهذا المعنى، تمثل "المرصد" نموذجاً قابلاً للتطوير والتكرار في مؤسساتنا الوطنية، بوصفها أداة استراتيجية في دعم القرار، وتعزيز ثقافة البحث، وتوطين المعرفة.

لقد أصبحت "المرصد" جـزءاً من أدوات التفكير الاستراتيجي للباحثين الجادين، وركناً داعماً لثقافة التوثيق والمتابعة الدقيقة التي تزداد أهميتها في زمن التحولات السريعة.

هي ليست مجلة دورية فحسب، بل ورشة فكرية مستمرة، تربط بين ما يجري في غرف القرار وما يعتمل في الشارع، وبين ما يكتب في مراكز الدراسات العالمية وما يترجم إلى بيئتنا وتحولاتنا.

وفي وقتٍ تعاني فيه مؤسسات البحث والإعلام من التسييس أو الركود أو الاستنساخ، تقدّم "المرصد" نموذجا مختلفاً: مؤسسة تحليلية ، ذات خطاب عقلاني هادف، تمسك بخيوط المشهد وتقدمه بأدوات منهجية، لا بانفعالات آنية.

وهذا ما يجعل استمرارها ضرورة وطنية، وتطويرها مهمة استراتيجية، لمن يرى في المعرفة سلطة وقوة ناعمة لا تقل أهمية عن الاقتصاد والسياسة.

والسؤال البديهي: هل هناك مؤسسة أخـرى في منطقتنا، استطاعت إصـدار هذا العدد من المجلات التحليلية خلال نصف عام، بهذا المستوى؟.

ولهذا، فإن "المرصد" ليست مجرد تجربة ناجحة، بل ضرورة معرفية، تستحق كل دعم ومواكبة، لأنها تسهم في رسم ملامح النقاش العام، وتوفر مادة تحليلية تليق بمستوى التحديات.

ومع هذا الإنجاز، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: كم نحن بحاجة إلى أن يُعمم نموذج "المرصد" في مؤسساتنا الأخرى، وأن يُحتفى به لا بوصفه نجاحاً مؤسساتياً فقط، بل كركيزة من ركائز الرصانة الفكرية والسياسية والتوثيقية في المنطقة؟

ومن الله التوفيق

شهادة حية على حيوية المؤسسة وعمق التزامها المعرفي في مقاربة القضايا

رئيس الجمهورية يشارك في مراسم تشييع سماحة السيد الخامنئي

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الجمعة ٣ تموز ٢٠٢٦، في مراسم توديع وتشييع سماحة اية الله العظمى السيد علي الخامنئي رحمه الله في العاصمة الايرانية طهران.

وعبّر فخامته عن خالص تعازيه ومواساته للجمهورية الإسلامية الإيرانية، شعباً وقيادةً بهذا الفقد الجلل، سائلاً الله تعالى أن يتغمد السيد الشهيد بواسع رحمته وأن يلهم ذويه والشعب الإيراني الصبر والسلوان، ويخفف عنهم هذا المصاب الأليم.

مباحثات مع الرئيس الإيراني

هذا والتقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الجمعة الموافق ٣ تموز ٢٠٢٦ في طهران، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد مسعود بزشكيان.

وفي مستهل اللقاء، قدّم الرئيس نزار ئاميدي تعازي الشعب العراقي ومواساته إلى الشعب الإيراني باستشهاد سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي، وعددٍ من القادة والمسؤولين والمواطنين، فيما

هنّأ الرئيس مسعود بزشكيان الرئيس نزار ئاميدي بمناسبة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق، معرباً عن شكره وتقديره لحضوره مراسم التشييع.

وأكد الرئيس نزار ئاميدي أن العلاقات بين العراق وإيران علاقات تاريخية واجتماعية وثقافية مترابطة، مشدداً على أهمية العمل المشترك لتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، بما يحقق مصالح الشعبين الصديقين ويخدم استقرار المنطقة.

وأكد الرئيسان ضرورة العمل على إنهاء الحروب ووقف الأزمات والتوترات في المنطقة عبر الحوار والدبلوماسية، واعتماد الحلول السلمية التي تعزز الأمن الإقليمي وتدعم تطلعات شعوب المنطقة إلى الاستقرار والتنمية.

وأعرب الرئيس مسعود بزشكيان عن تقديره للشعب العراقي ولمشاعره النبيلة خلال أوقات الأزمات والحروب، مؤكداً حرص الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

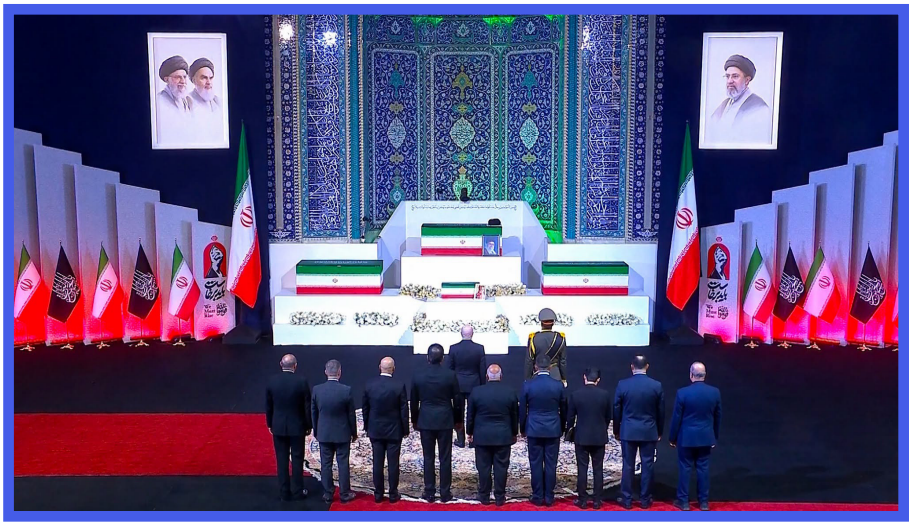

الرئيس بافل يشارك في مراسم تشييع سماحة السيد الخامنئي

شارك رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني يوم الجمعة ٣ تموز ٠٢٦، في طهران، في مراسيم تشييع سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي.وعبر عن خالص تعازيه ومواساته للجمهورية الإسلامية الإيرانية بهذا الفقد الجلل، سائلا الله تعالى أن يتغمد سماحته بواسع رحمته.

خدمة الشعب وإعادة التوازن والازدهار

توقيع الاتفاق بين الاتحاد الوطني والجيل الجديد

جرى مساء الخميس ٢٠٢٦/٧/٢ في مدينة السليمانية، التوقيع على الاتفاق المبرم بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وحراك الجيل الجديد، اللذين شكلا قبل فترة تحالف (التوازن والازدهار).

ووقع الاتفاق كل من بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، وشاسوار عبدالواحد رئيس حراك الجيل الجديد، بحضور قيادات الطرفين، والذي يهدف الى تحسين الوضع المعيشي لمواطني كوردستان وإعادة توازن القوى الى اقليم كوردستان.

وبعد التوقيع على الاتفاق، وصفه السيدان بافل جلال طالباني وشاسوار عبدالواحد بـ«التاريخي»، مؤكدين أن الهدف الأساسي منه هو خدمة مواطني إقليم كوردستان والعراق، وتغيير نمط الحكم القائم في الاقليم.

بدء مرحلة جديدة والحياد لم يعد مقبولاً

وفي كلمة له، أكد رئيس حراك الجيل الجديد، شاسوار عبدالواحد، أن هذا اليوم يمثل «يوماً تاريخياً للشعب الكوردي»، مشيراً إلى أن التحالف ليس موجهاً ضد أي شخص أو طرف سياسي.

ووجه عبد الواحد دعوة مفتوحة لبقية القوى السياسية للانضمام إلى هذا التحالف، منتقداً في الوقت ذاته مواقف بعض الأطراف، حيث قال: «الحياد يعني عدم اتخاذ موقف، ويجب على جميع الأطراف أن يكون لها موقف واضح تجاه الأوضاع الصعبة التي يمر بها المواطنون».

وأضاف: «نرحب بأي طرف ينضم إلينا، لقد جئنا لنبدأ مرحلة جديدة، والاتفاق بين الاتحاد الوطني والجيل الجديد هو لمصلحة المواطنين ومن أجلهم أولاً وأخيراً». كما أعرب عن شكره للرئيس بافل جلال طالباني على جهوده في إتمام هذا التحالف.

زمن الفساد والخوف انتهى ونحن القوى الاولى

من جانبه، أكد الرئيس بافل جلال طالباني، في كلمته، على التزام التحالف الجديد بتنفيذ الوعود والقضاء على المشكلات والنواقص التي تواجه فئة الشباب، معلناً أن «اليوم هو يوم جديد لكوردستان».

وقال الرئيس بافل في كلمته: «إن ما يجمعنا مع الجيل الجديد هو تقديم أفضل الخدمات لهذا الشعب، ولم يعد عدم تقديم الخدمات أمراً مقبولاً بعد الآن». وخاطب المواطنين قائلاً: «على شعب العراق وإقليم كوردستان أن ينتظروا سياسة مختلفة اعتباراً من اليوم».

وانتقد رئيس الاتحاد الوطني أداء الحكومة الحالية في الاقليم، مشيراً إلى أن «الحكومة لا تُدار بالخوف والفساد، بل إنها ستسقط بسببهما»، لافتاً إلى أن الحكومة ارتكبت عشرات الأخطاء الاستراتيجية منذ مرحلة ما بعد الاستفتاء. وأكد أن الاتحاد الوطني كان «الطرف الوحيد الذي تمكن من حماية الشعب من مخاطر عديدة».

وفيما يتعلق بفتح باب التحالف أمام القوى الأخرى، أكد طالباني أن الأبواب مفتوحة أمام الجميع بما في ذلك «الحزب الديمقراطي الكوردستاني»، مستدركاً بأن المشاركة لها شروط، وأبرزها «أن يعترف كل طرف بأخطائه ويعرفها»، مبيناً أن واجب الأحزاب هو خدمة الشعب وليس العكس.

واختتم الرئيس بافل تصريحاته بإرسال رسالة قوة وثقة بالقول: «اليوم نحن القوة رقم واحد في كوردستان، وفي العراق، وفي أجزاء كوردستان كافةً»، معرباً عن شكره لجميع الأطراف التي سعت وساندت وحدة الصف والبيت الكوردي.

لطيف نيرويي: تحالف التوازن والازدهار يخدم المصالح العليا

الى ذلك أكد مسؤول بورد الإعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان إقليم كوردستان يشهد اليوم انعطافة سياسية وإدارية بارزة مع إبرام اتفاقية «تحالف التوازن والازدهار» بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وحراك الجيل الجديد.

وقال لطيف نيرويي مسؤول بورد الاعلام لـPUKMEDIA: يأتي هذا التحالف كضرورة ملحة لاستعادة التوازن السياسي الذي تسبب غيابه سابقاً في تراجع مكانة الإقليم ونفوذه داخلياً، ولاسيما في المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن تأثر حضوره في بغداد والمحافل الدولية.

واوضح: من المتوقع أن يثمر هذا التوازن عن انتعاش خدمي واقتصادي، وتطوير العلاقات مع الحكومة الاتحادية والمحيطين الإقليمي والدولي. وتؤكد مؤشرات الواقع، وتصريحات القطبين، أن هذا الاتفاق يخدم المصلحة العليا للإقليم وليس موجهاً ضد أي طرف.

وقال: تاريخياً، لطالما بادر الاتحاد الوطني لخطوات استراتيجية فرضتها مصلحة الإقليم؛ بدءاً من الاتفاق الاستراتيجي السابق مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مروراً بالاتفاق مع حركة التغيير لمواجهة تعقيدات السليمانية، وصولاً إلى هذه الشراكة الحالية مع أبرز قوى المعارضة.

واوضح: تكمن أهمية هذه الخطوة في جمعها بين قطبين (أحدهما في السلطة والآخر في المعارضة) في حدث لم يتكرر منذ سنوات، مما يمثل ركيزة لتوحيد البيت الكوردي. وختاماً، فإن هذا التحالف لايسعى لفرض شروط مسبقة في مفاوضات تشكيل الحكومة، بل ينطلق من استحقاق طبيعي في المطالبة بأحد المنصبين السياديين في الإقليم.

PYD يهنئ الحزبين بتوقيع اتفاق التحالف السياسي

هذا وأصدر حزب الاتحاد الديمقراطي PYD)) ، بياناً هنأ فيه الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الجيل الجديد بمناسبة توقيع اتفاق التحالف والتعاون السياسي بينهما في مدينة السليمانية، متمنياً أن يشكل الاتفاق محطة جديدة لترسيخ ثقافة الحوار والشراكة الوطنية بين القوى السياسية الكردستانية.

وهذا نص البيان

بيان إلى الرأي العام

يتقدم حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) بأصدق التهاني إلى الإخوة في الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الجيل الجديد بمناسبة توقيع اتفاق التحالف والتعاون السياسي بينهما في مدينة السليمانية، متمنين أن يشكل هذا الاتفاق خطوة نوعية نحو ترسيخ ثقافة الحوار والتوافق والشراكة الوطنية.

إن حزبنا ينظر إلى هذا الاتفاق باعتباره مبادرة إيجابية تعكس إرادة سياسية مسؤولة، وتؤكد أن الحوار والتفاهم بين القوى الكردستانية هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات الراهنة، وتعزيز الاستقرار، وصون المكتسبات الوطنية، وخدمة المصالح العليا لشعبنا الكردي.

نأمل أن يشكل هذا الاتفاق أرضيةً صلبة لتوسيع دائرة الحوار والتقارب بين مختلف الأحزاب والقوى الكردستانية، وصولاً إلى توحيد الرؤى والمواقف تجاه القضايا المصيرية، وتعزيز العمل المشترك بما يخدم تطلعات شعبنا في الحرية والديمقراطية والعدالة، ويقوي الحضور الكردي في مختلف المحافل الوطنية والإقليمية.

إن المرحلة الراهنة تتطلب من جميع القوى السياسية الكردية الارتقاء إلى مستوى المسؤولية التاريخية، وتغليب لغة التفاهم والشراكة على الخلافات، بما يرسخ وحدة الصف الكردي ويعزز القدرة على مواجهة التحديات وصناعة مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

نجدد تهانينا للطرفين، ونتمنى أن يكون هذا الاتفاق بدايةً لمرحلة جديدة من التعاون البنّاء، وخطوةً تمهد لمزيد من المبادرات الوحدوية التي تخدم القضية الكردية، وتعزز وحدة الموقف والإرادة بين جميع القوى السياسية الكردستانية.

حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)

قامشلو، ٢ تموز ٢٠٢٦

سنواصل دعم عملية السلام لتعزيز التعايش وترسيخ استقرار المنطقة

استقبل السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/٧/١ في دباشان، إبراهيم كالن، رئيس جهاز المخابرات الوطني التركي.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات والمستجدات، وتم التأكيد على أهمية الحفاظ على استقرار المنطقة.

كما تناول الجانبان عملية السلام، وجدد الرئيس بافل دعم الاتحاد الوطني لإنجاح هذه الخطوة التاريخية، قائلا: "إننا، وعلى نهج الرئيس مام جلال، نواصل جهودنا من أجل إنجاح هذه الخطوة المهمة والمصيرية، بهدف ترسيخ التعايش والوصول إلى سلام شامل يصب في مصلحة الأمن والاستقرار في عموم الشرق الأوسط."

وشدد الجانبان على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بينهما في إطار الحفاظ على المصالح العليا.

الاتحاد الوطني يهنئ الولايات المتحدة بمناسبة عيد استقلالها

استقبل السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/٧/٤ في منزل الرئيس مام جلال ببغداد، السيد جوشوا هاريس، القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.

وخلال اللقاء، تقدم الرئيس بافل جلال طالباني بالتهنئة الى السيد هاريس والشعب الأمريكي، بمناسبة يوم استقلال الولايات المتحدة.

كما جرى التباحث بشأن آخر مستجدات الوضع السياسي في المنطقة والعراق، ومسألة تشكيل حكومة اقليم كوردستان.

وأكد الرئيس بافل على أهمية استمرار الجهود الدبلوماسية المشتركة لاحتواء الأزمات، بهدف ترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة.

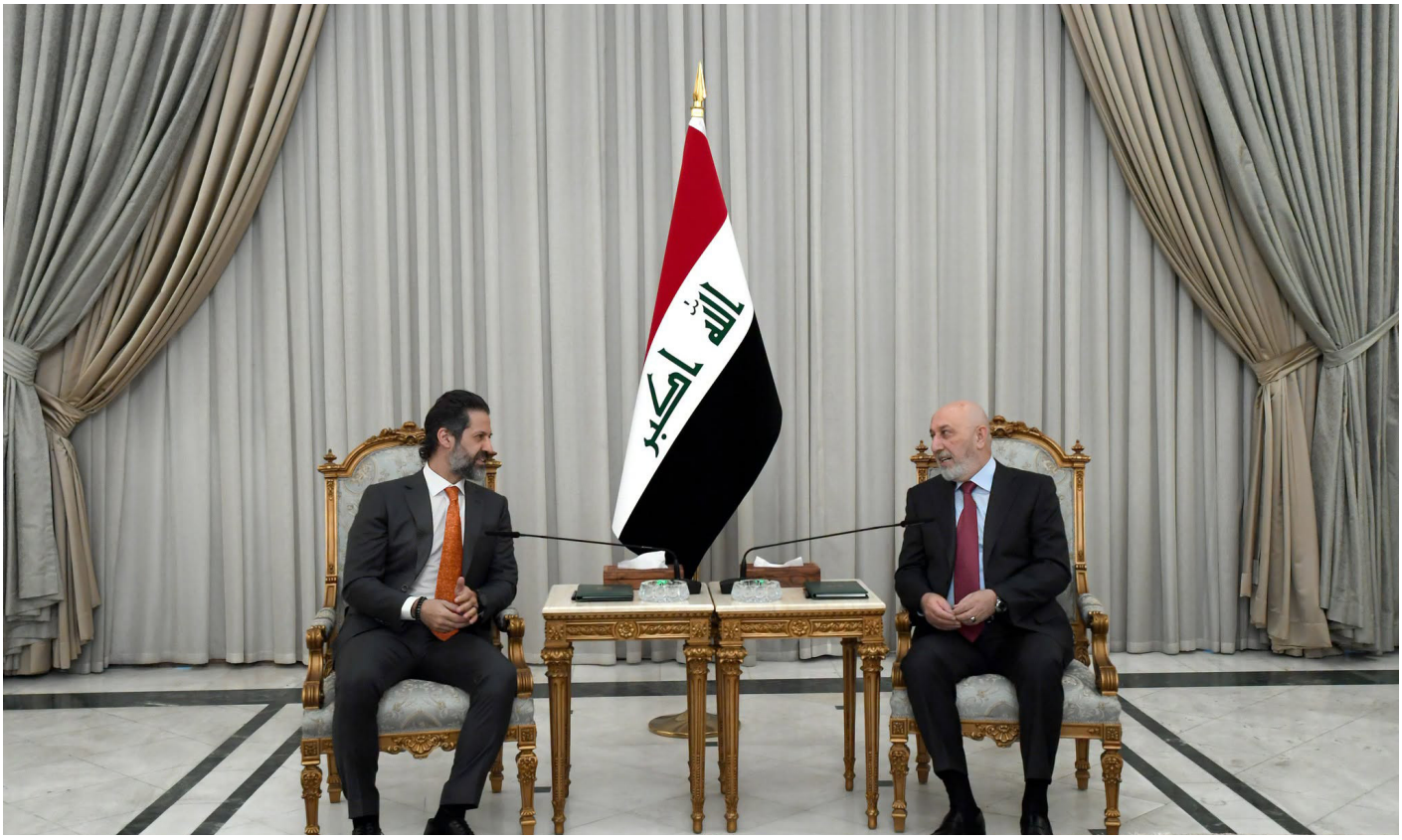

تاكيدات على اهمية مواصلة الحوار بين اربيل وبغداد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٢٨ حزيران ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، نائب رئيس مجلس وزراء حكومة اقليم كوردستان السيد قوباد طالباني.

وتناول اللقاء جملةَ قضايا وملفات مرتبطة بالشأن المحلي، فضلاً عن مستجدات الوضع الاقليمي، حيث جرى التأكيد على أهمية مواصلة الحوار والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لدعم مسارات التفاهم والتعاون، بما يعزز وحدة البلاد ويحفظ حقوق جميع المواطنين.

وأوضح رئيس الجمهورية أهمية البناء على ما تحقق من تفاهمات مشتركة، ومواصلة الحوار المسؤول بما يعزز الثقة المتبادلة ويهيئ بيئة مناسبة لمعالجة القضايا العالقة، وتحويلها إلى خطوات عملية تسهم في معالجة الملفات القائمة، وتدعم خطط الاستقرار والتنمية.

قوباد طالباني لوزير الخارجية التركي:

عملية السلام خطوة تاريخية والاتحاد الوطني يدعمها

اجتمع قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، بحضور درباز كوسرت رسول، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، الجمعة ٢٠٢٦/٧/٣، مع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، خلال زيارة أجراها إلى تركيا، حيث جرى تبادل وجهات النظر حول عدة قضايا ذات اهتمام مشترك بين الجانبين.

وخلال الاجتماع الذي عُقد في العاصمة التركية أنقرة، تم التباحث بشأن آخر التطورات المتعلقة بعملية السلام في تركيا، حيث جدد قوباد طالباني دعم إقليم كوردستان والاتحاد الوطني الكوردستاني لإنجاح هذه العملية، معرباً عن سعادته برؤية الحكومة التركية والجهات المعنية في هذا البلد وهم عازمون على المضي قدماً لإنجاح العملية.

ووصف قوباد طالباني عملية السلام بأنها خطوة تاريخية ومهمة لتركيا والمنطقة، مؤكداً أنهم ينظرون بثقة وأمل كبيرين إلى خطوات تقدم العملية، وأن إقليم كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني على استعداد لتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة لإنجاحها.

كما أعرب عن أمله في أن تؤدي هذه المرحلة الجديدة إلى تعزيز العلاقات بين تركيا وإقليم كوردستان، وخاصة محافظة السليمانية في مجالي التجارة والتعليم العالي.

وفي محور آخر من الاجتماع، جرت مناقشة آخر المستجدات في المنطقة، ولاسيما الحرب والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وأكد نائب رئيس الوزراء على الموقف الثابت لإقليم كوردستان، مشيراً إلى أن الإقليم لن يكون جزءاً من الصراعات والتوترات، بل سيعمل جاهدا مع شركائه من أجل حماية أمن واستقرار المنطقة.

وجرى تبادل الآراء حول الوضع السياسي الداخلي لإقليم كوردستان والعقبات التي تقف أمام تشكيل الحكومة الجديدة في الإقليم.

وفي هذا الصدد، أوضح قوباد طالباني أن وضعاً جديداً قد استجد في المنطقة والعراق والداخل الكوردستاني، ويتعين على الأطراف السياسية – مع الأخذ بنظر الاعتبار هذا الوضع الجديد – السعي لتشكيل الحكومة الجديدة في أسرع وقت ممكن، لأن أي تأخير إضافي في هذا الأمر سيلحق أضراراً لا يمكن تعويضها بمكانة الإقليم.

كما شدد على أن الاتحاد الوطني الكوردستاني مستعد لتشكيل الحكومة على أساس الشراكة الحقيقية، وأن تخدم جماهير شعب كوردستان دون تمييز.

قوباد طالباني للسفراء الأوروبيين:

حكومة تصريف الأعمال تشكل نقطة ضعف لإقليم كوردستان

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الاثنين ٢٠٢٦/٦/٢٩، وفي اليوم الثاني من زيارته إلى بغداد، مع ١٥ سفيراً من سفراء الدول الأوروبية لدى العراق.

وجرى خلال الاجتماع، التباحث حول أوضاع المنطقة، ولاسيما الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، أوضح قوباد طالباني موقف إقليم كوردستان، مؤكداً أن سياسة الإقليم وموقفه واضحان ومعلنان منذ بداية الحرب؛ فنحن لن نكون جزءاً من الصراعات الإقليمية والدولية فحسب، بل سنعمل وفقاً لثقلنا ومكانتنا مع شركائنا من أجل تهدئة التوترات وحماية أمن واستقرار منطقتنا.

وفي جانب آخر من الاجتماع، تم تسليط الضوء على الأوضاع الراهنة في العراق. وأوضح نائب رئيس الوزراء بهذا الخصوص أنه تم اتخاذ خطوات جيدة في الفترة الماضية باتجاه حماية السيادة والاستقلال السياسي للعراق. كما أعلن دعمهم للحكومة العراقية الجديدة، ولاسيما في عملية مكافحة الفساد، معرباً عن أمله في أن تدعم جميع الأطراف الحكومة بشكل كامل للحد من الفساد، ووصف هذه الجهود بالخطوة الضرورية والمهمة لترسيخ سيادة القانون والازدهار والتنمية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بأوضاع إقليم كوردستان، أشار قوباد طالباني إلى أن وضعاً جديداً قد استجد في المنطقة وفي العراق، وحذر من أنه لا ينبغي للأطراف في هذا الوضع الجديد التعامل مع بعضها البعض بنفس العقلية وطريقة التفكير السابقة، لأن أي تأخير إضافي في تشكيل الحكومة سيلحق أضراراً لا يمكن تعويضها بمكانة إقليم كوردستان.

كما أكد قوباد طالباني بأن حكومة تصريف الأعمال الحالية باتت تشكل نقطة ضعف لإقليم كوردستان، وأن هذه الحكومة لا يمكنها أن تكون في مستوى التهديدات والفرص التي تفرضها هذه المرحلة الجديدة، داعيا الأطراف في الإقليم إلى التعامل بمسؤولية، مع الأخذ بالاعتبار التهديدات والتحديات، والإسراع في تشكيل الحكومة المقبلة للإقليم برؤية وتفاهم جديدين.

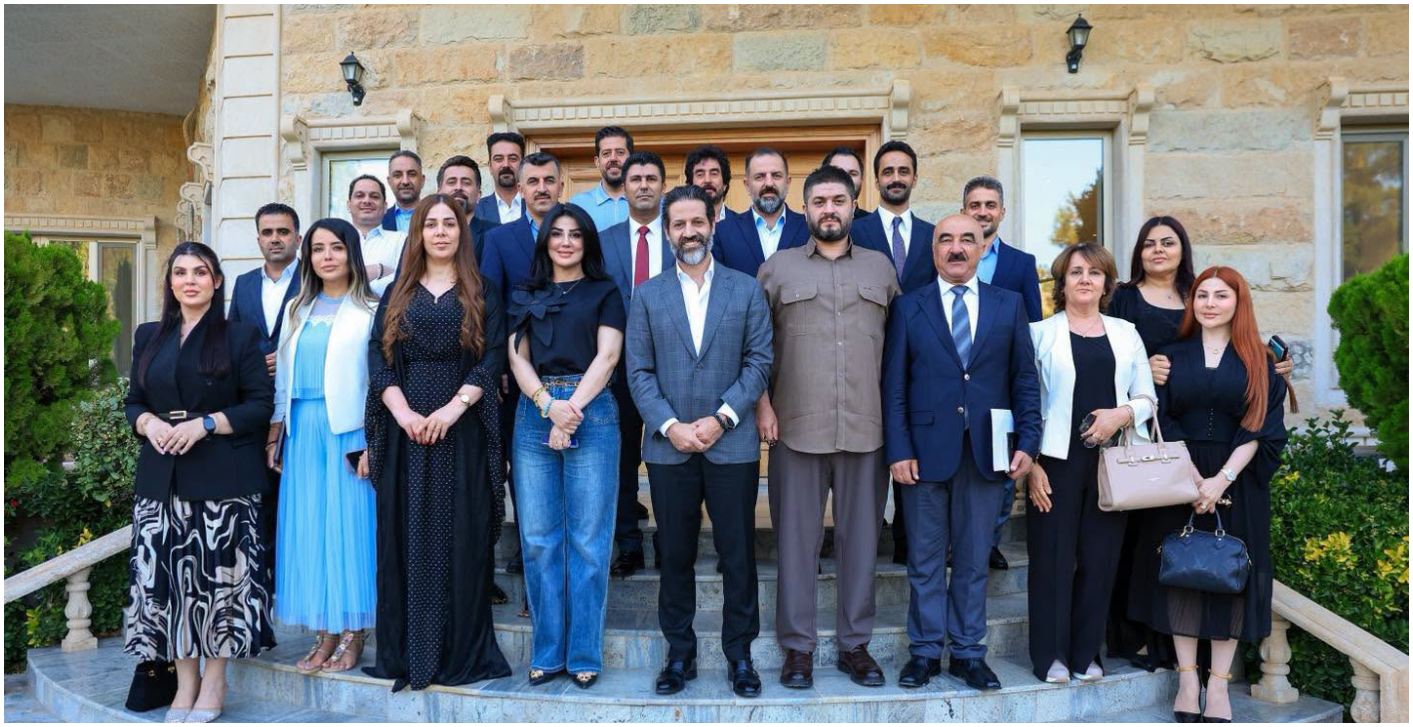

مواقف الاتحاد الوطني
في صلب التزامه بوعوده للجماهير

اجتمع قوباد طالباني، مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، الثلاثاء ٢٠٢٦/٦/٣٠، في مصيف دوكان، مع أعضاء الكتلة الخضراء (كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني) في برلمان كوردستان، بحضور شالاو كوسرت رسول.

وخلال الاجتماع، قدّم قوباد طالباني إيجازاً لنواب الكتلة الخضراء حول الأوضاع السياسية في الإقليم والعراق والمنطقة، مستعرضاً مكانة وسياسة الاتحاد الوطني، وقال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يمتلك في هذه المرحلة مكانة مؤثرة وقوية في بغداد، وعلى المستوى الدولي أيضاً يُحسب حساب لمواقف وسياسات الاتحاد الوطني أكثر من أي وقت مضى، تجاه القضايا الهامة في العراق والمنطقة».

وفيما يتعلق بالأوضاع في إقليم كوردستان ومسألة تشكيل الحكومة الجديدة، أوضح قوباد طالباني أن «جميع الأصدقاء والأطراف الدولية على دراية بموقف ورؤية الاتحاد الوطني». وأشار إلى أن «الاتحاد الوطني ليس عائقاً أمام تشكيل الكابينة الوزارية الجديدة فحسب، بل يشدد على الإسراع في تشكيلها».

وأضاف قائلاً: «الاتحاد الوطني أعلن منذ بداية المفاوضات أنه سيشارك في حكومة تُبنى على أساس الشراكة الحقيقية، وهذا الموقف ينبع من التزام الاتحاد الوطني بالوعود التي قطعها لجماهير شعب كوردستان».

وفي جانب آخر من الاجتماع، دعا مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، برلمانيي الاتحاد الوطني إلى الاستمرار في أداء واجباتهم تجاه الناخبين وشعب كوردستان، ومتابعة قضايا ومشاكل المواطنين بشكل يومي، على الرغم من عدم تفعيل البرلمان في الوقت الحالي.

اشادات بجهود مكافحة الإرهاب في ترسيخ الأمن والاستقرار

أجرى السيد الشيخ جعفر شيخ مصطفى، نائب رئيس إقليم كوردستان، زيارةً رسمية إلى المديرية العامة لمكافحة الإرهاب، حيث كان في استقباله السيد وهاب هەڵەبجەیی، المدير العام لمكافحة الإرهاب، وعدد من كبار القادة والضباط.

وخلال اللقاء، أشاد السيد الشيخ جعفر شيخ مصطفى بالمستوى العالي من المهنية والكفاءة والجاهزية العملياتية التي تتمتع بها قوات مكافحة الإرهاب، مثمناً دورها المحوري في مواجهة الإرهاب والتهديدات الأمنية، وجهودها المتواصلة في ترسيخ الأمن والاستقرار في إقليم كوردستان.

وأكد سيادته أهمية مواصلة تطوير قدرات منتسبي المديرية من خلال برامج التدريب والتأهيل المتخصصة، وفق أحدث المعايير العلمية والعسكرية المعتمدة لدى قوات العمليات الخاصة، بما يعزز جاهزية القوات ويمكنها من أداء مهامها الوطنية بكفاءة واقتدار. كما جدد دعمه الكامل وثقته الراسخة بمنتسبي المديرية، تقديراً لتضحياتهم

ودورهم في حماية أمن المواطنين واستقرار الإقليم.

من جانبه، أعرب السيد وهاب هەڵەبجەیی، المدير العام لمكافحة الإرهاب، باسمه ونيابةً عن جميع الضباط ومنتسبي قوات البيشمركة والموظفين في المديرية، عن بالغ شكره وتقديره للدعم المستمر الذي يقدمه السيد الشيخ جعفر شيخ مصطفى، مؤكداً أن هذا الدعم شكل على الدوام حافزاً مهماً لتعزيز أداء المؤسسة والارتقاء بقدراتها.

كما قدم إحاطةً شاملة حول المهام الوطنية والمسؤوليات الموكلة إلى المديرية، والجهود المستمرة التي تبذلها في مكافحة الإرهاب والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية، مؤكداً أن جميع عمليات المديرية تُنفذ في إطار الدستور والقوانين النافذة والضوابط المهنية، وأن حماية أرواح المواطنين وصون الأمن والاستقرار ستظل في مقدمة أولوياتها ومسؤولياتها الوطنية.

نأمل يسهم الاتفاق بين اميركا وإيران في ترسيخ السلام والاستقرار

من جهة اخرى استقبل نائب رئيس إقليم كوردستان الشيخ جعفر الشيخ مصطفى، الخميس ٢٠٢٦/٧/٢ مايلز كاغينز الباحث البارز في معهد نيولاينز والمتحدث السابق باسم قوات التحالف.

وناقش اللقاء آخر التطورات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، وتطور العلاقات الأمريكية مع العراق وإقليم كوردستان، وتشكيل الحكومة الجديدة، والوضع الداخلي في إقليم كوردستان.

وأعرب الشيخ جعفر الشيخ مصطفى، عن امتنان إقليم كوردستان للدعم المتواصل الذي تقدمه الولايات المتحدة للعراق وإقليم كوردستان، معرباً عن أمله في أن يُسهم الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران في ترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة وإنهاء التوترات في الشرق الأوسط.

من جانبه، أكد مايلز كاغينز على الأهمية الكبيرة التي توليها بلاده لدور ومكانة إقليم كوردستان، وشدد على استمرار دعم بلاده للعراق وإقليم كوردستان، حرصاً على الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

لقاءات ومباحثات الفخامة...

رئيس الجمهورية يرسم ملامح دور العراق في تهدئة أزمات المنطقة

في مرحلة إقليمية تتسارع فيها التحولات الأمنية والسياسية، وتتشابك فيها ملفات العراق مع أزمات المنطقة، تكتسب لقاءات فخامة رئيس جمهورية العراق وتصريحاته أهمية خاصة، بوصفها تعكس رؤية الدولة العراقية لإدارة علاقاتها الخارجية، وحماية سيادتها، وترسيخ سياسة التوازن والانفتاح.

فمن خلال سلسلة لقاءاته مع قادة الدول والمسؤولين الإقليميين والدوليين، وما رافقها من مواقف وتصريحات، برزت مجموعة من الرسائل السياسية التي تؤكد حرص العراق على أن يكون جسرا للحوار والتفاهم، لا ساحة للصراعات وتصفية الحسابات.

وتأتي هذه اللقاءات في وقت يواجه فيه العراق تحديات متداخلة تتعلق بالأمن والاستقرار، والعلاقات مع دول الجوار، وفي مقدمتها إيران وتركيا، فضلا عن تداعيات الأزمات الإقليمية على الداخل العراقي. لذلك، فإن مضمون هذه الحوارات يعكس سعيا متواصلا لتعزيز مبدأ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والأمني، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى تخفيف التوترات الإقليمية وإيجاد حلول سياسية للنزاعات.

كما تؤكد تصريحات رئيس الجمهورية أن استقرار العراق لا ينفصل عن استقرار المنطقة، وأن الدبلوماسية العراقية تسعى إلى بناء شراكات متوازنة تحفظ المصالح الوطنية، وتعزز دور العراق كفاعل إقليمي قادر على الإسهام في صناعة الأمن والسلام، انطلاقا من سياسة خارجية تقوم على الحوار، والاعتدال، وعدم الانحياز إلى محاور الصراع.

مباحثات مع وزير الخارجية الإيراني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٢٨ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، السيد عباس عراقجي، والوفد المرافق له.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع الإقليمية والدولية، والنقاش حول التطورات التي تشهدها المنطقة، وضرورة تجنيبها مزيداً من التوتر، فضلاً عن الاتفاق الأخير بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة حول وقف الحرب، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية الاحتكام إلى حوارٍ يهيئ لبيئةٍ أكثر استقراراً، ويؤسس لتفاهماتٍ مستدامة تعالج الملفات العالقة وتخدم الأمن والاستقرار.

واضاف فخامته أن العراق يدعم كل إجراءٍ يعزز السلم الإقليمي، ويحفظ سيادة الدول، ويسهم في تسوية الخلافات عبر الوسائل الدبلوماسية، بعيداً عن التصعيد واستخدام القوة.

بدوره، أعرب السيد عراقجي عن تقدير بلاده لمواقف العراق وسعيه لاحتواء الأزمات وتقريب وجهات النظر ، مؤكداً حرص بلاده على مواصلة التنسيق والتشاور المشترك وتهيئة أرضيةً أوسع للتعاون والتفاهم إزاء القضايا والمستجدات الراهنة.

مباحثات مع رئيس جهاز المخابرات التركي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٣٠ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، رئيس جهاز المخابرات التركي السيد ابراهيم قالن والوفد المرافق له، بحضور رئيس جهاز المخابرات الوطني السيد حميد الشطري.

وبحث اللقاء آخر مستجدات الوضع الإقليمي والدولي، فضلاً عن سبل تعزيز التعاون بين العراق وتركيا في المجالات الأمنية والاستخبارية، وبما يحفظ مصالح البلدين، إذ أكّد فخامة رئيس الجمهورية أنّ الحوار والتفاهم يمثلان الركيزة الأساس في احتواء الأزمات، مشددًا على أهمية توحيد الجهود إزاء التحديات العابرة للحدود؛ لصون الأمن المشترك والتأسيس لبيئةٍ أكثر استقرارًا في المنطقة.

من جانبه أكد رئيس جهاز المخابرات التركي حرص بلاده على إدامة التنسيق والتعاون مع العراق في كافة المجالات، وفتح آفاقٍ أوسع لتطوير مسارات العمل بين المؤسسات المعنية في البلدين الجارين.

مباحثات مع محافظ البنك المركزي العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٢٨ حزيران ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، محافظ البنك المركزي العراقي، السيد نزار ناصر حسين.

وجرى، خلال اللقاء، استعراض مؤشرات الأداء الاقتصادي، والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للحفاظ على الاستقرار النقدي، فضلاً عن مناقشة سبل تطوير القطاع المالي والمصرفي.

وأوضح فخامة رئيس الجمهورية أهمية اعتماد سياسة مالية ونقدية رصينة، تدعم الاستقرار الاقتصادي، وترتقي بكفاءة هذا القطاع المهم، وتخدم الاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية، مشيرًا إلى أن مواجهة التحديات الاقتصادية تتطلب تكامل الأدوار بين المؤسسات والجهات المعنية، وفق رؤية وطنية تستند إلى التخطيط السليم وحسن إدارة الموارد،

تعزز الثقة بالاقتصاد الوطني، وكفل قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية بكفاءة واقتدار.

من جانبه، استعرض السيد محافظ البنك المركزي الخطط والإجراءات المتخذة لتطوير عمل القطاع المصرفي، مؤكداً استمرار البنك في تنفيذ سياساته الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.

مباحثات مع أمين عام حركة عصائب أهل الحق

التقى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٢٨ حزيران ٢٠٢٦، ببغداد، أمين عام حركة عصائب أهل الحق سماحة الشيخ قيس الخزعلي.

وجرى خلال اللقاء استعراض أبرز التطورات على الساحة الوطنية، حيث أكد السيد الرئيس ضرورة المضي في معالجة التحديات الراهنة بروح المسؤولية والتعاون وبما يرتقي بقدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ برامجها وتحقيق تطلعات المواطنين ومتطلبات المرحلة المقبلة.

وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والقضاء عليه من خلال دعم المؤسسات الرقابية والقضائية وتفعيل الإجراءات الكفيلة بحماية المال العام وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية.

كما تناول اللقاء التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، والتأكيد على أهمية اعتماد الحوار والتهدئة لمعالجة الأزمات، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ويحفظ مصالح العراق العليا.

مباحثات مع رئيس حراك الجيل الجديد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٩ حزيران ٢٠٢٦ في قصر بغداد، رئيس حراك الجيل الجديد السيد شاسوار عبد الواحد والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع العامة في إقليم كردستان، وسبل تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي فيه بما ينعكس إيجابا على الأوضاع في عموم البلاد، فضلا عن مناقشة أهمية ترسيخ أجواء الثقة والتفاهم بين مختلف القوى والأطراف السياسية ودعم الحوار لمعالجة التحديات القائمة.

وأكد رئيس الجمهورية ضرورة تكاتف الجهود لدعم المسارات الدستورية والقانونية التي تسهم في معالجة القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، بما يضمن حماية حقوق المواطنين.

من جانبه أعرب السيد شاسوار عبد الواحد عن تقديره لجهود رئيس الجمهورية في دعم الحوار الوطني وتقريب وجهات النظر، مؤكدا أهمية استمرار التواصل بين القوى السياسية لمعالجة التحديات الراهنة وتثبيت الاستقرار في إقليم كردستان والعراق عموما.

مباحثات مع وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٩ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان السيد عبد الله الحاج محمود والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث أوضاع عوائل الشهداء والمؤنفلين وسبل تعزيز الرعاية المقدمة لهم، فضلاً عن مناقشة الجهود الرامية إلى حفظ حقوقهم وتخليد تضحياتهم، بما يعكس الوفاء لتاريخهم النضالي وما قدموه من تضحيات

في سبيل الحرية والكرامة.

وأكد السيد الرئيس ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة وتلبية احتياجاتها، مشدداً على أن رعاية عوائلها تمثل مسؤولية وطنية وأخلاقية تستوجب تضافر الجهود بين المؤسسات المعنية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وضرورة تعزيز التعاون والتنسيق لضمان تقديم أفضل الخدمات لهم وصون حقوقهم وترسيخ قيم العدالة والإنصاف تجاههم.

من جانبه، أعرب السيد عبد الله الحاج محمود عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية لاهتمامه بهذا الملف، مؤكداً مواصلة العمل والتنسيق مع الجهات المعنية بما يسهم في خدمة هذه الشريحة ورعاية حقوقها واستحقاقاتها.

احياء الذكرى السنوية لثورة العشرين الخالدة

حيا رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، يوم الثلاثاء ٣٠حزيران ٢٠٢٦، الذكرى السنوية لثورة العشرين الخالدة وقال فخامته في بيان:

« في ذكرى ثورة العشرين الخالدة، نستحضر واحدةً من أنصع صفحات تاريخ العراق، حين توحّدت إرادة العراقيين، بمختلف أطيافهم ومكوّناتهم، دفاعاً عن سيادة الوطن وكرامة أبنائه، فكتبوا بدمائهم ملحمةً وطنيةً ما زالت تلهم الأجيال.

لقد أثبتت ثورة العشرين أن العراق يكون أقوى حين يجتمع أبناؤه على هدفٍ واحد، وأن إرادة الشعب قادرة على صناعة التاريخ وحماية الوطن وصون استقلاله، ومن هذه الروح الوطنية الخالدة نستمد اليوم إيماننا بترسيخ دولة قوية وعادلة، دولة تضع كرامة المواطن وحقه في الحياة الكريمة والأمن والعدالة في مقدمة أولوياتها.

المجد والخلود لشهداء ثورة العشرين، ولجميع شهداء العراق الذين ارتقوا دفاعاً عن أرضه ووحدته وسيادته.».

المشاركة في مجلس عزاء حسيني أقامه الشيخ همام حمودي

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي في مجلس العزاء الحسيني الذي أقامه، اليوم الاثنين ٢٩ حزيران ٢٠٢٦ ببغداد، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الشيخ همام حمودي بمناسبة شهر المحرم الحرام واستذكارا لنهضة الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام).

المشاركة في مجلس عزاء حسيني أقامه رئيس ائتلاف الإعمار والتنمية

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٤ تموز ٢٠٢٦، في مجلس العزاء الحسيني الذي أقامه رئيس ائتلاف الإعمار والتنمية السيد محمد شياع السوداني، بمناسبة شهر محرم الحرام، وإحياءً لذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام).

المشاركة في مجلس عزاء حسيني أقامه الشيخ قيس الخزعلي

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢ تموز ٢٠٢٦ ببغداد، في مجلس العزاء الحسيني الذي أقامه الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق سماحة الشيخ قيس الخزعلي، بمناسبة شهر محرم الحرام واستحضارا لمعاني التضحية والفداء التي جسدها الإمام الحسين (عليه السلام).

رسالة تهنئة من الرئيس الباكستاني ويتلقى دعوة لزيارة باكستان

تسلّم فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، رسالة من رئيس جمهورية باكستان الإسلامية السيد آصف علي زرداري، تضمنت تهنئته لفخامة الرئيس بمناسبة تسنمه مهام منصب رئيس الجمهورية، وتأكيده متانة العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وحرصه على تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الاثنين ٢٩ حزيران ٢٠٢٦ في قصر بغداد، وفداً باكستانياً رفيع المستوى برئاسة مبعوث الرئيس الباكستاني السيناتور سليم مانديوالا، الذي سلّم الرسالة ونقل تحيات الرئيس زرداري وتمنياته لفخامة الرئيس ئاميدي بالتوفيق والنجاح في أداء مهامه الوطنية، وللعراق وشعبه المزيد من التقدم والازدهار، كما نقل دعوة رسمية من الرئيس الباكستاني إلى فخامته لزيارة جمهورية باكستان الإسلامية.

وأعرب رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره للرئيس الباكستاني على رسالة التهنئة وما حملته من مشاعر طيبة تعكس عمق العلاقات بين البلدين، مؤكداً أهمية مواصلة العمل المشترك لتعزيز التعاون الثنائي وتوسيع آفاقه بما يخدم المصالح المتبادلة.

كما أكد فخامته حرص العراق على تطوير علاقاته مع باكستان، وتعضيد التنسيق والتعاون إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

مباحثات مع وفد مجلس التعاون الخليجي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ١ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، وفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة أمينه العام السيد جاسم محمد البديوي.

وفي مستهل اللقاء، رحب فخامة رئيس الجمهورية بالأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشيدا بعمق العلاقات التي تجمع العراق بدول المجلس وما تشهده من تطور متواصل في مختلف المجالات، مؤكدا أن أمن العراق وأمن دول الخليج مترابط ويكمل أحدهما الآخر، وأن تعزيز التعاون والتنسيق المشترك يمثل ركيزة أساسية لدعم الاستقرار والازدهار في المنطقة وتحقيق المصالح المشتركة لشعوبها.

كما بحث اللقاء سبل تطوير العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وآفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، حيث أكد السيد الرئيس أن العراق ينتهج سياسة تقوم على الانفتاح والتعاون البناء مع محيطيه الإقليمي والدولي، مشيرا إلى أهمية توسيع مجالات العمل المشترك بما يحقق المصالح المتبادلة، موضحا ضرورة تكثيف التنسيق والتشاور إزاء القضايا المهمة وبما يدعم الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

من جانبه، نقل السيد البديوي تحيات قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى فخامة الرئيس، مؤكدا حرص المجلس على مواصلة العمل المشترك مع العراق وتوسيع مجالات الشراكة والتكامل، بما يدعم الأمن والاستقرار الإقليميين.

مباحثات مع السفير الكرواتي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٣٠ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، سفير جمهورية كرواتيا لدى العراق السيد إيفان بورتش، والذي نقل لفخامته تهنئة الرئيس زوران ميلانوفيتش بمناسبة تسنمه

منصب رئيس الجمهورية، متمنيًا له دوام التوفيق والسداد في أداء مهامه.

وقد اعرب فخامة رئيس الجمهورية عن شكره لنظيره الكرواتي على تهنئته، مؤكدًا أهمية تعزيز التعاون بين البلدين وتطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات وبما يخدم المصالح المشتركة، مشيرًا الى الدور الذي تؤديه البعثات الدبلوماسية في توطيد العلاقات وتقريب وجهات النظر وانعكاساته الايجابية على مستوى التنسيق في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

استقبال رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٢٨ حزيران ٢٠٢٦، في قصر بغداد، رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة الدكتور نعيم العبودي.

واستعرض اللقاء الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة الفاعلة في ترسيخ ثقافة الحوار، وإحياء الإرث الحضاري والفكري، من خلال خططها وإصداراتها وندواتها المتخصصة.

وأكد فخامته أهمية دعم المؤسسات الوطنية المعنية بإنتاج المعرفة وترسيخ الثقافة، بما يعزز مكانة العراق الحضارية، ويواكب متطلبات التنمية والتقدم، مبيّنًا ضرورة توسيع الشراكات مع الجهات الأكاديمية والبحثية داخل البلد وخارجه، والاستفادة من الخبرات الوطنية في بلورة معالجات رصينة للتحديات التي تواجه مختلف القطاعات.

من جانبه، أعرب السيد رئيس مجلس الأمناء عن امتنانه لفخامة الرئيس على اهتمامه ورعايته للمؤسسات العلمية والثقافية، مستعرضًا أبرز البرامج والخطط المستقبلية، ومؤكدًا مواصلة العمل على تعزيز دور بيت الحكمة كمنبرٍ معرفي يسهم في خدمة المجتمع، وبناء جسور التواصل بين النخب الفكرية ومؤسسات الدولة، بما يخدم الصالح العام.

استقبال مدير البيت العراقي للإبداع

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ١ تموز ٢٠٢٦ في قصر بغداد، مدير البيت العراقي للإبداع السيد هشام الذهبي والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل دعم المبادرات الإنسانية والاجتماعية والثقافية التي تسهم في رعاية الشباب والأطفال وتنمية قدراتهم، حيث أشار السيد الرئيس إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات المجتمعية في ترسيخ قيم التعايش والتكافل وخدمة الفئات الأكثر احتياجا، مشيدا بالجهود الإنسانية والتربوية التي يضطلع بها البيت العراقي للإبداع في احتضان الأطفال والشباب ورعاية مواهبهم، ومؤكدا أهمية دعم الطاقات الإبداعية والمشاريع الهادفة إلى بناء الإنسان، بوصفها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية والاستقرار المجتمعي.

من جانبه استعرض السيد هشام الذهبي أبرز نشاطات وبرامج البيت العراقي للإبداع، مثمنا اهتمام فخامة الرئيس بالملفات الإنسانية والاجتماعية، ومؤكدا مواصلة الجهود الرامية إلى احتضان المواهب وتوفير بيئة داعمة للإبداع والعطاء.

أبرز ما جاء في مقابلة فخامته مع قناة الحدث:

*الرئيس نزار ئاميدي: اجتماع الرئاسات الأربع الأخير تناول ملفات استراتيجية اقتصادية وأمنية، وتم الاتفاق على العمل التكاملي بين الرئاسات والقوى السياسية والبرلمانية والمجتمعية لمنع انزلاق العراق إلى تداعيات الحروب والأزمات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

*الرئيس نزار ئاميدي: رفعنا شعار «العراق أولاً» وإنقاذ البلد أولاً، فنحن جميعاً على متن سفينة واحدة، لا سمح الله، إن غرقت فسيغرق الجميع.

*الرئيس نزار ئاميدي: يحظى ملف الفساد بإرادة حقيقية من الحكومة وبدعم جميع الرئاسات ومجلس النواب والقوى السياسية، فالفساد لا يقل خطورة عن الإرهاب.

*الرئيس نزار ئاميدي: مكافحة الفساد قرار لا رجعة فيه، ولا أحد فوق القانون، ولا توجد خطوط حمراء في هذا الملف، والجميع سيخضع للقضاء.

*الرئيس نزار ئاميدي: يُعد حصر السلاح بيد الدولة من أهم ملفات الحكومة، وقد أظهرت الحرب الأخيرة هشاشة الوضع الأمني العراقي.

*الرئيس نزار ئاميدي: هناك قرار وإرادة حقيقية لحصر السلاح بيد الدولة بطريقة عراقية ووطنية وحكيمة ومن دون إراقة الدماء.

*الرئيس نزار ئاميدي: بدأت الخطوات الأولى في ملف حصر السلاح، وهناك تجاوب من بعض الفصائل، مع السعي لإزالة الأسباب التي دفعت إلى حمل السلاح ورفع شعار المقاومة.

*الرئيس نزار ئاميدي: مع انتهاء الحرب في المنطقة، تبرز فرصة لإنشاء إطار أمني إقليمي يضم دول المنطقة، وللعراق دور محوري فيه، بما يقود إلى انتعاش اقتصادي إقليمي.

*الرئيس نزار ئاميدي: الدستور والقانون هما الحاكمان في ملف السلاح، والدولة ستتعامل مع أي مخالف عبر القضاء والوسائل القانونية.

*الرئيس نزار ئاميدي: تقتضي معالجة ملف الفصائل وحصر السلاح التحلي بالحذر والحكمة لتجنب الصدام وإراقة الدماء.

*الرئيس نزار ئاميدي: يرفض العراق استهداف أي دولة إقليمية، ولا سيما الأشقاء في دول الخليج العربية، انطلاقاً من الأراضي العراقية، فأمن العراق وأمن الخليج واحد.

*الرئيس نزار ئاميدي: يهدف حصر السلاح إلى تعزيز سيادة العراق ومنع استهداف الدول المجاورة من الأراضي العراقية.

*الرئيس نزار ئاميدي: نعمل على ملفات أمنية أخرى مع تركيا وإيران، منها إنهاء ملف حزب العمال الكردستاني وقضية سنجار.

*الرئيس نزار ئاميدي: نمضي في تنفيذ الاتفاق الأمني مع إيران وإنهاء ملف الفصائل المعارضة الإيرانية الموجودة في العراق.

*الرئيس نزار ئاميدي: يختلف نهج الحكومة الحالية عن الحكومات السابقة منذ عام ٢٠٠٣، ونعمل على معالجة الملفات المتراكمة واتخاذ قرارات جريئة في الاقتصاد والأمن والسيادة.

*الرئيس نزار ئاميدي: علاقات العراق مع إيران تاريخية وثقافية ودينية وقومية واقتصادية، وستُبنى على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة واحترام السيادة.

*الرئيس نزار ئاميدي: تُعد علاقات العراق مع الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج شأناً عراقياً، ولن تكون العلاقات مع إيران أو الولايات المتحدة على حساب بعضها البعض.

*الرئيس نزار ئاميدي: نسعى إلى تعزيز علاقاتنا مع الولايات المتحدة، ونعدّها شريكاً استراتيجياً في المستقبل لبناء اقتصاد قوي في المنطقة.

*الرئيس نزار ئاميدي: إن تقييم الحاجة إلى استمرار الدعم الدولي أو الاستغناء عنه سيكون بناءً على تقارير واحتياجات القوات المسلحة العراقية.

*الرئيس نزار ئاميدي: بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي، سيُقيّم العراق وضعه الأمني، وعلى أساسه سيقرر إبرام مذكرات تفاهم أو اتفاقيات أو عقود مع الولايات المتحدة أو غيرها لاستكمال بناء قدراته العسكرية.

*الرئيس نزار ئاميدي: نمضي في تنفيذ الاتفاق الأمني مع إيران بشأن المعارضة الإيرانية الموجودة في العراق وإنهاء أي تهديد للأراضي الإيرانية انطلاقاً من العراق.

*الرئيس نزار ئاميدي: ملف حزب العمال الكردستاني متشابك وقديم، والحل العسكري لا ينهيه، وقد تبنت تركيا مشروع سلام مع الحزب، والخطوات جارية لتخلي عناصره عن السلاح.

*الرئيس نزار ئاميدي: هناك تنسيق عالٍ مع تركيا لإنهاء ملف حزب العمال الكردستاني وقضية سنجار، والأمر يحتاج إلى حكمة وصبر.

*الرئيس نزار ئاميدي: تشهد العلاقات مع سوريا تطوراً وانتقالاً من الملف الأمني إلى الملف الدبلوماسي، مع المضي في تحسين العلاقات مع دمشق.

*الرئيس نزار ئاميدي: يسعى العراق إلى بناء أفضل العلاقات الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية في المجالات الاقتصادية والسياسية والدينية، نظراً لأهمية السعودية كدولة جارة وخليجية للعراق.

*الرئيس نزار ئاميدي: تشوب العلاقة بين بغداد وأربيل بعض أوجه الخلل، والدستور هو الحامي لهذه العلاقة، فيما تكمن المشكلة في الإقليم حالياً في عدم تشكيل حكومة جديدة في إقليم كردستان وعدم تفعيل البرلمان.

*الرئيس نزار ئاميدي: ندعو الحزبين الرئيسيين في الإقليم إلى الاتفاق والشراكة الحقيقية وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات وتفعيل البرلمان.

*الرئيس نزار ئاميدي: إن حل الخلافات المالية بين بغداد وأربيل يمر عبر قانون الموازنة وضمان الحقوق الدستورية للإقليم.

*الرئيس نزار ئاميدي: لا يوجد قانون للنفط والغاز رغم اعتماد العراق على هذين الموردين، وهناك حاجة إلى تشريعه لحل العديد من الإشكالات.

*الرئيس نزار ئاميدي: هناك أكثر من خمسين مادة دستورية لم تُنظم بقوانين حتى الآن، إضافة إلى وجود مئات القرارات القديمة، ومنها قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، التي لا تنسجم مع الواقع الحالي.

*الرئيس نزار ئاميدي: لرئيس الجمهورية حق تقديم مشاريع القوانين وتعديلها، وتتعاون رئاسة الجمهورية مع بقية السلطات لاستكمال التشريعات خلال الدورة الحالية.

المصادقة على حكم الإعدام بحق عجاج جلاد نقرة سلمان

أعلنت المحكمة الجنائية العراقية العليا، اليوم الخميس، ان محكمة التمييز الاتحادية، صادقت على حكم الإعدام شنقاً حتى الموت، الصادر بحق المدان المجرم عجاج أحمد حردان التكريتي، بعد إدانته بارتكاب جرائم إبادة جماعية وضد الإنسانية وأغتصاب وجرائم قتل بحق محتجزين من ضحايا عمليات الأنفال.

وقال رئيس المحكمة القاضي سعد اللامي، في مقابلة مع وكالة الأنباء العراقية: إن «محكمة التمييز الاتحادية، صادقت على الحكم الصادر بحق المدان عجاج أحمد حردان التكريتي، بعد إدانته بجرائم إبادة جماعية بحق ضحايا الأنفال»، مبينا ان «المدان مسؤول عن ارتكاب جرائم إبادة جماعية استهدفت مواطنين عزل من الكورد الناجين من عمليات الأنفال في سجن نقرة السلمان».

وأوضح اللامي، أن «المدان ارتكب جرائم مروعة بحق المحتجزين في معتقل نقرة السلمان، تمثلت بتجويعهم وتعطيشهم وتعذيبهم حتى الموت، فضلاً عن ارتكاب جرائم اغتصاب بحق عدد من النساء، وهي الأفعال التي شكلت أساس الإدانة».

وتابع: أن «القضية سترسل إلى رئاسة الجمهورية بغية النظر بها وإصدار مرسوم جمهوري للمصادقة على الحكم».

يذكر أن المحكمة الجنائية العراقية العليا كانت قد أصدرت حكمها بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق عجاج أحمد حردان التكريتي بتاريخ ١٤ أيار، قبل أن يحظى الحكم بالمصادقة من محكمة التمييز الاتحادية ليكتسب الدرجة البتات وفقاً للإجراءات القانونية.

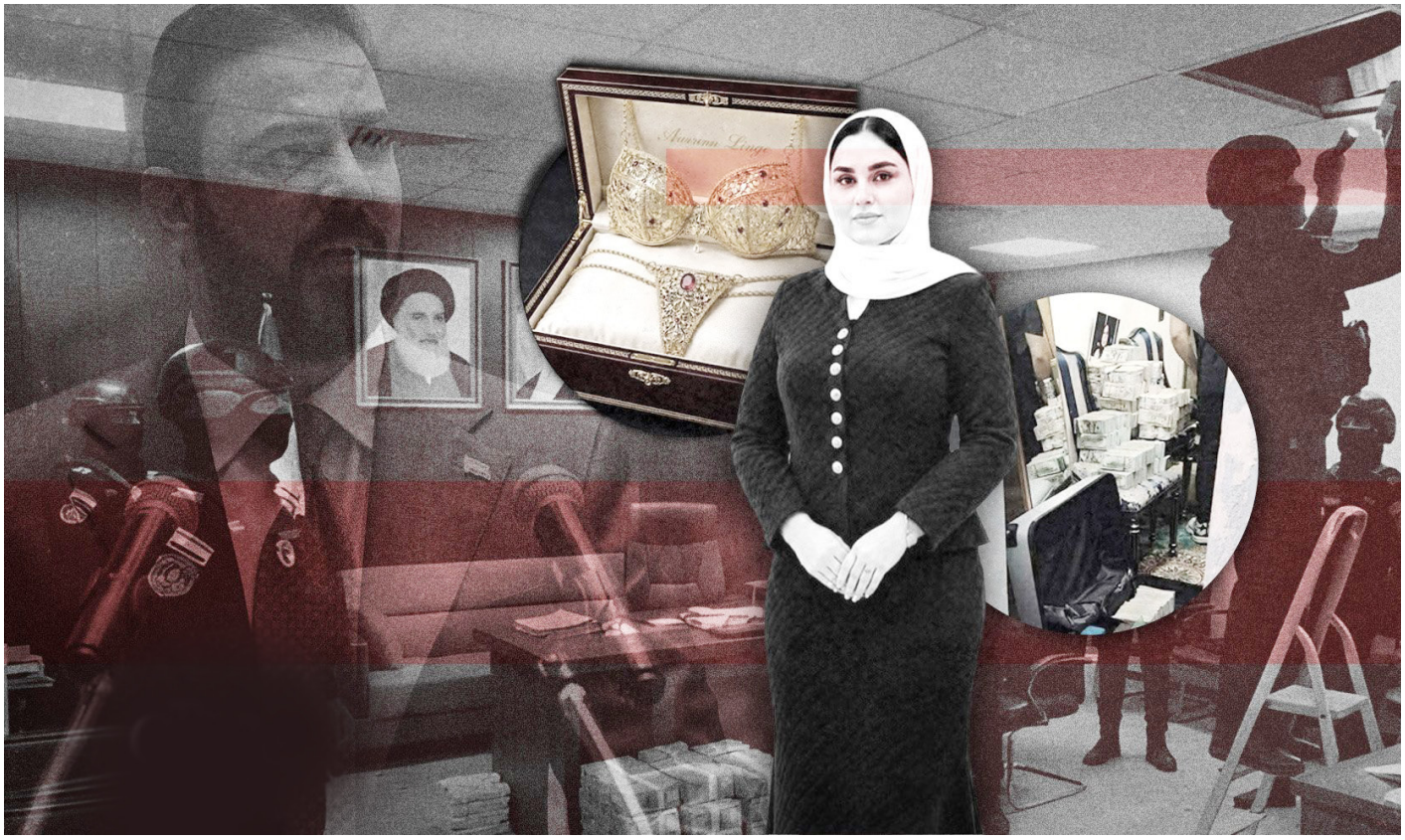

«صولة الفجر» تفضح اللصوص والفاسدين

شهد العراق الأحد، ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٦، حالة من الترقب السياسي والأمني غير المسبوقة، في ظل انطلاق ما وُصف بأكبر عملية لملاحقة الفساد في تاريخ البلاد، والتي يشرف عليها بشكل مباشر رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي.

وبدأت فصول هذه العملية ليل السبت – الأحد، حيث انتشرت قوة مشتركة تضم جهاز مكافحة الإرهاب والفرقة الخاصة لتنفيذ سلسلة من أوامر القبض القضائية التي طالت عدداً من المسؤولين السياسيين والحكوميين، بالإضافة إلى نواب وأمنيين ورجال أعمال، على خلفية ملفات تتعلق بالفساد المالي واستغلال النفوذ.

وتمركزت العمليات الميدانية في مناطق حيوية داخل العاصمة بغداد، شملت المنطقة الخضراء المحصنة، ومدينة الصدر، والشعب، وزيونة، واليرموك، ومجمع القادسية السكني، ولم تتوقف الحملة عند حدود العاصمة، بل امتدت لتشمل عمليات توقيف في محافظات ميسان، وبابل، وديالى، وصلاح الدين، وأربيل، وواسط، وغيرها من المحافظات.

وقد تزامنت هذه التحركات مع إجراءات أمنية مشددة تمثلت في إغلاق مداخل المنطقة الخضراء المحصنة التي تضم مبنى البرلمان ومقار حكومية وبعثات دبلوماسية، حيث شوهدت آليات عسكرية ومدرعات تطوق عدداً من المنازل والفلل داخلها، وسط أنباء عن وقوع اشتباك محدود بين قوة من جهاز مكافحة الإرهاب وعناصر حماية إحدى الشخصيات أثناء محاولة تنفيذ مذكرة توقيف، دون اتضاح طبيعته أو نتائجه النهائية.

وبلغت الحصيلة الأولية للعملية اعتقال ٤٣ شخصاً، بينهم موظفون ومديرون عامون وسياسيون ونواب ورجال أعمال، نُقل عدد منهم إلى هيئة النزاهة لاستكمال التحقيقات، في حين أُفرج عن آخرين. وبدوره، قام رئيس مجلس

النواب هيبت الحلبوسي برفع الحصانة عن النواب المعتقلين تزامناً مع العطلة التشريعية، لتمكين السلطات القضائية من إجراء التحقيقات اللازمة.

وأكدت مصادر رفيعة أن الحملة تستند إلى اعترافات جوهرية أدلى بها وكيل وزارة النفط عدنان الجميلي، مشيرة إلى أن العملية لا تزال مستمرة مع تواتر أنباء عن تحضيرات لمرحلة ثانية من الملاحقات ستطال شخصيات من «الدرجة الأولى» ومدراء عامين ورجال أعمال إضافيين.

وأفادت مصادر أمنية رفيعة المستوى بأن حصيلة المعتقلين بلغت حتى الآن ٦٧ شخصاً، بينهم أعضاء في مجلس النواب، وساسة، وموظفون بدرجات عليا، إضافة إلى أصحاب شركات ومستثمرين. وتواجه هذه الشخصيات تهماً ثقيلة تتعلق بالفساد المالي، وهدر المال العام، والكسب غير المشروع، وغسيل الأموال.

ليست سوى «البداية»

وكشفت المصادر أن هذه العمليات ليست سوى «البداية»، حيث تتضمن الخطة الأمنية اعتقال نحو ٢٠٠ شخصية حكومية وحزبية أخرى خلال الـ٧٢ ساعة القادمة. وتأتي هذه التحركات ضمن استراتيجية وطنية تمتد لستة أشهر تهدف إلى «تطهير» مؤسسات الدولة من الفساد.

الزيدي: لا حصانة لأي فاسد

وأكد رئيس مجلس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي، أن الحكومة ماضية في مكافحة الفساد، مشدداً على أنها «صولة أولى» وستتبعها خطوات وإجراءات أخرى، فيما تعهد باستعادة الأموال العامة وحصر السلاح بيد الدولة.

وقال الزيدي، في كلمة له خلال ترؤسه الجلسة الثامنة لمجلس الوزراء، الذي عقد مساء الأحد ٢٠٢٦/٦/٢٨، إن الحكومة ستلاحق كل من يسرق المال العام، داعياً كل من بحوزته أموال عامة إلى إعادتها، مؤكداً أن «أموال الشعب يجب أن تعود إلى أصحابها».

وأضاف رئيس الوزراء، أنه مكلف من المواطنين لتحقيق الأمل وبناء الدولة، وأنه يتحمل مسؤولية حماية مصالح الناس ودمائهم، ولن يسكت عن أي خطأ أو يتهاون في الدفاع عن مصالح الشعب العراقي.

وأكد الزيدي، أن العراق سيبدأ صفحة جديدة، وأن السلاح سينحصر بيد الدولة، وستكون القوة حكراً على الدولة فقط.

وشدد رئيس الوزراء على أن أي فاسد في هذه الحكومة «لن يتمتع بأي حصانة»، مؤكداً استعداده للتضحية من أجل مصلحة البلاد، وأنه لا يسعى إلى التجديد أو الترشح مجدداً، بل إلى معالجة الأوضاع التي «لا يمكن السكوت عنها».

كما كلف الأجهزة الرقابية باستقبال أي مؤشرات عن الأداء الحكومي أو أداء الوزارات، لكشف حالات الفساد أو التقصير، مشيراً الى أن العراق مرّ بحقب الحروب والفوضى ومقارعة الإرهاب، واليوم بات مسار الحكومة مختلفا، من خلال تفعيل اجراءات تعزيز قوّة الدولة العراقية، واحتكارها القوّة والسلاح، وعدم السماح للفاسدين بأن يكونوا ضمن جسد الدولة بهدف سرقة المال العام.

وأشار الزيدي الى المضي في إعداد موازنة العام المقبل، ضمن منهج (موازنة البرامج)، والتي ستخصِص المزيد من الأموال لقطاع الكهرباء، للتعاقد على (٢٥) الف ميكاواط خلال هذا العام، ليكون وضع الشبكة الوطنية افضل بكثير في العام المقبل، مبينا أن هناك متابعة مستمرة لمشروع المليون قطعة أرض سكنية، الذي سيكتمل وتظهر نتائجه في أسرع وقت.

شكر خاص للاتحاد الوطني الكردستاني

أعرب رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي، عن بالغ شكره وامتنانه الى الاتحاد الوطني الكوردستاني، لوقوفه الى جانب الحكومة في معركتها ضد الفساد.

وفي منشور له على منصة X، أكد علي الزيدي، أن حكومته «ماضية، بكلّ ثبات وحزم، في ملاحقة الفاسدين، واسترداد حقوق الدولة، وترسيخ دولة المؤسسات والعدالة، ولن تتراجع عن هذا النهج مهما بلغت التحديات أو تعاظمت الضغوط».

وأعرب رئيس الوزراء العراقي عن بالغ شكره وامتنانه إلى الشعب العراقي، وجميع الجهات والشخصيات والأحزاب التي دعمت حكومته في معركتها ضد الفساد، وخص بالذكر الاتحاد الوطني الكوردستاني.

كما تقدم بخالص التقدير الى «مجلس النواب العراقي، ومجلس القضاء الأعلى، ومراجعنا العظام، وإلى زعيم التيار الوطني الشيعي سماحة الأخ السيد مقتدى الصدر، والإخوة في الإطار التنسيقي، والمجلس السياسي الوطني» وغيرها من الجهات «التي وقفت إلى جانب الحكومة في معركتها ضد الفساد»، حسب قوله.

وأكد الزيدي، أن «هذا الالتفاف الوطني الواسع يؤكد أن مكافحة الفساد ليست معركة حكومة فحسب، بل هي معركة وطن بأكمله، يتوحد فيها الجميع دفاعاً عن المال العام، وسيادة القانون، ومستقبل العراق».

القضاء: ستتخذ إجراءات قانونية

وأكد مجلس القضاء الأعلى، الأحد، أن التحقيقات في قضية المتهم وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية عدنان الجميلي مستمرة على ضوء الأدلة، فيما بين أنه سوف تتخذ الإجراءات القانونية بحق شخصيات سياسية وأشخاص آخرين خلال الفترة القادمة تزامناً مع تطور مجريات التحقيق.

وقال قاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية القاضي ضياء جعفر في بيان: إن «التحقيقات في قضية المتهم (عدنان الجميلي/ وكيل وزارة النفط لشؤون التصفية) قد بدأت في الشهر العاشر من عام ٢٠٢٥، إثر تلقي المحكمة مجموعة من الإخبارات التي تتضمن قيام عدد من المرشحين بصرف مبالغ مالية طائلة لدعم دعايتهم الانتخابية مستغلين موارد الدولة، وبدعم من شخصيات نافذة في الحكومة السابقة».

وأضاف، أنه «لأهمية ودقة هذه الجريمة، استمرت جهود جمع الأدلة والمعلومات عدة أشهر، وعقب إلقاء القبض على المتهم المذكور، كشفت مجريات التحقيق عن تورط مجموعة من أعضاء مجلس النواب في استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية، والانتفاع من العقود الحكومية بصورة مباشرة أو بالواسطة للحصول على عمولات ومنافع شخصية لأنفسهم ولغيرهم، الأمر الذي اقتضى إجراء التحقيق معهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم».

وتابع أنه «بناءً على طلب المحكمة ومفاتحة مجلس النواب، رُفعت الحصانة عن النواب المتهمين من قِبل رئيس مجلس النواب العراقي الحالي، استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له بموجب أحكام المادتين (٦٣/ثانياً/ج) و(٧/رابعاً) من قانون مجلس النواب العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨، والمادة (١١/ثانياً/٣) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، والمادة (٢٠/ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي».

وأشار إلى أنه «فور ورود كتب رفع الحصانة، وبالتعاون مع هيئة النزاهة الاتحادية وجهات إنفاذ القانون، وبإشراف مباشر من رئيسي مجلس القضاء الأعلى ومجلس الوزراء، جرى الشروع بتنفيذ أوامر القبض الصادرة بحقهم وتوقيفهم، حيث تم ضبط أموال ومبرزات جرمية تثبت ارتكابهم ما يخالف القانون، في حين لايزال قسم منهم هارباً، علماً أن التحقيقات في هذه القضية مستمرة على ضوء الأدلة، وسوف تتخذ الإجراءات القانونية بحق شخصيات سياسية وأشخاص آخرين خلال الفترة القادمة تزامناً مع تطور مجريات التحقيق».

هيئة النزاهة الاتحادية: إجراءات تنفيذ أوامر القبض تجري بدقة

بيان رسمي صادر عن هيئة النزاهة الاتحادية

«تعلن هيئة النزاهة الاتحادية عن مباشرة إجراءاتها الحازمة بصدد تنفيذ مذكرات القبض القضائية الصادرة بحق عدد من المتهمين بالتجاوز على المال العام.

وتؤكد الهيئة أن هذا الإنجاز جاء ثمرةً لتضافر الجهود المشتركة والتكاملية بين السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتشريعية مع جهود الهيئة، والتي أفضت بشكل مباشر إلى تنفيذ تلك الأوامر بعدها حصيلةً لعمليات متابعة وتدقيق ومراقبة دؤوبة ومستمرة من قبل الجهات المذكورة.

وتشدّد الهيئة على أن جميع إجراءاتها المتخذة تجري بدقة بموجب أحكام القانون وتحت مظلته، وتنوه بأنها تستمد قوتها وعزيمتها من التأييد الشعبي المطلق وسلطة القانون، والدعم اللامحدود والمؤازرة المستمرة من لدن السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى والسيد رئيس مجلس الوزراء والسيد رئيس مجلس النواب ، مجددةً في الوقت ذاته حرصها التام والتزامها الثابت باطلاع الرأي العام على تفاصيل عملها وإجراءاتها بدقة وشفافية، وفقاً لما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة».

أسماء النواب والمسؤولين المعتقلين بتهم فساد

أعلنت وكالة الأنباء العراقية، الأحد، ٢٠٢٦/٦/٢٨ عن القائمة الكاملة لأسماء أعضاء مجلس النواب والمسؤولين الذين أُلقي القبض عليهم في ملفات تتعلق بالفساد المالي والإداري.

وفيما يأتي اسماء المتهمين:

- رئيس تحالف عزم عضو مجلس النواب مثنى السامرائي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب زياد الجنابي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب بهاء النوري بتهم فساد
- عضو مجلس النواب محمد الكربولي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب عالية نصيف بتهم فساد
- عضو مجلس النواب محمد جميل المياحي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب حسن الخفاجي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب عبد الرحمن اللويزي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب مضر الكروي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب هند العباسي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب محمد فرمان الجبوري بتهم فساد
- عضو مجلس النواب بشرى القيسي بتهم فساد
- عضو مجلس النواب السابق محمد الصيهود بتهم فساد
- وكيل وزارة النفط لشؤون التوزيع علي معارج بتهم فساد
- إبراهيم الصميدعي بتهم فساد

مجلس النواب: ندعو الحكومة إلى عدم التهاون في فتح ملفات الفساد الكبرى

دعا مجلس النواب، يوم الخميس، الحكومة الى عدم التهاون في فتح ملفات الفساد الكبرى، فيما أشار الى انه سنقدم ما لدينا من معلومات.وذكرت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب في بيان: «سنواتٌ طوالٌ وآفة الفسادِ تنخر كيانَ دولتِنا، حتى أصبحَ التحديَ الأكبرَ للنظامِ السياسي، ومع كل حكومةٍ ودورةٍ نيابيةٍ، تتوالى الشعارات والدعوات الإصلاحية، وخطط ردعِ ومكافحةِ الفسادِ والفاسدين، من دونِ نتائجَ حقيقيةٍ على أرضِ الواقعِ،

بل استغلتْ بعضها منفذا لنهبِ المالِ العام، وستارا للفاسدين».

وتابعت: «ليكونَ فجر يوم الأحدِ (٢٨ حزيران ٢٠٢٦) موعدا لبدايةِ مرحلةٍ جديدةٍ تحمل معها الأملَ والتفاؤلَ بمستقبلٍ أكثرَ إشراقا لأبناءِ شعبِنا الأبي»، مبينة أن «القرارَ الوطني المسؤولَ لمجلسِ النوابِ في الاستجابةِ لطلباتِ السلطةِ القضائيةِ لرفعِ الحصانةِ عن مجموعةٍ من أعضائِهِ، شكلَ الأساسَ، بل لولاه لما انطلقتْ عملية الفجرِ الجريئة في محاربةِ الفساد».

وأكملت، أنه «من هذا المنطلقِ، وللحفاظِ على مقدراتِ الدولةِ ومؤسساتِها، وإيقافِ نهبِ وهدرِ المالِ العام، وليكونَ ردع ومحاربة الفسادِ مَنهجا ثابتا حتى القضاءِ على منظومةِ الفسادِ كلها، فإن مجلسَ النوابِ يطالب ويلزم الحكومةَ بالمضي قدما، وعدمِ التهاونِ في فتحِ ملفاتِ الفسادِ الأكبرِ والأكثرِ خطورة ونهبا للمالِ العام، وضمنَ مددٍ زمنيةٍ محددةٍ».

وأشارت الى ان «الملفات،

أولا: ملفات فسادِ الضرائبِ، ومنها سرقة الأماناتِ الضريبيةِ (سرقة القرنِ)، كأكبرِ قضايا الفسادِ والاختلاسِ في تاريخِ العراق.

ثانيا: ملف فسادِ الطاقةِ، ومنها إنفاق الموازناتِ الضخمةِ على عقودِ الكهرباءِ التريليونيةِ، والفسادِ الصارخِ في منحِ المحطاتِ الحكومية بصيغةِ استثمار مجحفةٍ

وتَغبن حق الدولة فضلا عن الاستمرار في الإخفاقِ في قطاعاتِ الإنتاجِ والتوزيعِ والصيانة.

ثالثا: قطاع الاستثمارِ، ومنها فساد وفوضى منحِ الإجازاتِ الاستثماريةِ السكنيةِ والصناعيةِ والتجاريةِ والتعليميةِ، التي نهبتْ مبالغَ طائلة من المالِ العام.

رابعا: ملف الإسكانِ والإعمارِ، وما تضمنَه من ملفاتِ فسادٍ في عقودِ المشاريعِ، والتضخمِ الهائلِ في كلفةِ تلكَ العقودِ.

خامسا: قطاع الصحةِ، وما يتضمنه من ملفاتِ فسادٍ في قطاعِ المستشفياتِ الحكوميةِ والأهليةِ، وملف استيرادِ الأدويةِ.

سادسا: قطاع النقلِ، وملفات فسادِ عقودِ الموانئِ وتشغيلها و ملفِ الفسادِ مؤخرا في سكك الحديد.

سابعا: ملف عقودِ التسليحِ الوهميةِ، والأجهزةِ الفاشلةِ، والمعداتِ والآلياتِ في وزارتَي الدفاعِ والداخليةِ».

ولفتت الى ان «مجلسَ النوابِ، بسلطتِهِ الرقابيةِ، ومن خلالِ لجانِهِ المختصةِ، سَيقدم ما لديهِ من معلوماتٍ عن الملفاتِ أعلاه إلى الأجهزةِ المختصةِ في مكافحةِ الفسادِ، وسيتابع الإجراءاتِ المتخذةَ عن طريقِ لجنةٍ نيابيةٍ خاصةٍ للرقابةِ والمتابعةِ، وما يتخذ فيها من إجراءاتٍ لضمانِ تحقيقِ العدالةِ، وحمايةِ الأموالِ العامةِ المنهوبةِ واستردادِها إلى خزينةِ الدولةِ وفقا لأحكامِ الدستورِ والقوانينِ النافذةِ، وتوظيفِ جميعِ الإمكانياتِ التشريعيةِ والرقابيةِ، وبما يمكن أجهزةَ الدولةِ المختصةَ من إنهاءِ الفسادِ بكل أشكالِهِ ودوافعِهِ ومناشئِهِ حاضرا ومستقبلا».

مام جلال.. حقائق ومواقف تاريخية

ذكرى وشموخ ..

الرئيس مام جلال نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية ومن ثم رئيسها الفخري

*محمد شيخ عثمان

الرئيس جلال طالباني كان عضوا بارزا في منظمة الاشتراكية الدولية، وهي منظمة عالمية تجمع الأحزاب السياسية الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية والعمالية من مختلف بلدان العالم وقد تم الإعلان عنها في لندن سنة ١٩٥١، ويرأسها حاليا رئيس وزراء اسبانيا بيدرو سانشيز.

من خلال مشاركته في هذه المنظمة، سعى الرئيس مام جلال دوما لتعزيز المبادئ الاشتراكية والديمقراطية في العراق واقليم كردستان والمنطقة ودعم الحركات التقدمية على المستوى الدولي.

وبسبب دوره المحوري والهام في المنظمة تم انتخابه في المؤتمر الـ ٢٣ للمنظمة في ٢٠٠٨/٦/٣٠ نائبا لرئيس منظمة الاشتراكية الدولية ليتم اختياره في مؤتمرها الـ٢٥ رئيساً فخرياً للمنظمة، تقديراً لنضاله من أجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

حيثيات الدور والحضور

ولاهتمامه بالجانب التاريخي والتوثيقي بهذه المكاسب النضالية لابد من القاء الضوء حول حيثيات الانتخاب و رؤيته الرصينة ازاء قضايا السلام الدولي وحقوق الشعوب المضطهدة .

في (٢٠٠٨/٦/٣٠)تسلم وفد الإتحاد الوطني الكردستاني المشارك في المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية SI بفندق لاغوينسي، في العاصمة اليونانية أثينا، بطاقات التصويت على انتخابات منظمة الإشتراكية الدولية والخاصة بالأعضاء الدائمين في منظمة الإشتراكية الدولية لكي يشاركوا في الانتخابات التي جرت في جلسة يوم الاثنين ٢٠٠٨/٦/٣٠ وبذلك اعتبر الإتحاد الوطني الكردستاني عضواً دائماً في منظمة الإشتراكية الدولية بشكل رسمي.

كما تم رسمياً انتخاب الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني مام جلال نائباً لرئيس منظمة الإشتراكية الدولية (SI) في انتخابات جرت بشكل مباشر.

وكانت أعمال المؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية قد بدأت تحت شعار (الجرأة على إحداث التغيير) ، بفندق لاغوينسي في العاصمة اليونانية أثينا، بحضور الرئيس مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني والذي جلس على المنصة الرئيسية للمؤتمر مع رئيس الاشتراكية

> **الرئيس جلال طالباني كان عضوا بارزا في منظمة الاشتراكية الدولية**

الدولية جورج باباندريو والسكرتير العام للمنظمة لويس أيالا.

وقد افتتح المؤتمر بنشيد الترحيب بالضيوف من ثم ألقى جورج باباندريو رئيس SI كلمة تطرق فيها الى العديد من المسائل التي تهم مستقبل الاشتراكية الدولية.

وإستعرض كل من جورج باباندريو رئيس منظمة الإشتراكية الدولية ولويس آيـالا سكرتير المنظمة المذكورة, برنامج عمل المؤتمر, وسلط باباندريو الضوء في كلمته على عدد من القضايا منها, مسألة التعليم في العالم والمحافظة على البيئة وحل مشكلة البطالة ومحو الأمية والعدالة الإجتماعية والسلام والمساواة في العالم.

ومن ثم تطرق الى نضال الإشتراكيين الديمقراطيين من اجل تحقيق الاهداف التي تسعى الإشتراكية الدولية لتحقيقها.

وفي نهاية كلمته دعا باباندريو الحضور الى الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح ونضال بينظير بوتو.

ومن جانبه, ثمن لويس آيـالا خلال كلمته الدور البارز للرئيس مام جلال الأمين العام للإتحاد الوطني الكردستاني في تحقيق السلام والحرية والديمقراطية طوال مسيرته النضالية.

كما القى لويس ايالا سكرتير المنظمة كلمة في الجلسة الافتتاحية ومن ثم بدأت أعمال المؤتمر، حيث جرى في الجلسة الاولى بحث موضوع البيئة والحفاظ عليها.

وأختتم جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر الـ ٢٣ حيث تضمن جدول أعمال إلقاء عدد من الكلمات من قبل

> سعى الرئيس مام جلال دوما لتعزيز المبادئ الاشتراكية والديمقراطية في العراق و كردستان والمنطقة

ممثلي الأحزاب الأعضاء المشاركة في المؤتمر، وتمحورت حول المشاكل العالمية وسبل حل تلك المشاكل التي يعاني منها سكان الكرة الأرضية.

ومن أهم المواضيع التي تمت مناقشتها في اليوم الأول من المؤتمر، التلوث البيئي وثقب طبقة الأوزون وندرة المواد الغذائية ومشكلة البطالة وآفة الأمية.

كما وألقي في اليوم الأول من المؤتمر، بالإضافة الى كلمات ممثلي الأحزاب المشاركة كلمات عدد من الخبراء والمختصين تحدثت عن تلك المشاكل طرحوا من خلالها سبل حلها من أجل تحرير الانسانية من هذه المشاكل.

اجتماع موسع للاحزاب الكردستانية المشاركة في مؤتمر (SI)

و على هامش اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الاشتراكية الدولية (SI) ، عقدت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر اجتماعاً موسعاً تم خلاله بحث دور الاحزاب الكردستانية في منظمة الاشتراكية الدولية وكيفية تفعيل دورها ضمن المنظمة، واتفقت الاطراف المشاركة في الاجتماع على توجيه رسالة شكر الى المجموعة الكردية في المنظمة لدورها في دعم القضية الكردية من خلال هذه المنظمة في المحافل الدولية.

والاحـــزاب الـمـشـاركـة فـي الاجـتـمـاع كـانـت: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران وحزب التجمع الديمقراطي في تركيا (DTP) والعصبة الثورية الكادحة في كردستان ايران والحزب الديمقراطي الكردستاني/ ايران.

كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني

وفي اليوم الثاني للمؤتمر الـ ٢٣ للإشتراكية الدولية خصصت الجلسة الثانية لمسألة السلام العالمي,قد القى ممثلو دول الشرق الاوسط وباكستان كلمات ركزوا فيها على مسألة السلام في المنطقة.

ومن ثم القى الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني، وطرح في كلمته ثمانية مقترحات حول الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها من اجل السلام العالمي وفيمايأتي نص كلمة الرئيس مام جلال التي تعتبر وثيقة تاريخية لارساء السلام العالمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرفيق العزيز جورج باباندريو

الرفيق العزيز لويس أيالا

ايها الرفاق الاعزاء

أحييكم بحرارة، متمينا لمؤتمركم العتيد النجاح في تحقيق مهامه النبيلة، ويشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام، وحل النزاعات والقضاء على عدم الاستقرار.

إن هذه المهمة تجسد الهدف الانساني النبيل الذي طالما ناضلت البشرية من أجله، منذ أمد بعيد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وما اعقبته من حروب إقليمية كلفت الانسانية حياة الملايين من البشر وأتت على ثروات طائلة للشعوب والبلدان وأجهزت على معالم ومراكز حضارية رائعة أبدع الانسان في خلقها.

وفي عصرنا الراهن، حيث ظهرت وتبلورت معالم العولمة، أصبح هذا الهدف النبيل، مهمة مقدسة ملحة لا تقبل التأجيل.

لقد تجلت معالم العولمة ومظاهرها في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والشركات المتعددة الجنسيات، وتركز واندماج الصناعات المتماثلة، وسيادة السوق الرأسمالية في العالم، والاستجابة لمتطلبات العصر الحديث في ميادين تكريس الامن والاستقرار وإشاعة مبادئ الحريات والقيم الديمقراطية وحقوق الانسان، إن كل ذلك يحتم الحاجة الماسة لتحقيق هذه المهمة المقدسة لخير البشرية.

ومما يسهل انجاز هذه المهمة، توازن قوى الرعب في العالم التي يؤشر لها خزين الاسلحة النووية والصاروخية، بحيث يجعل من المستحيل عقلانيا شن حرب عالمية بين الدول الكبرى.

ان اوروبا التي كانت موقد وميادين الحروب العالمية تغذ السير بخطوات متسارعة نحو استكمال وحدتها، بتوسيع سوقها المشتركة وعملتها الموحدة، وكل ما من شأنه تجاوز مخلفات ارثها التاريخي السلبي الذي تميز بالنزاعات المسلحة والعداوات التأريخية.

ان آسيا هي الاخرى تنزع نحو اعتماد سياسية الوفاق والتعاون بين دولها ومنظومتها السياسية.

فجمهورية الصين الشعبية التي تنطوي على قدرات بشرية وطاقات اقتصادية هائلة ومعدلات نمو مثيرة، تزداد ميلا نحو حل نزاعاتها مع المناطق المتمردة عليها، مثل تايوان التي كانت ومازالت جزءا من الوطن الصيني عبر الأساليب الدبلوماسية والسياسية، مبدية مرونة بلغت حد القبول بنظامين اجتماعيين في اطار دولة واحدة، وتأمين اقصى الحريات والصلاحيات لهذه المناطق.

وفي شرقنا الاوسط تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية، التي شنت حرب ابادة على الشعب العراقي وحروبا عدوانية على الجارتين الجمهورية الاسلامية في ايران، ودولة الكويت الشقيقة، فكلفت حياة مئات الالـوف من القتلى ومثلهم من الجرحى والمعوقين، ومئات الالوف من الارامل والايتام،

> **تم انتخاب مام جلال نائبا لرئيس المنظمة في انتخابات جرت بشكل مباشر**

وبددت ثروات شرقنا بمئات الالوف من ملايين الدولارات، مخلفة وراءها خرابا ودمارا في العراق، نحتاج الى سنين عديدة وجهودا هائلة، وملايين من الدولارات لاعادة بنائه وتعميره وتجديده.

ويتجه النزاع العربي الاسرائيلي الى تدشين مرحلة جديدة تتميز باعتماد المشروع العربي للسلام الذي أجمعت عليه الدول العربية، وبمقتضاه اقر قيام دولتين مسالمتين متعايشتين، فلسطينية واسرائيلية، وتطبيع العلاقات العربية- الاسرائيلية باعتماد تطبيق قرارات الامم المتحدة، وسيادة الشرعية الدولية، تضمن عيش اسرائيل بسلام وامـان مع جيران مستعدين لاقامة العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية، لما فيه خير الطرفين.

وتأتي المفاوضات السورية- الاسرائيلية برعاية تركيا عبر حزب العدالة والتنمية، في هذا السياق لتعزز هذا النوع الايجابي وتبعث نفحة جديدة من التفاؤل والامل.

وتشهد افريقيا محاولات جادة لارساء اسس متينة من الوفاق والتعاون، ومثلها امريكا اللاتينية.

ان هذه اللوحة الايجابية، والمنجزات التي عكستها، لا تعني ان السلام المطلوب قد تحقق، وان النزاعات قد انتهت.

فالدول الاستعمارية التي احتلت البلدان الاسيوية والافريقية، حقبة من الزمن، خلفت وراءها مشاكل عديدة ونزاعات حدود، جراء عدم احترامها لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتثبيت حدود دولية، قيل عنها، ان ممثل

القى الرئيس مام جلال كلمة باسم العراق والاتحاد الوطني الكردستاني

بريطانيا كان يرسم، مثلا، حدود الاقطار الخليجية العربية، بعصاه على الرمال.

ولا اريد، وأنا استعرض اللوحة المعقدة للصراع الدائر في مختلف القارات والبلدان، ان استهين بما تنطوي عليه النزاعات المتبقية في انحاء متفرقة من العالم، قد تهدد بحروب مدمرة لا تقتصر عواقبها على الاطراف المباشرة، بل يمكن ان تمتد الى دول عديدة بصورة غير مباشرة او بالوكالة، مثل النزاع العربي الاسرائيلي والنزاع في قبرص وكشمير.

وما يزيد الطين بلة ان موجة واسعة من الارهاب الأعمى، انطلقت من الشرق الاوسط وافريقيا، تهدد بالانتشار في العالم مما يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان، ومن بينها وطننا العراق الذي حقق انتصارات ملحوظة على الارهاب الغازي القادم من الخارج وعلى المليشيات المحلية، ولكنه رغم ذلك ما يزال يناضل للخلاص من شرور هذه الآفة العالمية المدمرة.

ايها الرفاق الاعزاء

إن المشهد الراهن للعالم، بما يعكسه من انجازات وما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات ونزاعات، يتطلب جهدا استثنائيا من اميمتنا للعمل الجاد من اجل عالم يسوده السلام تتضافر فيه الجهود للقضاء على النزاعات والمشاكل العالقة.

ودعوني أكون صريحا معكم، لأقول لكم، انه من غير المقبول ولا من صالح مبادئنا النبيلة، ان تمر الاممية الاشتراكية (مرور الكرام) على القضايا والمهام الملحة التي تواجه عصرنا، كما يقول المثل العربي، بل ان دورا تاريخيا مجيدا وبالغ الاهمية ينتظرها ويقع على عاتقها.

وأستميحكم عذرا لأطرح بصراحة رفاقية، من منبرنا المشترك هذا آرائي ومقترحاتي حول هذا الدور المجيد الذي يمكن ان تنهض به الاشتراكية الدولية واحزابها:

أولا:

أ- المبادرة لصياغة وتقديم مشروع شامل يقوم على مبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ويعتمد الحل السياسي السلمي للنزاعات ونبذ الارهـاب مع شجب استخدام العنف ضد المدنيين من قبل الافراد والمنظمات والحكومات، والتأكيد على ممارسة كل أشكال الكفاح السياسي والدبلوماسي والبرلماني والجماهيري والاعلامي والنقابي كسبيل لتحقيق الاهداف المشروعة للشعوب.

وهذا النهج الذي ينسجم مع شروط عصرنا، يتعارض مع اعتماد العمل المسلح او سياسة العدوان.

ب- تنظيم حملة تعبئة عالمية واسعة، بمختلف الأساليب، لشرح أبعاد المشروع العام المصوغ، ومضامينه وأساليب وادوات تطبيقه، وما يستند إليه من مبادئ وقرارات دولية، وماتعكسه من إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وماتؤشر له من مخاطر اندلاع النزاعات الاقليمية على أمن الشعوب وتقدمها.

ثانيا:إن مثل هذه الحملة تتطلب اعتماد كل وسائل الاتصال الجماهيري، ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك الندوات واللقاءات والاجتماعات .

ثالثا:تشكيل لجنة عليا من كبار قـادة الاممية الاشـتـراكـيـة، تتولى صيغة الـمـشـروع، والبرنامج الاعلامي والجماهيري للترويج له، ولتنظيم الفعاليات السياسية والدبلوماسية والاشراف المباشر عليها، على النطاقين الدولي والاقليمي، وللدعوة لعقد الاجتماعات والكونفرانسات المحلية والدولية الضرورية، لانجاح العمل من اجل السلام ولأمن وحل مختلف النزاعات وإطفاء بؤر

التوتر في العالم.

إن تنوع المهام وتشعباتها تطرح على اللجنة الاممية الاشتراكية ان تشكل لجانا ترتبط بها:

١- لجنة في الامم المتحدة من ممثلي الحكومات التي تقودها الاحزاب الاشتراكية او تشارك فيها، تتولى العمل الفعال والمتواصل داخل المنظمة الدولية (مجلس الامـن، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان) وسائر اللجان المنبثقة عنها لبيان مضامين مشروع اميتنا والدعوة للأخذ بها والعمل على ضوئها وصولا الى تدويلها في اطار مقررات الامم المتحدة ومجلس الامن، على ان تتولى اللجنة مراقبة النشاطات والخروقات والنزاعات التي ترتبط بميدان نشاطها، والعمل على إثارتها في منتديات الامم المتحدة .

٢- تشكيل لجان خاصة مشابهة لدى الاتحاد الاوروبي ومنظمة الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والجامعة العربية، لتحقيق أهداف المشروع.

٣- تشكيل لجنة خاصة تعنى بمتابعة فعالة ومستمرة لحل النزاع العربي- الاسرائيلي تتبنى الحلول السياسية والدبلوماسية وتسعى لتحقيقها وفقا للقرارات الدولية، وتستهدف نبذ العنف واعتماد السلاح والارهاب من جميع الاطراف، والاستجابة للدور الاممي والعالمي لحل النزاع.

٤- وكذلك تفعيل اللجنة الخاصة بحقوق الشعب الكردي وتشكيل لجان خاصة تتولى معالجة قضايا قبرص وكوسوفو وافغانستان والعراق.

رابعا:

تكليف الاحزاب الاعضاء بالالتزام الجاد والفعال بالمشروع الاممي وتأييد نشاطات وفعاليات اللجان المختلفة، والاسهام الايجابي في كل ما يفضي الى حل

> **مام جلال:يشرفني ان أكلف بالكلام عن العمل من اجل عالم يعيش بسلام**

النزاعات التي تخص بلدانها بالاعتماد على المشروع ومبادئه، بحيث تبرز هذه الاحزاب كممثلة حقيقية لمبادئ الاممية الاشتراكية وجوهر ومفردات مشروعها الاممي للسلم والامن.

خامسا:

الاسهام الفعال في المفاوضات والوساطات التي ترمي الى حل النزاعات الاقليمية.

سادسا:

التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية بالاستناد الى قرارات الشرعية الدولية ودعم الجهود الجماعية من اجل إنجاح مشروعنا الاممي.

سابعا:

العمل على تعبئة مختلف أوساط الرأي العام العالمي وفي سائر البلدان، وكسب القوى العاملة والشعوب والبرلمانات والنقابات والاحزاب ودعوتها لدعم المشروع والعمل على حل النزاعات الدولية وادانة مواقف القوى المعادية للمشروع ونهجه وتوجهاته.

ثامناً:

التعاون والتنسيق مع الاتحادات الوطنية والدولية، نقابات العمال ومنظات النساء والطلبة والشباب، ومنظمات المجتمع المدني، ودعـاة حقوق الانسان

> مام جلال: تجلت معالم العولمة في تسارع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية

وغيرهم، بهدف تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية، تحت ارشاد اللجنة العليا للأممية الاشتراكية، من أجل انجاح مشروعنا لحل النزاعات الإقليمية واطفاء بؤر التوتر ونزع فتائل الحروب، واقامة سلم وطيد وأمن مستتب.

أيها الرفاق الاعزاء

انني لا أزعم ان هذه المقترحات لمشروع أممي، تشكل حلا سحريا لتحقيق السلام والأمن، لكنها يمكن ان تعتبر مدخلاً لعمل جاد مثابر لتنمية قوى حية من مصلحتها انجاز هذا التوجه الانساني النبيل.

إنني أنطلق فيما قدمت من أخطار وتوجهات، من التقدير الصحيح لقوى الأممية الاشتراكية وإمكاناتها الهائلة في مواقع مؤثرة في العالم من شأن استخدامها بشكل فعال ومتواصل، التقدم نحو تذليل الصعوبات وتفكيك العقد، مما سيفتح أمام البشرية التواقة، باب الامل ويفضي بها الى ارساء أسس ممكنة لحل النزاعات واطفاء نيرانها.

ان المرحلة التأريخية التي تجتازها الأممية الاشتراكية، التي تتميز بملامح ايجابية جديدة، تتطلب من احزابنا وقوانا العمل الجاد والمثابر وبصفوف متراصة للنهوض بدورنا التاريخي المجيد.

وشكرا جزيلا.

شكرا للمجموعة الكردية

وفي هذه الجلسة بعثت الاحزاب الكردستانية المشاركة في المؤتمر, برسالة الى رئاسة وسكرتارية منظمة الاشتراكية الدولية SI يشكرون فيها «المجموعة الكردية «في المنظمة المذكورة لدعمها المستمر للقضية الكردية في المحافل الدولية ويطالبون فيها استمرار جهود هذه المجموعة.

وقد تاسست المجموعة الكردية في منظمة الاشتراكية الدولية عام ١٩٩٣.

القضية الكردية قضية شرق أوسطية

وفي ختام أعماله يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٧/٢ ، وافقت منظمة الاشتراكية الدولية في مؤتمرها الـ٢٣ على المقترح الذي تقدمت به الأحزاب الكردستانية للمؤتمر حول التعامل مع القضية الكردية كقضية شرق أوسطية، وإدراجها ضمن أعمال اللجنة التي شكلت للنظر في قضايا الشرق الأوسط، والدعوة لحلها بالطرق السلمية.

وجاء في المقترح:

تجدد الاشتراكية الدولية التزامها بالاستمرار على عملها في إيجاد حلول سلمية وديمقراطية للنزاعات الدولية ومن ضمنها القضية الكردية في الشرق الأوسط.

كما تناول البيان الختامي، العديد من المقترحات لحل المشاكل وإيقاف العنف ضد النساء والأطفال والعمل على إحلال السلام في العالم.

اشادات بالدور النضالي للرئيس مام جلال

هذا و في كلمته الختامية، أشاد سكرتير منظمة الإشتراكية الدولية (SI) لويس أيالا بالرئيس مام جلال ونضاله ضد الدكتاتورية، حيث أشار إلى أن الرئيس طالباني الذي هو نائب رئيس الإشتراكية الدولية قارع لسنوات عديدة الدكتاتورية وناضل من أجل الحرية والديمقراطية.

مام جلال رئيساً فخرياً لمنظمة

الاشتراكية الدولية

وبسبب دوره المؤثر في المنظمة وعلى مستوى الشرق الاوسط وتقديراً لنضاله من أجل الديمقراطية ثقله الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط، قررت منظمة اشتراكية الدولية وخلال فعاليات مؤتمرها الـ٢٥ المنعقد في كولومبيا في ٢٠١٧/٣/٣ ،انتخاب الرئيس مام جلال رئيساً فخرياً للمنظمة.

ونشير هنا الى ان أعمال المؤتمر الـ٢٥ لمنظمة الاشتراكية الدولية انطلقت في كولومبيا بمشاركة وفد رفيع من الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث بدأ المؤتمر بكلمات رئيس الجمهورية الكولومبية ورئيس وسكرتير منظمة الاشتراكية الدولية ورئيس الحزب الليبرالي الكولومبي.

وضمن فعاليات اليوم الاول للمؤتمر، تم اجراء الاقتراع لمنصبي رئيس والامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية، حيث انتخب جورج باباندريو رئيساً للمنظمة دون منافس، كما تم اعادة انتخاب لويس آيالا لمنصب الامين العام لمنظمة الاشتراكية الدولية.

وفي اطار فعاليات اليوم الاول للمؤتمر ايضاً وبحضور وفود عن جميع الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم ورؤساء ومسؤولين كبار من أغلب دول العالم، تم انتخاب الرئيس مام جلال كرئيس فخري لمنظمة الاشتراكية الدولية بالاجماع، تقديراً لنضال الرئيس مام جلال من اجل الديمقراطية ودوره الكبير والفاعل في اقليم كوردستان والعراق والشرق الاوسط.

وبعثت وفود الـدول المشاركة التهاني والتبريكات للرئيس مام جلال على انتخابه كرئيس فخري للمنظمة عن طريق وفد الاتحاد الوطني الكوردستاني.

ذوثقل ومكانة كبيرة

وبذلك يمكن القول ان الرئيس مام جلال كان ذوثقل ومكانة كبيرة ليس على مستوى كردستان والعراق بل على مستوى العالم وكان يستخدم منصبه في منظمة الاشتراكية الدولية للدفاع عن حقوق الشعوب المضطهدة ودعم حركات

> **مام جلال: تم اجتثاث بؤرة خطيرة للحروب، بالقضاء على الدكتاتورية الصدامية**

التحرر والنضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

كما كان يعمل على تعزيز التعاون بين الأحـزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية لتبادل الخبرات والأفكار حول كيفية تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بلدانهم.

ومن خلال مشاركته في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لمنظمة الاشتراكية الدولية، كان الرئيس مام جلال يعرض القضايا والتحديات التي تواجه العراق، ويبحث عن الدعم الدولي لتعزيز الديمقراطية وبناء مؤسسات الدولة ويشدد على أهمية التضامن الدولي في مواجهة التحديات المشتركة مثل الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، ساهمت عضوية الرئيس مام جلال في منظمة الاشتراكية الدولية في رفعة القضية الكردية باعتبارها قضية شرق اوسطية اساسية وكذلك تعزيز مكانة العراق على الساحة الدولية، حيث كان يسعى لبناء علاقات قوية مع القادة السياسيين من مختلف أنحاء العالم، مما ساعد على جلب الدعم والتعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ستتحدث الوقائع والوثائق و التاريخ بشموخ عن دوره الوطني وفكره الديمقراطي الحر والمحب للانسانية والوئام والتعايش بين الامم والشعوب كافة .

***رئيس التحرير**

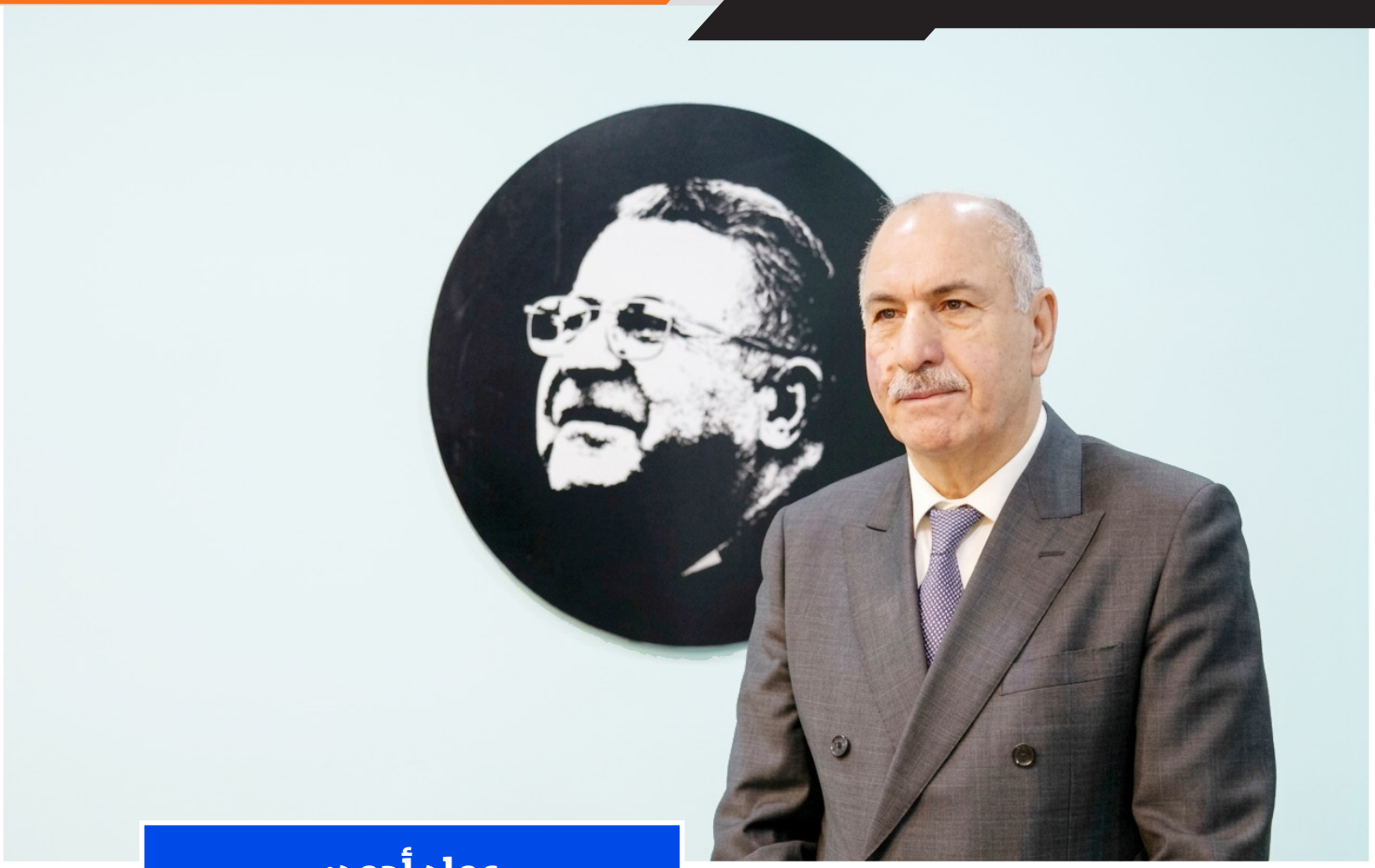

عماد أحمد:

مع الإصلاح... ضد الفساد

*ترجمة : نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

أحيانا لا تدخل الدول مرحلة جديدة على وقع الثورات أو عبر الانقلابات الكبرى، بل يبدأ التحول الحقيقي بمجرد فتح باب ظل موصدا لسنوات طويلة. فعندما يُفتح باب الفساد، لا تنكشف ملفات مالية فحسب، بل تنبعث منه رائحة الثروات المنهوبة، والحقوق المهدورة، والمؤسسات التي أُنهكت، والدولة التي جرى اختزالها إلى غنيمة تتقاسمها شبكات النفوذ وتُباع فيها السلطة وتُشترى.

وما يشهده العراق اليوم، إذا كُتب له الاستمرار، لا ينبغي النظر إليه بوصفه حملة تستهدف عددا من الموظفين أو ملاحقة لبعض المتورطين في قضايا فساد، بل قد يمثل بداية مرحلة جديدة في مسار الإصلاح، وربما يكون الشرارة الأولى لتحول عميق يعيد الاعتبار لفكرة الدولة وسيادة القانون، ويؤسس لثورة هادئة ضد منظومة الفساد التي ترسخت على مدى سنوات.

وتكمن أهمية هذه الحملة في أنها تعيد طرح السؤال الأكثر حساسية في الحياة السياسية العراقية: هل تمتلك الدولة الإرادة والقدرة على ملاحقة المتورطين في الفساد مهما علت مناصبهم، لتصل إلى قمة هرم السلطة، أم أنها ستكرر السيناريو الذي اعتاده العراقيون، فتكتفي بتقديم صغار المسؤولين كقرابين للرأي العام، بينما يظل أصحاب القرار الحقيقيون بمنأى عن المساءلة، محصنين بالمال والنفوذ وشبكات الحماية السياسية؟

إن رفع شعار «مكافحة الفساد» لم يعد كافيا، لأن هذا الشعار تردد كثيرا حتى فقد تأثيره، وبقي في كثير من الأحيان مجرد خطاب للاستهلاك السياسي والإعلامي. أما الإصلاح الحقيقي، فهو مشروع متكامل لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسس النزاهة والمساءلة والعدالة.

فمكافحة الفساد تعني ملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة وإنزال العقوبات بالمذنبين، أما الإصلاح فيذهب إلى ما هو أبعد من ذلك؛ إذ يستهدف تفكيك المنظومة التي أنتجت الفساد، وأتاحت له الاستمرار، ووفرت الحماية للفاسدين، وحولت مؤسسات الدولة إلى أدوات لخدمة المصالح الخاصة بدلا من خدمة المواطنين. فالمساءلة تمثل الخطوة الأولى في طريق الإصلاح، أما إعادة بناء مؤسسات الدولة وتجفيف منابع الفساد، فهي الخطوة الحاسمة التي تضمن ألا يتكرر إنتاج الفساد بأسماء ووجوه جديدة.

بعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، كان العراقيون يأملون أن تكون تلك اللحظة بداية لقيام دولة القانون والمؤسسات والمواطنة والعدالة، وأن يطوى عهد الاستبداد ليحل محله عهد الحكم الرشيد والشفافية. غير أن الواقع سار في اتجاه مختلف في كثير من مفاصل الدولة؛ فبدلا من ترسيخ مؤسسات قوية قادرة على حماية المال العام، تشكلت منظومة معقدة من الفساد، تمددت داخل مؤسسات الدولة حتى أصبحت جزءا من بنيتها الإدارية والسياسية.

> **ما يشهده يمثل بداية مرحلة جديدة في مسار الإصلاح**

ولم يعد حجم ما تعرض له العراق من نهب وسرقة يقاس بالأرقام وحدها، بل بما خلفه من خراب في حياة المواطنين ومستقبل البلاد، حتى بات المثل الشعبي القديم: «رحم الله سارق الكفن» يبدو أقل قسوة أمام ما جرى. فسارق الكفن كان يعتدي على حرمة الموتى، أما لصوص المال العام فقد اعتدوا على حياة الأحياء ومستقبلهم؛ سرقوا قوت الأطفال، ودواء المرضى، وحق الطلبة في التعليم، ورواتب المعلمين، ومستحقات الجنود والبيشمركة، وأرزاق

العمال والكادحين. ولم يكونوا مجرد مختلسين للمال العام، بل تحولوا إلى طبقة احتكرت السلطة والثروة، وتعاملت مع الدولة باعتبارها غنيمة، ومع المال العام باعتباره ملكية خاصة.

ولم تكن «سرقة القرن» مجرد قضية فساد مالي عابرة، بل مثلت عنوانا لمرحلة كاملة اختلت فيها منظومة الحكم، وكشفت أن الفساد لم يعد ظاهرة هامشية تنشأ في الدوائر الصغيرة، بل أصبح، في كثير من الأحيان، يبدأ من مراكز القرار نفسها. فاللص لم يعد يتسلل من الأبواب الخلفية، بل يدخل إلى مؤسسات الدولة من أبوابها الرسمية، يحمل الأختام القانونية، ويتمتع بغطاء سياسي وحماية من أصحاب النفوذ.

ومن هنا، فإن أي مشروع جاد للإصلاح لا يمكن أن ينجح إذا اقتصر على ملاحقة صغار الموظفين أو تقديم بعض الأسماء للرأي العام، بينما تبقى مراكز القوة السياسية والمالية بمنأى عن المساءلة. فالإصلاح الحقيقي يبدأ من قمة هرم السلطة قبل قاعدته، لأن فساد القيادة يفسد المؤسسة بأكملها. وإذا كانت قمة الهرم غارقة في الفساد، فمن الصعب انتظار النزاهة من القاعدة. وإذا كان المسؤول نفسه ينتهك القانون، فكيف يمكن مطالبة الموظف باحترامه؟ وإذا كان من يشرع القوانين أول من يلتف عليها، فكيف يمكن للمواطن أن يستعيد ثقته بالدولة ومؤسساتها؟

ولهذا، فإن المعركة الحقيقية ليست مع أفراد بعينهم، بل مع ثقافة سياسية ومنظومة حكم سمحت للفساد بأن يتحول من استثناء إلى قاعدة، ومن جريمة فردية إلى أسلوب لإدارة الدولة. واستعادة ثقة العراقيين لن تتحقق إلا عندما تصبح سيادة القانون فوق النفوذ، وتخضع جميع مراكز القوة للمساءلة دون استثناء، ويصبح المنصب العام تكليفا لخدمة المواطنين، لا امتيازا للإثراء على حسابهم.

فلسفة العدالة تعلمنا أن العقوبة ضرورة، لكنها ليست وحدها الطريق إلى الإصلاح. فالدول لا تُبنى بالسجون وحدها، وإنما تُبنى بسيادة القانون، وترسيخ النزاهة، ومحاسبة من يتولى الشأن العام. ومن هذا المنطلق، يقدم التاريخ الإسلامي نموذجين خالدين في الحكم الرشيد والعدالة، يتمثلان في الخليفة الراشد عمر بن الخطاب والإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، اللذين لم يكونا مجرد قائدين سياسيين، بل مدرستين في تحمل المسؤولية وصون المال العام وإعلاء قيمة العدالة فوق كل اعتبار.

> **ربما يكون الشرارة الأولى لتحول عميق يعيد الاعتبار لفكرة الدولة وسيادة القانون**

فقد عُرف عمر بن الخطاب رضي الله عنه برقابته الصارمة على الولاة والموظفين، وبشعوره العميق بالمسؤولية تجاه الرعية، حتى نُقل عنه قوله المشهور إنه لو عثرت دابة على شاطئ الفرات لسئل عنها، في تعبير بليغ عن أن الحاكم مسؤول عن أي تقصير يقع داخل حدود سلطته، وأن العدالة تبدأ من إحساس الدولة بمسؤوليتها تجاه كل فرد من أفراد المجتمع، لا من الاكتفاء بإصدار الأوامر أو رفع الشعارات.

أما الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد جعل العدالة حجر الأساس في بناء الدولة، وأكد في

أقواله ورسائله إلى ولاته أن السلطة لا قيمة لها إذا تحولت إلى وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية أو توزيع الامتيازات على الأقارب والمحاسيب. وكان يرى أن المال العام أمانة لا يملك الحاكم حق التصرف بها إلا بما يحقق مصلحة الناس، وأن الظلم والفساد هما الطريق الأسرع إلى انهيار الدول مهما امتلكت من قوة أو نفوذ.

واليوم، حين يتحدث العراق عن الإصلاح ومكافحة الفساد، فإن استحضار هذه النماذج ليس استدعاء للتاريخ من أجل التفاخر به، بل لاستلهام المبادئ التي قامت عليها الدولة العادلة. فالإصلاح الحقيقي لا يبدأ بالخطب والبيانات، ولا يتحقق عبر ملاحقة صغار الموظفين وحدهم، وإنما يبدأ من قمة هرم السلطة، حيث تُصنع القرارات وتُدار الموارد وتُرسم السياسات.

ولهذا، فإن نجاح أي مشروع إصلاحي يقاس بقدرته على إخضاع كبار المسؤولين للمساءلة قبل غيرهم، لأن الدولة التي تعجز عن محاسبة أصحاب النفوذ لن تتمكن من بناء الثقة بين المواطن ومؤسساتها. وكما يقال: إن السلم يُنظف من أعلاه لا من أسفله. فإذا بقي كبار الفاسدين بمنأى عن المحاسبة، فإن كل حديث عن الإصلاح سيظل مجرد شعارات تتردد في وسائل الإعلام، بينما يبقى الفساد قادرا على إعادة إنتاج نفسه جيلا بعد جيل. أما حين تصبح العدالة فوق الجميع، وتُطبق على القوي قبل الضعيف، فإن الدولة تضع أولى لبنات الإصلاح الحقيقي، وتفتح الباب أمام بناء مؤسسات تستحق ثقة مواطنيها وتحمي مستقبلهم.

لقد أثبتت تجارب الدول الناجحة أن الدول التي اكتفت بتغيير اللصوص لم تُغير الفساد، أما الدول التي عززت القضاء، ورسخت المؤسسات، وحققت الشفافية في العقود، وفعلت الرقابة المالية، وضمنت استقلالية الأجهزة الرقابية والاقتصادية، فقد حولت الفساد من مهنة عالية الربح إلى مخاطرة كبيرة بالنسبة للفاسدين.

وإذا استمرت هذه الحملة التي يقودها رئيس وزراء العراق(علي الزيدي)، فإنها ستكبر ككرة الثلج؛ فكلما مضت إلى الأمام انكشفت الشبكات الخفية، والأسماء، وحماة الفساد. والمهم ألا تتحول هذه الحملة إلى أداة سياسية لتصفية الحسابات، بل أن تصبح مسارا وطنيا لإصلاح أسس الدولة.

> **هل تمتلك الدولة الإرادة والقدرة على ملاحقة المتورطين في الفساد مهما علت مناصبهم؟**

وفي هذا الإطار، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم كل خطوة قانونية وعادلة، ولا يدعم أي شخص فاسد، بل يدعم المبادئ: العدالة، والشفافية، وسيادة القانون، ومحاسبة كل من نهب المال العام، دون تمييز بسبب المنصب أو المكانة.

فلا يمكن لأي حزب أن يقوى في ظل دولة ضعيفة، كما لا يمكن لأي دولة أن تصان بالفساد. إن الدولة تقوم على الثقة، والقانون، والعدالة.

واليوم ينبغي أن تتكاتف أصوات المواطنين، ووسائل الإعلام، والقضاء، والقوى السياسية لدعم هذه الثورة البيضاء؛ فالمال العام ملك للشعب، ويجب أن يعود إلى الشعب.

ديفيد بترايوس:

عن موجة اعتقالات الفاسدين في العراق

***صحيفة «واشنطن بوست «الامريكية**

قد تُشير سلسلة من الأحداث التي مرت بالعراق دون اكتراث خلال الأيـام الأخيرة إلى بداية أبرز التطورات السياسية في البلاد منذ سنوات: وهي استعادة الدولة العراقية سلطتها. وأفادت تقارير بأنه بناء على أوامر صادرة عن المجلس الأعلى للقضاء العراقي، أجرت عناصر من جهاز مكافحة الإرهاب العراقي حملة اعتقالات شملت أكثر من ٦٠ شخصية سياسية بارزة ومسؤولين آخرين في بغداد بتهم فساد. وقد نُقل آخرون كانوا محتجزين في إقليم كردستان العراق إلى جهاز مكافحة الإرهاب. كما رُفعت الحصانة عن أكثر من ١٠ أعضاء في البرلمان، وسط أنباء بأن المرحلة الأولى قد تشمل نحو ٢٠٠ عملية اعتقال.

وتؤكد التطورات الأوسع نطاقا أهمية الحملة، فقد بدأت المحاكم بإصدار أحكام إدانة ومصادرة أصول في قضايا فساد كبرى. كما أكدت الحكومة مجددا أن ٣٠ سبتمبر المقبل هو الموعد النهائي لتسليم الأسلحة غير المرخصة، في حين تحاول بعض الفصائل المسلحة اعتبار الأسلحة التي تصنفها على أنها «أسلحة المقاومة» مستثناة من سلطة الدولة وقوانينها.

ولا تكمن أهمية تلك التطورات في هوية المعتقلين فحسب، رغم أن ذلك يستحق متابعة دقيقة، فقد شهد العراق حملات لمكافحة الفساد من قبل. لكن ما يميز تلك الحملة هو احتمال أن تتعاون مؤسسات الدولة العراقية الرئيسية، أي السلطة القضائية، ومكتب رئيس الوزراء، وجهاز الأمن الأكثر احترافية في البلاد، معا لإعادة فرض سيطرة الدولة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، تعامل صنّاع السياسة الامريكيون مع العراق كمشكلة يجب احتواؤها. أما اليوم، فيمكنهم البدء بطرح سؤال مختلف: هل أصبح العراق أخيرا ذا أهمية استراتيجية بحد ذاته؟

لقد تغير المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط بشكل جذري خلال العامين الماضيين. فقد مُنيت إيران بنكسات عسكرية، وضعف «حزب الله» بشكل ملحوظ، وسقط نظام الأسد في سوريا. صحيح أن إيران لا تزال قوة إقليمية مؤثرة، إذ تحتفظ بنفوذ سياسي في العراق، وتواصل دعم شركائها المسلحين في المنطقة، وكما تُظهر

قدرتها على فرض تكاليف استراتيجية من خلال الضغط البحري في مضيق هرمز، إلا أن التوازن الإقليمي أصبح أقل استقرارا، وتُتيح فترات الاضطراب الاستراتيجي فرصا للدول القادرة على استغلالها، حيث تسنح تلك الفرصة حاليا أمام العراق.

ولم يعُد السؤال الأهم هو ما إذا كان العراق قادرا على هزيمة «داعش»، فقد أنجزت قواته الأمنية هذه المهمة إلى حد كبير بدعم محدود من الولايات المتحدة وعناصر التحالف. كما أن التحدي ليس في قدرة العراق على إجراء انتخابات أو نقل السلطة السياسية، فقد أثبت قدرته على ذلك. بل إن الصراع اليوم يدور حول قدرة الدولة على استعادة سلطتها، كما أن المنافسة الحاسمة لا تتعلق بالجغرافيا بل بالحكم. ولم يعد الأمر يتعلق بمن يسيطر على المدن، بل بالمؤسسات التي تحظى بالشرعية.

إنها في نهاية المطاف منافسة بين المؤسسات وشبكات المصالح. فهل تستطيع المحاكم ترسيخ سيادة القانون بوتيرة أسرع من تكيف الممارسات الفاسدة؟ وهل تستطيع المؤسسات الأمنية المحترفة توسيع سلطة الدولة دون إثارة مواجهات مزعزعة للاستقرار؟ وهل تستطيع الـوزارات ذات الكفاءة تقديم الخدمات بفعالية أكبر من أنظمة المحسوبية التي توزع المنافع؟ وهل يمكن للهوية الوطنية أن تتجاوز الولاءات الفئوية؟

صحيح أن تلك التساؤلات لن تتضح إجاباتها خلال أسابيع أو أشهر، لكنها ستحدد مسار العراق على مدى السنوات المقبلة.

لكن الأحداث الأخيرة توضح أن بعض المؤسسات العراقية تختبر حدود سلطتها، لاسيما جهاز مكافحة الإرهاب، وهو جهاز تابع مباشرة لرئيس الوزراء، بدلا من وزارة الدفاع، وقد برز كأكثر المؤسسات الأمنية كفاءة واحتراما في العراق. ويُشير قرار استخدامه في عمليات ذات حساسية سياسية إلى عزم الحكومة على إيضاح أن تلك الإجراءات بمثابة تأكيد لسلطة الدولة، لا مجرد تحقيقات جنائية.

وفي نهاية المطاف، فإن ما يجري هو منافسة بين مؤسسات تتعلم وتتكيف، وشبكات نفوذ أثبتت مرونتها على مدى سنوات. ولن يتحدد مصير هذه المنافسة بالمواجهات الدراماتيكية، بل بقدرة مؤسسات الدولة على تحسين أدائها بوتيرة أسرع من

> **ما يجري هو منافسة بين مؤسسات تتعلم وتتكيف، وشبكات نفوذ**

قدرة المصالح الراسخة على إعادة إنتاج نفسها.

إلا أن تلك التطورات تشير إلى احتمال مختلف في مسار العراق عن ذلك الذي هيمن على المناقشات لسنوات، حيث كان يُنظر إلى العراق على أنه ساحة يتنافس فيها الآخرون، من الولايات المتحدة وإيران وتركيا، والمنظمات الإرهابية وجماعات الميليشيات. لكن مستقبل العراق لن يتحدد من خلال تلك الجهات الفاعلة الخارجية بل من خلال ما إذا كانت مؤسساته ستصبح تدريجيا أقوى من الشبكات غير الرسمية التي لطالما هيمنت عليها.

ولا تستطيع الولايات المتحدة إنجاز هذه المهمة في العراق، لكن يمكنها أن تعترف وتدعم المؤسسات العراقية التي تظهر المهنية والكفاءة والمساءلة والالتزام، بل إن مساعدة تلك المؤسسات على النجاح قد تكون واحدة من أهم مساهمات امريكا في الاستقرار الإقليمي خلال السنوات المقبلة.

وقبل ٢٠ عاما، كان العراق ساحة المعركة الرئيسية في الشرق الأوسط. أما اليوم، قد يصبح الأمر أكثر أهمية، حيث يتمثل في اختبار مدى قدرة مؤسسات الدولة الثابتة على الخروج من عقود من الحرب والدكتاتورية والعنف الطائفي والإرهاب والفساد والتدخلات الخارجية.

وكان السؤال المركزي الذي يواجه العراق طوال السنوات الماضية، هو ما إذا كانت الدولة قادرة على البقاء. والسؤال اليوم هو ما إذا كان بإمكانها أن تحكم أخيرا بفعالية. إن الإجابة عن هذا السؤال لن تهم العراقيين فحسب، بل وأيضا كل دولة تسعى إلى إيجاد توازن مستقر في منطقة تشهد تحولات عميقة.

*قائد قوات التحالف في العراق بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ومدير «سي آي إيه» بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

نوزاد المهندس:

الفساد.. الخطر الأكبر على حاضر ومستقبل العراق وإقليم كردستان!

*خاص-المرصد

يبدوأن ظاهرة الفساد المقيتة أصبحت ظاهرة مستشرية في جميع الدول والمجتمعات، المتقدمة منها والمتخلفة، وألحقت أضرارا جسيمة بالاقتصاد والمالية والبنية التحتية وسمعة الأنظمة السياسية، وغدت تشكل كابوسا وتهديدا حقيقيا لحاضر ومستقبل المجتمعات البشرية، لا سيما المتخلفة والفقيرة منها، كما كانت سببا في انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية كالتخلف، الفقر، البطالة، الأمية، وازدياد معدلات الجريمة... إلخ.

والعراق، بما في ذلك إقليم كردستان، ليس بعيدا عن هذه الظاهرة فحسب، بل إنها نمت وتجذرت وتغلغلت في كافة مفاصل ومؤسسات الحكم، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وحتى يومنا هذا. إذ هُدرت مليارات الدولارات من عائدات هذا البلد لتذهب إلى جيوب القادة السياسيين، العوائل المتنفذة، الأحزاب، المسؤولين الفاسدين، والمصارف، ودول المنطقة والعالم، لينعم هؤلاء بالثراء الفاحش، وفي المقابل عانت أغلبية المجتمع العراقي من الفقر والفاقة.

لذلك، فإن عملية استئصال الفساد أو الحد منه في العراق تعد مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد؛ لأن الفساد

اتخذ مسارا نظاميا (ممنهجا) منذ عام ٢٠٠٣. ولمعالجة هذه الظاهرة، يحتاج الأمر إلى استراتيجية شاملة وتدريجية تشمل ثلاثة قطاعات رئيسية:

- **القانوني والقضائي**
- **الإداري والتكنولوجي**
- **السياسي والاجتماعي**

وفيما يلي نستعرض أبرز الخطوات التي يمكن أن تشكل أساسا لمكافحة الفساد:

١. الإصلاح القانوني واستقلال القضاء

• فصل السلطة القضائية عن الصراعات السياسية:طالما ظلت المحاكم والمؤسسات الرقابية مثل (هيئة النزاهة) تحت تأثير المحاصصة الحزبية والسياسية، فلن يكون بمقدورها حسم ملفات الفساد الكبرى. لذا يجب أن تتمتع هذه الهيئات باستقلال مالي وإداري تام.

• تفعيل قانون «من أين لك هذا؟»: من خلال المتابعة الدقيقة لثروات المسؤولين السابقين والحاليين ومقارنتها بدخولهم الحقيقية.

• حماية الشهود والمبلغين: تعديل القوانين بما يضمن توفير الحماية القانونية والجسدية الكاملة للأشخاص الذين يكشفون عن الانتهاكات وقضايا الفساد.

٢. الإصلاح الإداري والرقمنة (الحوكمة الإلكترونية)

• تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية (E-Governance):إن إلغاء التعامل المباشر بين المواطن والموظف أثناء إنجاز المعاملات يغلق الباب الأكبر أمام الرشاوى والإتاوات. وتعتبر رقمنة الضرائب، الجمارك، والعقود العامة خطوات أساسية في هذا الصدد.

• الشفافية في العقود النفطية والصناعية: العراق، كبلد ريعي يعتمد كليا على النفط، بحاجة ماسة إلى إعلان كافة إيرادات مبيعات النفط وآلية إنفاقها في المشاريع الخدمية والصناعية (مثل مصانع الإسمنت وقطاع الطاقة) بوضوح للرأي العام.

• الرقابة الصارمة على الحدود والجمارك: تضيع الإيرادات غير النفطية للعراق عبر المنافذ الحدودية بسبب الفساد؛ لذا فإن السيطرة عليها عبر أنظمة إلكترونية حديثة تكتسب أهمية بالغة.

٣. القضاء على نظام المحاصصة

• اعتماد مبدأ الكفاءة (Meritocracy) بدلا من الولاء الحزبي: تعيين أصحاب الاختصاص، الأكاديميين، وذوي الخبرة في المناصب العليا والتنفيذية (كالمدراء العامين والمستشارين) بدلا من تقاسمها ككعكة سياسية.

• تعزيز مؤسسة الرقابة المالية: تفعيل دور ديوان الرقابة المالية لإجراء تدقيق صارم ومسبق ولاحق لميزانيات الوزارات والنفقات.

٤. دور المجتمع المدني والتوعية الثقافية

• حرية التعبير والصحافة الاستقصائية: يجب أن يتمتع الصحفيون ومراكز البحوث بالحرية الكاملة في متابعة قضايا الفساد دون خوف من الاغتيال أو الملاحقة القانونية الكيدية.

• الوعي الاجتماعي: تربية الأجيال القادمة على قيم المواطنة ورفض الفساد كـ «سلوك طبيعي».

وهنا يطرح السؤال نفسه: من أين تبدأ نقطة الانطلاق في عملية استئصال الفساد أو مواجهته؟ هل تبدأ من مستوى السلطة في الأعلى؟ أم تنجح من خلال الوعي الاجتماعي والإداري؟

بكل تأكيد، فإن موازنة هذه العملية بين الوعي الاجتماعي، التنظيم الإداري، والتزام القيادة السياسية، هي الرؤية العلمية والواقعية الدقيقة الكفيلة بإحداث تغيير حقيقي. فالتغيير لا يمكن أن يأتي من الأعلى إلى الأسفل فقط (لأنه سيفشل دون قاعدة اجتماعية واعية)، ولا يمكن أن يأتي من الأسفل وحده إذا كانت قمة السلطة تضع العوائق والعراقيل. لذلك، فإن الأبعاد الثلاثة لسيادة القانون والإرادة السياسية، ثم الإصلاح الإداري، وأخيرا الوعي الاجتماعي، تشكل نظاما دائريا يكمل فيه كل عنصر الآخر:

١. المستوى الأدنى (غرس الوعي والثقافة العامة):

عندما يعي المواطن أن الفساد ليس مجرد سرقة للمال العام، بل هو تدمير لقطاعات التعليم، الصحة، وفرص العمل، فإنه لن ينظر إلى الفساد كـ «شطارة» أو «تسيير للأمور». هذا الوعي يخلق ثقافة اجتماعية تعزل الفاسدين وتشكل ضغطا مستمرا على المؤسسات من أجل التغيير.

٢.المستوى المتوسط (التطوير الإداري والتحديث):

الوعي بدون نظام إداري رصين يذهب سدى. والتطوير الإداري يعني وضع معايير واضحة لـ «تقييم الأداء» (Performance Evaluation)، وترسيخ مبدأ «الاستحقاق والكفاءة» في التعيينات والترقيات بعيدا عن المحسوبية والوساطة، فضلا عن تقليص البيروقراطية العقيمة التي توفر بحد ذاتها بيئة خصبة للرشوة.

٣. المستوى الأعلى (الإرادة السياسية واحترام المؤسسات):

هذه هي مرحلة الاختبار الحقيقي للسلطة. عندما تخضع القيادات العليا نفسها لسلطة القانون، وتحافظ على استقلالية القضاء والرقابة المالية، فإن ذلك يمثل إشارة على جدية التغيير. إن اتخاذ مواقف واضحة وصارمة ضد الفاسدين — خاصة إذا كانوا من الدوائر المقربة للسلطة أو الحزب — يبعث برسالة قوية للمجتمع وموظفي الدولة مفادها أن «عصر الحصانة قد انتهى».

وهنا يبرز سؤال أكثر أهمية وحساسية: ما هو العائق الأكبر في الوقت الحالي بالعراق أمام تحقيق هذا «التوازن المتزامن»؟ هل هو غياب الإرادة السياسية في الأعلى، أم تجذر الثقافة البيروقراطية في الوسط؟

من الواضح أن مشكلة الفساد في العراق ليست داخلية فحسب، بل إن «تدويل الفساد» Internationalization

of Corruption)) وتداخل الصراعات الخارجية مع المصالح المحلية جعل عملية الإصلاح معادلة غامضة للغاية. عندما يمتلك بلد ما موقعا جيوسياسيا استراتيجيا وموارد غنية كالنفط والقطاعات الصناعية الكبرى، فإن القوى الإقليمية والدولية لا تريد أن تكون مجرد متفرج. من هنا، يصبح الفساد أداة سياسية قوية لإبقاء العراق في حالة عدم استقرار، لأن:

١. الفساد كبوابة للهيمنة الخارجية:

بالنسبة للقوى الخارجية، فإن التعامل مع مؤسسة قوية، شفافة، ووطنية أمر في غاية الصعوبة. لذلك، فإن تقويض نظام الحكم وشراء الذمم والمناصب عبر الأطراف الفاسدة هو أسهل طريقة لإبقاء القرار السياسي والاقتصادي العراقي تحت السيطرة. هذا يضمن ذهاب أموال العراق وثرواته لملء جيوب الجهات التي تدين بالولاء للخارج، بدلا من توجيهها لتطوير البنية التحتية.

٢. إضعاف القطاع الوطني لصالح السوق الخارجية:

غالبا ما يؤدي التدخل الخارجي المباشر إلى تعطيل قطاعات الإنتاج المحلي (الصناعة والزراعة). على سبيل المثال، تفضل دول الجوار أن يبقى العراق دائما سوقا استهلاكية لبضائعها (من الإسمنت ومواد البناء وصولا إلى المواد الغذائية والطاقة). وهنا، يتحول الفاسدون في الداخل إلى جسر لتعطيل المصانع الوطنية لصالح الشركات الأجنبية.

٣. الاستحواذ على العقود الكبرى (Mega-Contracts):

إن صراع الدول الكبرى (خاصة المنافسة الكبيرة بين أمريكا والصين في المنطقة) يدور غالبا حول الاستحواذ على المشاريع الاستراتيجية في العراق، مثل مشاريع الطاقة، خطوط النقل، والموانئ. وفي بيئة فاسدة، تتحول هذه العقود إلى أداة للمساومات السياسية بين القوى الكبرى بدلا من حسمها وفقا للمعايير الفنية والاقتصادية الوطنية.

وللخروج من هذا المأزق العصيب الذي يمر به العراق بسبب الفساد، يمكن التساؤل: كيف يمكن للعراق أن ينجو من «فخ الأطماع الخارجية» هذا؟ هل عبر تعزيز التحالفات الاقتصادية المتوازنة، أم أن الحل الوحيد يكمن في بروز قوة وطنية موحدة في الداخل تضع مصلحة العراق فوق كل شيء؟

كخارطة طريق للخروج من هذه المرحلة، فإن الخطوة الأولى تكمن في صون العراق لسيادته الوطنية وتنمية اقتصاده، وهو ما يُعرف بمفهوم: «الاحتكار المشروع للقوة والقرار من قبل الدولة». هذا المفهوم يمثل خارطة طريق متكاملة لانتقال العراق من مرحلة «شبه الدولة» أو «الدولة المفككة» إلى مرحلة «دولة المؤسسات»، ويمكن تفسيره كالآتي:

١. تأميم (أو إضفاء الصبغة الوطنية على) القوات الأمنية (الجيش والشرطة):

طالما بقي السلاح خارج إطار الدولة، ووجدت قوى مسلحة موازية (الميليشيات)، فإن مفهوم «سيادة القانون» سيبقى مجرد حبر على ورق. لا يكتسب السلاح شرعيته إلا إذا كان تحت إمرة المؤسسات الرسمية. إن إنهاء الميليشيات واحتكار القوة بيد الجيش والشرطة هو الخطوة الأولى والأهم من أجل حماية القرار السياسي من ضغوط السلاح الداخلي والخارجي، وخلق بيئة آمنة للاستثمار (لأن رأس المال يهرب من البيئات غير المستقرة).

٢. إضعاف القيادات التقليدية والمنظومة الحزبية:

تحولت الأحزاب التقليدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من أدوات للتنظيم السياسي إلى «شركات اقتصادية واجتماعية» تمد في عمرها عبر المحسوبية، الوساطة، وشراء الولاءات. وإضعاف دورها يتطلب قطع مصادر تمويلها غير المشروعة عبر إضفاء الشفافية على الإيرادات والعقود العامة، وتطبيق قانون صارم للأحزاب يمنع أي حزب من امتلاك جناح مسلح أو اقتصادي خاص به.

٣. القضاء المستقل.. الحصن الأخير:

إذا كان الجيش والشرطة يمثلان قوة التنفيذ، فإن القضاء المستقل هو العقل الواعي للدولة.

عندما يتمتع القاضي بالأمان المهني والجسدي، ولا تستطيع أي قوة سياسية أو مسلحة توجيه قراراته، سيتساوى حينها أكبر قائد سياسي مع أبسط مواطن أمام القانون. وهذا كفيل بإعادة ثقة المواطن بالدولة.

لذلك، فإن الركائز الثلاث الهامة:

- **إنهاء الميليشيات والسلاح المنفلت.**
- **مأسسة الجيش والمحاكم.**
- **إنهاء المحسوبية والأحزاب التقليدية.**

هي الدافع للتحرك الجاد نحو مواجهة ظاهرة الفساد في العراق. إنها تعني نقل المجتمع من حالة «العقد البدائي» (حيث يدين الأفراد بالولاء للعشيرة، الطائفة، أو الحزب) إلى حالة «العقد الاجتماعي الحديث» (حيث الولاء للدولة والقانون وحدهما).

وهنا يمكن طرح السؤال: هل حملة رئيس الوزراء علي الزيدي هي خطة استراتيجية أم تكتيك مؤقت؟ هل تهدف لتهدئة الشارع العراقي والمجتمع الدولي وتثبيت ركائز سلطته؟

هذا السؤال يقع اليوم في صلب الواقع السياسي العراقي المليء بالمتغيرات. لطالما كانت حملات مكافحة الفساد من قبل رؤساء الوزراء في العراق تقع بين مطرقة وسندان:

• الإرادة الجادة للإصلاح الجذري من جهة.
• جدار المحاصصة وضغوط القوى المسلحة والدولية من جهة أخرى.

ولإجراء تقييم واقعي لحملة علي الزيدي، يجب النظر إلى العوامل الكفيلة بنجاحها، مقابل العقبات الشديدة التي قد تقصر من عمر هذه الحملة:

عوامل نجاح الحملة (إذا استمرت حتى النهاية):

• الضغط الشعبي والشرعية: يمكن لرئيس الوزراء أن يتخذ من الدعم المباشر للشارع والأوساط الثقافية والأكاديمية درعا له ضد القوى السياسية الكلاسيكية.
• استهداف «الأموال والثروات»: إن تغيير الاستراتيجية من مجرد اعتقال الأشخاص إلى مصادرة الأملاك والأصول المسروقة هو السلاح الأكثر فعالية؛ لأنه يقطع الشريان المالي لشبكات الفساد.
• تقويض الحصانة: إذا شملت الحملة الشخصيات الرفيعة في الأحزاب الحاكمة والقادة المسلحين دون تمييز، فإنها ستمنح ثقة عميقة بمؤسسات الدولة.

العقبات التي قد تجعل الحملة «مؤقتة»:

• رد الفعل العنيف من الميليشيات والأحزاب: عندما يصل الإصلاح إلى الخطوط الحمراء للمصالح المالية ونفوذ القوى المسلحة المرتبطة بالخارج، فمن المحتمل استخدام الضغط الأمني، السياسي، أو حتى زعزعة استقرار البلاد كورقة ضغط ضد الحكومة.
• قانون الوضع المؤقت (الخطوة التكتيكية): كثيرا ما شوهد في التاريخ السياسي للعراق تكثيف الحملات لفترة معينة لتهدئة الشارع أو لإضعاف خصم سياسي، لكن بمجرد تغير التوازنات، تتباطأ العملية.
• المنظومة القضائية تحت الضغط: إذا لم يتم فصل مؤسسات الحكم والمحاكم تماما عن معترك الصراع السياسي، فلن تتمكن من دعم القرارات الصارمة لرئيس الوزراء حتى النهاية.

المعادلة الحاسمة:

يتوقف النجاح المباشر والنهائي لهذه الحملة على مدى قدرة علي الزيدي على تحويل هذه الخطوات من «قرارات شخصية وحكومية مؤقتة» إلى «نظام وتشريعات مؤسسية راسخة». فإذا اعتمدت العملية على إرادة رئيس الوزراء وحده، فإنها ستتعطل بتغير الحكومات؛ أما إذا أصبح الجيش والقضاء وديوان الرقابة المالية هم الملاك الحقيقيين للعملية، فستشكل تحولا تاريخيا.

في الختام، إن استئصال الفساد في العراق لا يتم بقرار واحد أو بين ليلة وضحاها؛ بل يتطلب ((إرادة سياسية حقيقية وضغطا مستمرا من المجتمع المدني)). وطالما لم يُطبق القانون بالتساوي على الجميع، فستبقى المؤسسات ضعيفة.

وكما يُقال في الفكر السياسي «لا تتحقق السيادة الوطنية دون استقلال اقتصادي»، فإن ((مكافحة الفساد في العراق ليست مجرد معركة إدارية، بل هي معركة استعادة السيادة الوطنية)). وطالما بقي القرار الاقتصادي وتعيين الكوادر العليا تحت تأثير الأجندات الخارجية ودول الجوار، فستبقى «مظلة الحصانة» تظلل الفاسدين دائما.

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

مراسم جنائزية جماهيرية للخامنئي

أسجي جثمان الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي في قاعة واسعة في طهران يوم الجمعة وتوافد رجال دين ومسؤولون وشخصيات أجنبية كبيرة وغيرهم لإلقاء نظرة الوداع على الزعيم الراحل الذي قتل في قصف أمريكي وإسرائيلي.

وتنظم إيران على مدى أسبوع مراسم جنائزية شعبية لخامنئي، الذي تسببت أول غارة جوية خلال الحرب في إنهاء حكمه الذي دام ٣٧ عاما، في استعراض للولاء الشعبي لنظام حكم رجال الدين في الجمهورية الإسلامية والحماس الثوري.

ومن المقرر وصول جثمان خامنئي إلى قم والنجف وكربلاء، المراكز الشيعية الكبرى في إيران والعراق، قبل دفنه يوم الخميس في مشهد وهي مسقط رأس خامنئي التي تضم أبرز مزار شيعي في البلاد.

* لحظة حرجة

بدأت المراسم في وقت متأخر من مساء الخميس بوضع نعشه أمام حشد من المؤيدين الباكين على وقع عبارات رثاء ترددت في المكان وألقى بعض الواقفين عند النعش أزهارا على الحشد. واليوم الجمعة، وضع نعشه ونعوش أفراد أسرته الذين قتلوا معه، في قاعة الصلاة الكبرى التي شيدت تكريما لسلفه، آية الله روح الله الخميني.

وتقام مراسم الجنازة في لحظة حرجة في تاريخ إيران، في وقت يعيش فيه الحكام من رجال الدين المدعومون من الحرس الثوري نشوة انتصار بعد نجاتهم مما اعتبروها حربا وجودية ضد أكبر وأقوى عدوين لهم.

وتسعى السلطات إلى حشد الملايين للمشاركة في مواكب كبيرة خلال الأيام المقبلة، من خلال توفير وسائل النقل والطعام والإقامة.

لكن بعد ما يقرب من خمسة عقود على الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ ورغم كل التصريحات الرسمية حول الوحدة الوطنية في الفترة التي سبقت بدء مراسم جنازة خامنئي، نادرا ما شهدت الجمهورية الإسلامية انقساما داخليا إلى هذا الحد.

ويقول محللون إن التأييد الشعبي للقادة من رجال الدين أصبح هشا للغاية، ولم يظهر الزعيم الأعلى الجديد مجتبى نجل خامنئي علنا منذ إصابته في الهجوم الذي أودى بحياة والده.

وتسببت أيضا العقوبات الصارمة على مدى سنوات في شلل للاقتصاد، وقمعت قوات الأمن موجات متسارعة الوتيرة من الاحتجاجات الشعبية التي عمت أرجاء البلاد وبلغت ذروتها بمقتل آلاف المتظاهرين في يناير كانون الثاني.

لكن تلك المشكلات العميقة نحيت جانبا هذا الأسبوع مع استعراض السلطات لقوة الدولة والدعم الشعبي.

وتشهد شوارع طهران انتشارا أمنيا مكثفا حيث تصطف مركبات الجيش والشرطة على جانبي الطرق الرئيسية، وتتولى الشرطة وأفراد من قوة الباسيج شبه العسكرية القيام بدوريات على دراجات نارية. وحذرت إيران الولايات المتحدة وإسرائيل من شن أي هجمات خلال مراسم التشييع والجنازة.

واستقبلت الحشود المنتظرة وهي ترفع أياديها النعوش لوداع الراقدين فيها اليوم الجمعة، ووضعت النعوش في قاعة الصلاة على منصة بيضاء مدرجة وسط أعلام إيران ورايات حداد سوداء.

ووضعت عمامة سوداء، يرتديها رجال دين يقولون إنهم من نسب النبي محمد، على النعش فوق وشاح مطوي يحمل نقوشا مربعة، وهو رمز في إيران للمثل الثورية والتضامن مع الفلسطينيين.

ومن بين القادة والمسؤولين الأجانب الذين حضروا المراسم الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف ونائب رئيس المجلس الوطني الصيني لنواب الشعب خه وي ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف والرئيس العراقي نزار آميدي.

وحضرت المراسم أسرتا الأمين العام الراحل لجماعة حزب الله حسن نصر الله والقيادي الكبير عماد مغنية، وهما حليفان لبنانيان مقربان من إيران قتلا في غارات إسرائيلية.

وتوافد سياسيون إيرانيون منهم الرئيس ورئيس البرلمان ووزير الخارجية وغيرهم صباح يوم الجمعة للدعاء وإلقاء نظرة الوداع. ووقف قادة عسكريون أمام نعش خامنئي وهم يؤدون التحية العسكرية ومن بينهم قائد الحرس الثوري الجديد أحمد وحيدي، الذي لم يظهر علنا منذ تعيينه خشية اغتياله.

في رثاء الخامنئي

وفي مقال لرثاء خامنئي نُشر ، قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إن ما تركه خامنئي «ليس مجرد ذكرى في التاريخ، بل هو خريطة طريق حية للمستقبل، يمكنها قيادة إيران نحو مسار التفاعل البنّاء والمؤثر في النظام الدولي»، وأضاف أن خامنئي، بـ«رؤيته العميقة التي تجاوزت زمنه، نقل الدبلوماسية من الجمود إلى الفعل المشفوع بالعزة والكرامة». وتابع عراقجي أن ذلك جعل بلاده «ألاّ تكون لاعبا هامشيا، بل فاعلا مؤثرا في المعادلات العالمية»، قائلا إنّ «الاستقلال لا يعني العزلة عن العالم، بل أساسا للتعامل القائم على المساواة والاحترام المتبادل».

في غضون ذلك، دعا القيادي الإصلاحي هادي خامنئي، شقيق المرشد الإيراني الراحل، إلى ضرورة محاسبة المتورطين في عملية الاغتيال، مشددا في تصريح لموقع «جماران» الإصلاحي، على أن هذا الأمر لا علاقة له بالمفاوضات مع واشنطن. ووصف اغتيال خامنئي بأنه «حدث غير مسبوق عالميا»، مشيرا إلى أن «آليات معاقبة الجناة لا تزال غير واضحة».

وفي سياق متصل، قال قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني علي عظمائي، في رسالة بمناسبة مراسم الوداع، أوردتها وكالة «تسنيم» الإيرانية، إن الانتقام من الولايات المتحدة وإسرائيل ليس ببعيد، مؤكدا التزام قواته، بصفتهم «حماة لمضيق هرمز»، مواصلة نهج المرشد الراحل. وأوضح عظمائي أن مراسم الوداع تمثل تجديدا للبيعة مع مبادئ خامنئي. وأكدت وزارة الاستخبارات الإيرانية، في بيان لها، أن الأجهزة المعنية ستأخذ بثأر دماء زعيم البلاد.

* حشود باكية

في نظام حكم رجال الدين في إيران، لم يكن خامنئي رأس الدولة وقائد الثورة الإسلامية فحسب، بل ينظر إليه وإلى من يشغل منصب الزعيم الأعلى باعتباره ممثلا على الأرض للإمام الثاني عشر لدى الشيعة، الذي اختفى في القرن التاسع الميلادي.

وأضفت وفاته في هجوم من عدو بعدا رمزيا قويا يرتبط بتقاليد شيعية راسخة تقوم على الشهادة والحداد، حيث تشهد مراسم المناسبات الشيعية مواكب يضرب فيها المشاركون صدورهم أو ظهورهم تعبيرا عن الحزن.

وظهر هذا البعد الرمزي جليا في رايات الحداد السوداء المعلقة في شوارع المدن منذ وفاته، في إشارة إلى استشهاد الإمام الحسين، ثالث أئمة الشيعة، في القرن السابع الميلادي.

وفي وسط طهران خلال الليل، تجمع حشد وأفراده يبكون ويرددون هتافات علا بها صوت أحد عناصر الباسيج ووزع آخرون صورا لخامنئي.

وقالت موبينا رزاقي، وهي طالبة تبلغ من العمر ١٨ عاما من مدينة أصفهان تحضر مراسم التشييع برفقة زملائها «بإذن الله، لا يمكن التخفيف ولو جزئيا من حزن الناس إلا بالثأر لدمه والمطالبة بالقصاص له وضمان ألا يمر دم قائدنا من دون انتقام».

ووضعت إلى جانب نعش خامنئي نعوش ابنته وزوجها وحفيدته الرضيعة وزوجة نجله مجتبى، وجميعهم قتلوا معه.

* تأجيل الدفن بسبب الحرب

تقضي التعاليم الإسلامية عادة بدفن المتوفى خلال يوم من وفاته، لكن مراسم دفن خامنئي أرجئت بسبب المخاطر المرتبطة بتنظيم جنازة حاشدة في أثناء الحرب، إلى أن جرى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت الشهر الماضي.

وعرضت الفنادق تخفيضات ٥٠ بالمئة، وجرى تجهيز مدارس ومساجد وصالات رياضية لاستضافة المشيعين، كما أعيد توجيه خطوط الحافلات والقطارات لتناسب مراسم التشييع.

وبعد انتهاء ما تصفه السلطات بأنه سيكون تشييعا حاشدا وضخما في وسط طهران يوم الاثنين، سيصل الجثمان إلى مدينة قم، مركز المرجعية الدينية الشيعية في إيران، حيث ستقام مراسم أخرى يوم الثلاثاء.

ومن المقرر بعد ذلك إقامة مراسم في مدينتي النجف وكربلاء العراقيتين يوم الأربعاء، بمشاركة شخصيات كبيرة من جماعات حليفة لإيران في المنطقة.

وسيوارى جثمان خامنئي الثرى يوم الخميس، عقب موكب تشييع آخر، في مدينة مشهد قرب ضريح الإمام الرضا، الذي يحظى بمكانة دينية كبيرة لدى الإيرانيين.

سوران الداوودي:

بعد مذكرة التفاهم..
هل تقترب المنطقة من مرحلة جديدة؟

العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تعد من العلاقات الدولية الأكثر تعقيدا وتأثيرا في منطقة الشرق الأوسط في العقود الأربعة الماضية. فمنذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وما تبعها من قطيعة سياسية وأزمات متلاحقة التوتر هو السمة الغالبة للعلاقة القائمة بين البلدين. اما اليوم فان المتغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة تؤكد وجود مصالح مشتركة تجبر الطرفين على البحث عن تفاهمات قد تؤيدي الى تخفيف حجم الصراع وفتح مساحات جديدة للتفاهم.

تعلم امريكا أن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيجية حساسة لا بسبب موارد الطاقة فحسب، وانما لموقعها الجيوسياسي وتأثيرها في الأمن الدولي. حيث تسعى واشنطن في الوقت نفسه إلى عدم التورط في حروب جديدة تستنزف مواردها وقدراتها، تحديدا في الوقت الذي تتصاعد تركيزها على التحديات العالمية الأخرى، واهمها المنافسة مع الصين والتوترات مع روسيا. من هذه النقطة ترى الإدارة الأمريكية أن إدارة الصراع مع إيران عبر التفاوض والدبلوماسية أقل كلفة وأكثر تاثيرا من الذهاب الى المواجهة العسكرية المباشرة.

فيما ايران ومنذ سنوات تواجه ضغوطا اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات الدولية والامريكية، ما انعكس

> تبقى قدرة الطرفين على إدارة الخلافات وتغليب المصالح المشتركة العامل الحاسم

سلبا على القطاع الاقتصادي ومستويات المعيشة وفرص الاستثمار والتنمية. ورغم قدرة ايـران في التعامل مع هذه الضغوط إلى حد كبير، فهي تدرك أن استمرارهذا المشهد يفرض تحديات متزايدة على المدبات البعيدة. لذلك تبدو القيادة الإيرانية مهتمة بالمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف القيود الاقتصادية واستعادة جزء من العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع العالم، مع الحفاظ على ثوابتها السياسية والأمنية.

ويتمحور الخلاف الأساسي بين الطرفين حول البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى ملف الصواريخ الباليستية والدور الإقليمي لإيران في عدد من دول المنطقة فواشنطن وحلفاؤها يطالبون بضمانات تمنع إيران من تطوير سلاح نووي، بينما طهران تؤكد أن برنامجها النووي ذو أهداف سلمية مطالبة برفع العقوبات واحترام سيادتها وحقوقها الدولية.

وفي السياق ذاته ، يرى عدد من المحللين أن العقبات التي تمنع فرص التوصل إلى اتفاق شامل مازالت قائمة بسبب انعدام الثقة المتراكم بين الطرفين. لذلك يبدو السيناريو الأكثر ترجيحا هو الوصول إلى تفاهمات محدودة أو مرحلية تتناول القضايا الأكثر إلحاحا، مثل ضبط مستويات تخصيب اليورانيوم، وتبادل بعض التنازلات الاقتصادية، والحد من التصعيد العسكري في المنطقة. وقد تتيح هذه التفاهمات بناء قدر من الثقة يمهد لاتفاقات أوسع في المستقبل.

في المقابل، لا يمكن استبعاد احتمال فشل المفاوضات وعودة التصعيد السياسي أو العسكري مع الاخذ بنظر الاعتبار وجود العامل الإسرائيلي ، خاصة إذا تصاعدت الخلافات حول الملفات الحساسة أو تعرضت الجهود الدبلوماسية لانتكاسات مفاجئة. وعند حدوث ذلك، فإن المنطقة قد شهد مرحلة جديدة من عدم الاستقرار تنعكس على الأمن الإقليمي وأسواق الطاقة والاقتصاد العالمي.

وفي المحصلة، يبدو أن المصالح المشتركة للطرفين تدفعهما اليوم نحو تجنب المواجهة الشاملة والبحث عن أرضية للتفاهم، حتى وإن كانت محدودة. وبين خيار الاتفاق وخيار التصعيد، تبقى الدبلوماسية هي المسار الأقل كلفة والأكثر قدرة على تحقيق قدر من الاستقرار في منطقة عانت طويلا من الصراعات والأزمات. ومن هنا فإن أي تقدم في مسار التفاهم الأمريكي الإيراني لن يقتصر أثره على البلدين فحسب، بل سيمتد ليشمل مجمل المشهد السياسي والأمني في الشرق الأوسط. ولعل أبرز ما يمكن أن يترتب على أي تفاهم أمريكي ـ إيراني يتمثل في انعكاساته المباشرة على ملفات المنطقة الأكثر تعقيدا.

في العراق قد يساهم تخفيف التوتر بينهما تقليل مستوى الصراع بين القوى السياسية القريبة من واشنطن وتلك القريبة من طهران، الأمر الذي يساهم فى

> **المصالح المشتركة للطرفين تدفعهما اليوم نحو تجنب المواجهة**

خلق بيئة أكثر استقرارا تسمح للتفرغ الكلي للملفات الاقتصادية والخدمية والتنموية. وربما ينعكس ذلك على مستوى التنسيق الأمني ومحاربة التنظيمات الإرهابية وتقليل احتمالات التصعيد العسكري داخل الأراضي العراقية أيضا.

اما في المشهد السوري فإن أي تقارب بين الجانبين قد يفتح الباب أمام تفاهمات جديدة تتعلق بمستقبل الوجود العسكري والقوى المحلية والإقليمية الفاعلة هناك، الأمر الذي قد يساهم في تخفيف حدة الصراع وايجاد ظروف أكثر ملاءمة للتسويات السياسية، رغم تعقيد المشهد وتعدد الأطراف المتداخلة.

في منطقة الخليج فان التقارب الأمريكي الإيراني سوف يخفف من المخاوف الأمنية المتعلقة بالممرات المائية وحرية الملاحة وإمـدادات الطاقة، والذي ينعكس إيجابيا على استقرار أسواق النفط والغاز العالمية ويقلل من التقلبات الاقتصادية التي تتزامن مع الأزمات الإقليمية.

يحمل التفاهم الأمريكي الإيراني المحتمل أبعادا اقتصادية مهمة، فتخفيف العقوبات على إيران أو تخفيف حدتها يؤدي بالتالي إلى زيادة الصادرات النفطية الإيرانية وعـودة جـزء من الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي سوف يؤثر في توازنات أسواق الطاقة وأسعار النفط العالمية، ويمنح دول المنطقة فرصا أوسع للتعاون الاقتصادي والتجاري.

وفي المقابل، تبقى إسرائيل أحد أهم العوامل المؤثرة في مستقبل هذا المسار، إذ تنظر بقلق إلى أي اتفاق لا يتضمن قيودا صارمة على البرنامج النووي الإيراني أو النفوذ الإقليمي لطهران. لذلك فإن الموقف الإسرائيلي قد يشكل عاملا ضاغطا على مسار المفاوضات على الولايات المتحده تحديدا سواء من خلال التحركات السياسية والدبلوماسية أو عبر الخيارات الأمنية والعسكرية التي قد تعيد التوتر إلى المنطقة.

وعلى المستوى الـدولـي، فـإن نجاح التفاهم الأمريكي الإيراني سيمنح الولايات المتحدة للتركيز على اولوياتها وتوجيه اهتمامها نحو التحديات العالمية الأخرى، ولاسيما المنافسة مع الصين والحرب في أوكرانيا، في حين قد تتمكن إيران من كسر جزء من عزلتها الدولية وتوسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع مختلف الأطراف الدولية.

وبذلك، فإن مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية لا يرتبط فقط بملف نووي أو خلاف سياسي عابر، بل يتجاوز ذلك ليشكل أحد المفاتيح الرئيسية لإعادة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة. وبين احتمالات التفاهم والتصعيد، تبقى قدرة الطرفين على إدارة الخلافات وتغليب المصالح المشتركة العامل الحاسم في تحديد شكل المرحلة الجديدة التي قد تدخلها المنطقة

المرصد الامريكي ويوم الاستقلال

الرابع من يوليو.. يوم استقلال الولايات المتحدة

***تقرير : المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

يحتفل الشعب الامريكي بعيد الاستقلال في الرابع من شهر تموز/ يوليو كل عام، فما هي قصة الرابع من يوليو؟ وكيف استقلت الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا؟

في بداية الأمر، كانت «مستعمرات» امريكا، والتي يبلغ عددها ١٣ مستعمرة، مجبرة على دفع الضرائب لملك إنكلترا جورج الثالث على الرغم من عدم وجود تمثيل لها بالبرلمان البريطاني.

وبازدياد المظاهرات وحالات العنف اعتراضا على دفع الامريكيين للضرائب دون تمثيل بالبرلمان، قام جورج الثالث بإرسال قوات من الجيش لإخماد هذه التظاهرة والتي كانت في طريقها لأن تصبح تمردا على الاحتلال البريطاني.

وفي عام ١٧٧٦، اجتمع كونغرس المستعمرات الامريكية بمدينة فيلادلفيا واتفق على تكوين لجنة تقوم بكتابة مستند بهدف قطع العلاقات مع

يحتفل الشعب الامريكي بعيد الاستقلال في الرابع من شهر تموز/ يوليو كل عام

بريطانيا العظمى.

وقد احتوت هذه اللجنة على توماس جيفرسون وبينجامين فرانكلين وغيرهم من السياسيين الامريكيين.

وقام توماس جيفرسون بكتابة المستند المعروف بـ»إعلان الاستقلال»، وقام الكونغرس بالموافقة عليه وتفعيله كقانون في العام نفسه.

وكانت من أهم مواد إعلان الاستقلال أن جميع الأشخاص خُلقوا متساوين، وأنهم يمتلكون حقوقا بديهية لا يمكن التصرف فيها، من بينها «الحق في الحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة».

وفي اليوم التالي من إعـلان هذا المستند، تم توزيعه على جميع المستعمرات وأصبح رمزا لاستقلال الولايات المتحدة الامريكية وإعلانا عن عصر جديد من تاريخها.

وفي الرابع من تموز/ يوليو عام ١٧٧٧، أعلن الكونغرس من فيلادلفيا القانون رسميا، وتم استخدام الألعاب النارية للاحتفال به.

وقد انتقلت هذه العادة إلى مدن امريكا في كل مكان، إذ احتفل المواطنون بإعلان الاستقلال عن طريق الألعاب النارية، وعروض الجيش، والتنزه في الحدائق، والمسابقات.

وفي عام ١٨٧٠، قام الكونغرس الامريكي بإعلان يوم الاستقلال عطلة رسمية.

وإلـى يومنا هـذا، يحتفل الشعب الامريكي بيوم الاستقلال في الرابع من تموز يوليو كل عام بالمسيرات الاحتفالية وعروض الألعاب النارية.

١٠ معلومات

١- وقع الانفصال القانوني للمستعمرات الثلاثة عشر عن بريطانيا العظمى في ٢ يوليو ١٧٧٦، عندما أعطى الكونغرس القاري الثاني موافقته على قرار الاستقلال الذي كان قد أُقترح في شهر يوليو من قبل ريتشارد هنري لي من ولاية فرجينيا، مُعلنًا أن الولايات المتحدة مُستقلة عن بريطانيا العظمى.

٢- بعد التصويت لصالح الاستقلال، حول الكونغرس اهتمامه إلى إعلان الاستقلال، الذي كان عبارة عن بيان يوضح هذا القرار، وقد أُعد من قبل لجنة مكونة من خمسة أشخاص، من ضمنهم توماس جيفرسون ككاتبها الأساسي. وقد قام الكونغرس بمناقشة ومراجعة الإعلان، حتى وافق أخيرًا عليه في ٤ يوليو.

٣- وفي اليوم التالي، كتب جون آدامـز إلى زوجته أبيجيل: «إن ثاني يوم من شهر يوليو لعام ١٧٧٦ م سوف يكون أكثر يومٍ مذكور في التاريخ الأمريكي. وإنني أعتقد أن الأجيال القادمة سوف تحتفل به كمهرجانٍ سنويٍ عظيم، وإنه يجب إحياءُ ذِكراهُ كيوم الحرية بأفعال جليلة تدل على الإخلاص لله العظيم، وكذلك يجب أن يُحتفل به بموكبٍ كبيرٍ وعروضٍ وألعاب ورياضات وبنادق وأجراس وألعابٍ نارية وأيضًا بأنوارٍ زينةٍ تبدأ من أحد أطراف القارة إلى الآخر، من الآن وإلى الأبد».

٤- كان تنبؤ آدامـز متأخرًا بيومين، فاحتفل الأمريكيون بالاستقلال في ٤ من شهر يوليو، وهو التاريخ المبين على «إعلان الاستقلال»، بدلاً من أن يكون الثاني من يوليو، تاريخ قرار الاستقلال الذي

تمت الموافقة عليه في جلسة مغلقة للكونغرس.

٥- فى الرابع من يوليو ١٧٧٦ أقر الكونغرس الوثيقة الرسمية النهائية، بالرغم من أنهم صوتوا لإعلان الاستقلال قبل يومين، ولاحقا، كتب كل من توماس جيفرسون وجون آدامز وبنجامين فرانكلين أنهم جميعا وقعوا عليه في ذلك اليوم، غير أن معظم المؤرخين استنتجوا بأن الإعلان تم توقيعهُ بقرابة الشهر من اعتماده، وليس يوم ٤ يوليو كما يُعتقد، والغريب أن جون آدامز وتوماس جيفرسون، الموقعين الوحيدين لـ «إعلان الاستقلال» عملوا كرؤساء للولايات المتحدة، وكذلك توفوا في اليوم نفسه في الرابع من يوليو من عام ١٨٢٦، الذي كان الذكرى الخمسين للإعلان.

٦- وبالرغم من كونهما من غير الموقعين لـ»إعلان الاستقلال»، لكن توفى جيمس مونرو، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الخامس، في ٤ يوليو ١٨٣١، كما ولد كالفين كوليدج، الرئيس الـ ٣٠ في ٤ يوليو ١٨٧٢، وحتى اليوم هو الرئيس الوحيد الذي ولد في عيد الاستقلال.

٧- كان يتم الاحتفال بالإعلان بعشاء رسمي لـ»الكونغرس القاري»، وتبادل الانخاب، والمسيرات، و١٣ تحية بالبنادق، وخطب صلاة، والموسيقى وظهور القوات وكذلك الألعاب النارية، وزُينت السفن باعلامٍ حمراء وبيضاء وزرقاء.

٨- في ١٧٧٨، ميَزَ جورج واشنطن الرابع من يوليو بمضاعفة حصة جنوده، وعبر المحيط الأطلسي، عقد جون آدامز وبنجامين فرانكلين مأدبة عشاء لزملائهم الأمريكيين في باريس، وفي ١٧٧٩، صادف ٤ يوليو يوم أحد. فاحتفل بالعطلة يوم الاثنين ٥ يوليو.

٩- وفي ١٧٨١ أصبحت محكمة ماساتشوستس العامة أول هيئة تشريعية للدولة تعترف بالرابع من

يوليو كاحتفال للدولة، وفي عام ١٧٨٣، الموراقبين في سايلم، نورث كارولينا، أقاموا حفلاً في ٤ يوليو بموسيقى صعبة ومعقدة جمعها يوهان فريدريش بيتر. وكان هذا العمل بعنوان «مزمور الفرح».

١٠- في ١٧٩١ سُجل أول استخدام لمصطلح عيد الاستقلال، وفي عام ١٨٢٠ أُقيم أول احتفال للرابع من يوليو في ايستبورت، وكان الأكبر في الدولة، وفي ١٨٧٠، جعل الكونغرس الأمريكي يوم الاستقلال عطلة غير مدفوعة للموظفين الفدراليين، وفي عام ١٩٣٨، غير الكونغرس يوم الاستقلال لعطلة مدفوعة الأجر للموظفين الفيدراليين.

وثيقة إعلان استقلال امريكا عام ١٧٧٦

أهم وثيقة في تاريخ الولايات المتحدة، توصف بأنها تاريخ ميلاد بلاد العم سام، حيث أُعلن بها رسميا الاستقلال عن المستعمر البريطاني، وعرض مجموعة من الحقوق تركز على المساواة والحرية لجميع الناس.

التاريخ

بعد تمرد مجموعة من المستعمرات كانت خاضعة لـبريطانيا (نشأت على طول الساحل

> كانت مستعمرات امريكا مجبرة على دفع الضرائب لملك إنكلترا جورج الثال

الشرقي للمحيط الأطلسي لما يسمى حاليا الولايات المتحدة) بسبب عدم تمثيلها داخل البرلمان البريطاني، وزيادة الضرائب عليها؛ خاضت حربا ضد بريطانيا في ما يعرف بالحرب الثورية الامريكية عام ١٧٧٥ وتمكنت تلك المستعمرات من الانتصار، ثم تبنت تلك المجموعة إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني في الرابع من يوليو/تموز ١٧٧٦.

ورغم أن إعلان استقلال الولايات المتحدة يحمل تاريخ ٤ يوليو/تموز ١٧٧٦، فقد تم التوقيع على الوثيقة من قبل ٥٦ مندوبا يمثلون تلك المستعمرات يوم ٢ أغسطس/آب ١٧٧٦.

وفي ١٧ سبتمبر/أيلول ١٧٨٧، اعتمدت اتفاقية فيلادلفيا الدستور الامريكي، وصودق عليه عام ١٧٨٨، مما جعل تلك الولايات جزءا من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية. وتلك الولايات هي: نيو هامبشر، وماساشوستس، ورود آيلند، وكونيكتيكت، ونيويورك، ونيوجيرسي، وبنسلفانيا، وديلاور، وماريلاند، وفيرجينيا، ونورث كارولينا، وساوث كارولينا، وجورجيا.

صودق أيضا على وثيقة الحقوق عام ١٧٩١، وتضمنت عشرة تعديلات دستورية، لتضمن العديد من الحقوق المدنية الأساسية والحريات.

الوثيقة

وثيقة استقلال الولايات المتحدة قصيرة جدا تتكون من سبع مواد، وقد صمم الدستور لتشكيل حكومة اتحادية لها سلطة محدودة، ولحماية حقوق الولايات. وعبرت الوثيقة ببلاغة عن الأسباب التي دفعت المستعمرات إلى إعلان استقلالها عن بريطانيا، وحملت الحكومة البريطانية مسؤولية مفاسد كبيرة، وأوضحت أن لكل الناس حقوقا معينة، بما فيها حقهم في أن يغيروا أو يطيحوا بأية حكومة تسلبهم حقوقهم.

أُعدت وثيقة استقلال الولايات المتحدة من قبل لجنة مكونة من خمسة أشخاص، من ضمنهم توماس جيفرسون الذي كان كاتبها الرئيسي، وقام الكونغرس الامريكي بمناقشة الإعلان ومراجعته، ثم الموافقة عليه في الرابع من يوليو/تموز ١٧٧٦.

وتركز المواد من الأولى إلى الثالثة على السلطة والصلاحية الممنوحة للفروع الثلاثة للحكومة الاتحادية، وهي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

وتحدد المادة الرابعة العلاقة بين الولايات العديدة، وتركز المادة الخامسة على التوجيهات الخاصة لتعديل الدستور، والمادة السادسة توضح أن الدستور يشكل القانون الأعلى في البلاد، والمادة السابعة تقدم شرحا لعملية المصادقة على الدستور.

ومن جهة أخرى، عدّل الدستور ٢٧ مرة، من ضمنها تعديل وثيقة الحقوق، وقد تناولت التعديلات الإضافية قضايا متعددة، شملت تجريم العبودية، وتمكين النساء من حق الاقتراع، وضمان حماية حقوق التصويت.

وجرى أحدث تعديل عام ١٩٩٢، ونص على أن أي قانون يغير من تعويض أعضاء الكونغرس لا يصبح نافذ المفعول إلا بعد إجراء انتخابات جديدة في الكونغرس.

مبادئ أساسية

تضمنت وثيقة استقلال الولايات المتحدة العديد من التجديدات والمبادئ، منها: إعلان أن كل الناس خلقوا على قدم المساواة، وأن لديهم حقوقا حباهم بها الخالق لا يجوز التصرف فيها، منها «حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة»، و«أن الناس لديهم الحق في اختيار حكوماتهم»، وأنه «تأمينا لهذه الحقوق فقد أنشئت الحكومات مستمدة سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين».

أهمية الوثيقة

عكس الإعلان أفكار العديد من مفكري تلك المرحلة وفلاسفتها حول مبادئ الحرية والعدالة السياسية والاجتماعية، من بينهم الكاتب الإنجليزي المولد توماس بين، وجون لوك، إضافة إلى ما كان يدعو إليه مؤيدو حركة الاستقلال.

وتميزت الوثيقة ببلاغة لغوية أثارت إعجاب الامريكيين، وحفزت المواطنين الأوروبيين لدفع حكوماتهم نحو مزيد من الديمقراطية، كما استفادت منها الشعوب الحديثة التواقة إلى الاستقلال والديمقراطية.

يعتبر يوم الرابع من يوليو/تموز من كل عام عيدا وطنيا ومناسبة خاصة للشعب الامريكي، وهو عطلة رسمية في البلاد.

وتعرض السلطات الامريكية الوثيقة الأصلية

(© John Minchillo/AP Images)

للإعلان في دار السجلات القومية في العاصمة واشنطن، مع وثيقة دستور الولايات المتحدة، ووثيقة الحقوق.

أبرز الانعطافات في تاريخ أمريكا

* ١٥٦٥ تأسيس أول مستوطنة أوروبية دائمة في أمريكا الشمالية
* في القرنين الـ ١٧ والـ ١٨، احضار مئات الآلاف من الأفارقة ونقلهم إلى أمريكا للعمل في مزارع القطن والتبغ
* ١٧٧٥ اندلاع الثورة الأمريكية تحت قيادة جورج واشنطن ضد الحكم البريطاني
* ١٧٧٦ إعـلان الاستقلال، وهـو وثيقة تبناها الكونغرس لتعلن أن المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة المتحاربة مع بريطانيا أصبحت ولايات مستقلة، وأنها لم تعد جزءاً من الإمبراطورية البريطانية
* ١٧٨٧ الآباء المؤسسون يصوغون دستور الولايات المتحدة الذي دخل حيّز التنفيذ في عام ١٧٨٨
* القرن الـ ١٩، تمّ سحق مقاومة سكان أمريكا الشمالية الأصليين، بينما تدفق سيل المهاجرين

وثيقة إعلان استقلال امريكا عام 1776 أهم وثيقة في تاريخها

الأوروبيين مستوى هائلاً توجه كثير منهم غرباً

** من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥، الحرب الأهلية الأمريكية، القوات الاتحادية تدحر قوات الولايات الجنوبية الانفصالية الداعية للعبودية، وتحريم العبودية أساساً بموجب التعديل الـ ١٣ للدستور الأمريكي

** ١٩٢٠ التصديق على التعديل التاسع عشر الذي يمنح المرأة الحق في التصويت

** من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، أكثر من ١٣ مليون أمريكي يفقدون مصادر رزقهم عقب انهيار بورصة وول ستريت في نيويورك في عام ١٩٢٩، مما أدى إلى «الكساد العظيم»

** ١٩٤١ اليابان تشن هجوماً مباغتاً على الأسطول الأمريكي في بيل هاربر في جزر هاواي، مما أدى إلى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية

** ١٩٥٤ الفصل العنصري في المدارس يصبح منافياً للدستور، وبدء حركة عصيان مدني تهدف إلى منح الحقوق المدنية للأمريكيين من أصول أفريقية

** ٢٠٠١ هجمات أيلول/سبتمبر على نيويورك وواشنطن، تدفع بالولايات المتحدة إلى شن «حرب ضد الإرهاب» وإلى غزو أفغانستان والعراق

** ٢٠٠٨ انتخاب باراك أوباما، أول رئيس من أصول أفريقية في تاريخ الولايات المتحدة

التاريخ العسكري للولايات المتحدة

تعود القوات المسلحة للولايات المتحدة إلى عام ١٧٧٥، عندما احتاجت أمريكا إلى قوة دفاع لحماية المستعمرات الـ ١٣ الأصلية من الغزو البريطاني.

فروع الجيش الأمريكي

جيش الولايات المتحدة هو أقدم وأكبر الفروع الخمسة (أُنْشِئَ في ١٤ يونيو ١٧٧٥). والجنود مسؤولون عن القيام بعمليات عسكرية برية.

وتعمل بحرية الولايات المتحدة أساسا من المياه (البحار والمحيطات) وتوفر الحماية في المياه وفي الجو على حد سواء.

القوات الجوية الأمريكية في العصر الحديث هي أصغر الفروع الخمسة (أنشئت في ١٨ تشرين الاول ١٩٤٧). قبل أن يتم إنشاء القوات الجوية في العصر الحديث، كانت ذراعا تابعا للجيش الأمريكي، ويرجع تاريخها إلى عام ١٩٠٧. الطيارون مسؤولون عن تنفيذ العمليات العسكرية الجوية.

قوات مشاة البحرية الأمريكية هي أصغر الفروع الأربعة التابعة لوزارة الدفاع. تقدم قوات المارينز الدعم البري والبحري إلى الجيش والبحرية والقوات الجوية، وفي أوقات الحرب، خفر السواحل.

وخفر السواحل في الولايات المتحدة هو الفرع الوحيد الذي يقع تحت إدارة الأمن الداخلي. خفر السواحل متعدد الوظائف، مع العديد من المهام في وقت السلم. وتشمل مهام خفر السواحل: البحث والإنقاذ البحريين، وإنفاذ القانون البحري، وحماية البيئة البحرية، والموانئ، والممرات المائية، والأمن الساحلي.

الذكرى السنوية الـ 250 لاعتماد إعلان الاستقلال

بيان من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

البيت الأبيض/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قبل مئتين وخمسين عاما، اجتمع الآباء المؤسسون لجمهوريتنا العظيمة في مدينة فيلادلفيا، حاملين رؤية تاريخية وإيمانا راسخا بمصير رسموه لأمتهم، يتمثل في انتزاع حرية الولايات المتحدة الأمريكية واستقلالها. فقد وقف ستة وخمسون رجلا، يمثلون إرادة الوطنيين الأحرار في المستعمرات الثلاث عشرة، ليوقعوا ميثاقا سيظل خالدا في التاريخ، بعد أن تعهدوا ببذل أرواحهم وثرواتهم وشرفهم المقدس دفاعا عن قضية الحرية. ومن خلال إعلان الاستقلال، أرسوا المبادئ التي أصبحت حجر الأساس للأمة الأمريكية، مؤكدين أن جميع البشر خلقوا متساوين، وأنهم يتمتعون بحقوق أصيلة لا يجوز انتزاعها، في مقدمتها الحق في الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة. وفي ذلك اليوم الصيفي الحار من قلب بنسلفانيا، لم يؤسس أولئك الرجال دولة جديدة فحسب، بل نقشوا في إعلان الاستقلال قيما ومبادئ اعتبروها خالدة، تتجاوز حدود الزمان والمكان، لتصبح الولايات المتحدة، في نظرهم، قوة عالمية تقوم على الفضيلة والسلام والازدهار والعظمة.

في يونيو ١٧٧٦، وقف ريتشارد هنري لي، ممثل ولاية فرجينيا، أمام المؤتمر القاري الثاني ليطرح القرار الذي سيغيّر مجرى التاريخ، معلنا أن المستعمرات الأمريكية آن لها أن تتحرر من نير الحكم البريطاني، وأن تحتل مكانها بين أمم العالم باعتبارها دولا حرة ومستقلة. وأسندت إلى توماس جيفرسون مهمة صياغة هذا الإعلان التاريخي، فصاغه بعناية فائقة، حتى أقر المؤتمر نصه الخالد في الرابع من يوليو، ليصبح إعلان الاستقلال الوثيقة المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية.

وتعهد الرجال الستة والخمسون الذين وقعوا على إعلان الاستقلال ببذل أرواحهم وثرواتهم وشرفهم المقدس دفاعا عن مبدأ ثوري غير مسبوق، مفاده أن جميع البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقا أصيلة غير قابلة للانتزاع، في مقدمتها الحق في الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة.

وعلى امتداد ثماني سنوات من الحرب الشاقة والدامية، حمل الوطنيون الأمريكيون، بقيادة الجنرال جورج واشنطن، السلاح دفاعا عن هذه المبادئ، متحملين أقسى صور المعاناة والتضحية من أجل أن تبقى شعلة الحرية متقدة. فمن الطلقات الأولى التي انطلقت في ليكسينغتون وكونكورد، إلى الصمود البطولي في بانكر هيل رغم التفوق العسكري البريطاني، ثم عبور نهر ديلاوير المتجمد ليلة عيد الميلاد لتنفيذ هجوم خاطف قلب موازين الحرب، وصولا إلى قسوة شتاء فالي فورج، ظل الإيمان بالقضية أقوى من كل المحن. وفي النهاية، استطاعت تلك الروح التي لا تعرف الانكسار أن تهزم أقوى جيش في ذلك العصر في يوركتاون، فاتحة الطريق أمام استقلال الولايات المتحدة وضامنة للأجيال المقبلة نعمة الحرية.

لقد كانت تلك الروح الأمريكية الأصيلة، القائمة على الإيمان والصلابة وروح المبادرة والشجاعة والعزيمة والإصرار، هي القوة التي بعثت الحياة في الجمهورية الوليدة، وظلت، على امتداد القرون، المصدر الذي استمدت منه الولايات المتحدة قوتها ووحدتها وحريتها، وأساسا لهويتها الوطنية وأسلوب حياتها.

ومن رحم ذلك النصر الذي تحقق بعد تضحيات جسام، تحولت مجموعة من المستعمرات الصغيرة على الساحل الأطلسي، خلال بضعة أجيال فقط، إلى أقوى وأثرى جمهورية عرفها التاريخ. واستجابة لما اعتبره الأمريكيون نداء القدر، اتجهوا غربا عبر القارة الشاسعة، فحولوا سهولها الممتدة إلى حقول زراعية خصبة، وشيدوا في قلب البراري مدنا كبرى أصبحت رمزا للنمو والازدهار.

> **أمريكا تدخل عصرها الذهبي الجديد مستندة إلى إرث الآباء المؤسسين**

وعندما كادت الحرب الأهلية أن تمزق البلاد، هب الأمريكيون للدفاع عن وحدة أمتهم، فخاضوا واحدة من أكثر الحروب دموية في تاريخهم، حفاظا على الاتحاد وإنهاء نظام العبودية، لتخرج الولايات المتحدة أكثر تماسكا ووحدة، بعد أن نال الملايين حريتهم.

وبعد ذلك الكفاح، دخلت البلاد عصرا جديدا من النهضة الصناعية، فشيدت المصانع العملاقة التي أنتجت الفولاذ، واستخرجت النفط من أعماق الأرض ليغذي نهضتها الاقتصادية، وسخرت الطاقة الكهربائية لتضيء مدنها، وتبني ناطحات السحاب التي غدت رمزا لتقدمها الصناعي والتكنولوجي.

وفي أحلك مراحل القرن العشرين، لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا في رسم مسار التاريخ العالمي، إذ خرجت منتصرة من الحربين العالميتين، وأسهمت في هزيمة الأنظمة الاستبدادية والقوى العسكرية التي هددت

الأمن الدولي، وشاركت في تحرير ملايين البشر من أكثر أشكال الطغيان والاستبداد قسوة، لترسخ مكانتها كإحدى القوى الكبرى الأكثر تأثيرا في النظام الدولي الحديث.

لطالما دفعت الولايات المتحدة حدود الممكن إلى آفاق جديدة، وجعلت من الطموح والابتكار عنوانا لمسيرتها. فقد حمل الأمريكيون البشرية إلى الفضاء، ووضعوا أقدامهم على سطح القمر، وغرسوا علم بلادهم فوق أرض لم تطأها قدم إنسان من قبل، بينما واصلت أنظارهم التطلع إلى المجرات البعيدة واستكشاف آفاق الكون الرحبة. وفي الوقت نفسه، أحدثت ابتكارات العقول الأمريكية، من الهاتف إلى الحاسوب الشخصي ثم شبكة الإنترنت، ثورة غير مسبوقة في حياة البشرية، إذ قربت المسافات بين الشعوب، وفتحت عصرا جديدا من التواصل والتجارة وتبادل المعرفة، وجعلت كما هائلا من المعلومات في متناول الإنسان، وأسهمت في نشر فرص الازدهار والتنمية في مختلف أنحاء العالم.

وفي ميادين العلم والطب والتكنولوجيا، واصلت العبقرية الأمريكية توسيع حدود المعرفة الإنسانية، فنجحت في علاج أمراض كان ينظر إليها بوصفها مستعصية، وكشفت كثيرا من أسرار الحياة، ورسخت مكانة الولايات المتحدة باعتبارها واحدة من أكثر الأمم إسهاما في التقدم العلمي والابتكار عبر التاريخ.

وتمثل هذه الإنجازات الكبرى الامتداد الطبيعي للإرث الذي تركه الآباء المؤسسون للجمهورية الأمريكية، وللمسيرة التاريخية التي انطلقت مع إعلان الاستقلال في الرابع من يوليو عام ١٧٧٦. فالمشروع الأمريكي، بحسب هذه الرؤية، لم يبلغ نهايته، بل لا يزال يواصل تطوره ويجدد حضوره مع كل جيل.

وفي العصر الحديث، تتجلى هذه المسيرة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، من حقول القمح الممتدة في السهول الكبرى، إلى القمم الشاهقة لجبال الروكي، ومن سواحل المحيط الهادئ إلى المدن المزدهرة على ضفاف الأطلسي، حيث يواصل الشعب الأمريكي، بروح من الثقة والفخر، استكمال ما بدأه مؤسسو الدولة.

ويستمد هذا الزخم من وحدة المجتمع الأمريكي ومن منظومة القيم التي تناقلتها الأجيال، وفي مقدمتها الإيمان بالله، والتمسك بمكانة الأسرة، وصون الحرية، وتقديس العمل والإنتاج، والاستعداد للتضحية في سبيل المبادئ والمصلحة العامة. وقد شكلت هذه القيم، على مدى أكثر من قرنين ونصف، الأساس الذي قامت عليه قوة الولايات المتحدة واستمرارها، وهي، وفق هذا التصور، ستظل الركيزة التي تستند إليها البلاد في مواجهة تحديات المستقبل وتحقيق إنجازات جديدة لم تتحقق بعد.

> **الحرية صنعت أمريكا.. والعظمة هي وجهتنا المقبلة**

في هذا العصر الجديد الذي تتطلع فيه الولايات المتحدة إلى تجديد عظمتها، سنواصل ترسيخ سيادتنا، وصون وحدة أراضينا، والدفاع عن الحريات التي نعدها حقا أصيلا منذ تأسيس جمهوريتنا، كما سنحافظ على إرثنا التاريخي وثقافتنا الوطنية التي صنعت مكانة أمريكا وأكسبتها حضورا استثنائيا عبر الأجيال.

وسنمضي قدما في استكشاف آفاق الفضاء، بإعادة الأمريكيين إلى سطح القمر في حضور دائم، ومواصلة الرحلة نحو المريخ لغرس العلم الأمريكي على كثبانه الحمراء، في تعبير عن طموح لا يعرف الحدود. وفي الوقت نفسه، سنسخر الإمكانات الهائلة للذكاء الاصطناعي وتقنيات الحوسبة الكمية، ونستثمر الثروات الطبيعية

والطاقة الكامنة في أرضنا، بما يعزز ازدهـار الاقتصاد الأمريكي ويوفر مزيدا من الرخاء لشعبنا.

وسنظل ملتزمين بحماية المواطنين الأمريكيين وصون أسلوب حياتهم، والتصدي لكل تهديد بحزم وقوة وعدالة. كما سنحافظ على قدسية الحق في الحياة، ونعمل على حماية الإنسان منذ بدايات وجوده، ونعيد الأمن والاستقرار إلى مدننا وشوارعنا، تمهيدا لعصر جديد يقوم على الازدهار، والصحة، وتكافؤ الفرص، وجودة الحياة لكل أسرة أمريكية.

ولن تتوقف هذه الإدارة عن العمل حتى تفي بكل هذه الالتزامات التي تعدها واجبا وطنيا وأخلاقيا. وبهدي من المبادئ التي أرساها الآباء المؤسسون، وبالثقة الراسخة التي يستمدها الشعب الأمريكي من إيمانه بقيمه، سنقود الـولايـات المتحدة نحو عصر ذهبي جديد من القوة والازدهـار. فبالنسبة لأمـة تؤمن بالحرية، وتثق بقدراتها، لا توجد قمة يستحيل بلوغها، ولا أفق يعجز الطموح عن الوصول إليه، ولا حلم كبير يتجاوز إرادة الساعين إلى تحقيقه.

في الذكرى المئتين والخمسين لاستقلال الولايات المتحدة المجيد، نجدد إيماننا بأن أمتنا ولدت بعناية إلهية، وتعمدت بدماء الأبطال، واستمرت عبر تضحيات أجيال متعاقبة من الوطنيين المحبين للحرية الذين بذلوا أرواحهم وجهودهم وثرواتهم لصون الروح الأمريكية وحماية الجمهورية. ونعاهد أنفسنا على أن نبقى يقظين وحازمين في الدفاع عن هذا الإرث العظيم، حتى تظل شعلة الحرية متقدة في مواجهة كل التحديات.

ونتذكر أن جمهوريتنا ولدت من رحم الشجاعة، وأن الشجاعة نفسها هي الضمان الحقيقي لاستمرارها وبقائها.

وقبل كل شيء، نتوجه بالشكر إلى الله القدير على نعمه التي أغدقها على وطننا، ونحمده على عنايته التي رافقت أمتنا في كل محنة وكل انتصار. وبامتنان عميق للأمانة التاريخية التي حملناها جيلا بعد جيل، نستحضر بإجلال الأبطال والحالمين والعمال والجنود الذين شيدوا هذه الأمة ودافعوا عنها، ونجدد العهد بأن نكون أوفياء لتضحياتهم وجديرين بالإرث الذي تركوه لنا.

واليوم، يقف الشعب الأمريكي موحدا، مستلهما الروح التي أوقدها الآباء المؤسسون في فيلادلفيا، ورسخوها في إعلان الاستقلال، ومؤمنا بأنه، بعون الله، سيواصل العمل من أجل أن تصبح الولايات المتحدة أكثر قوة وازدهارا وفخرا وعظمة مما كانت عليه في أي وقت مضى.

> **سنحمي الإرث الأمريكي ونقود الولايات المتحدة نحو قرن جديد من القوة والازدهار**

وبـنـاء عـلـى ذلـك، فإنني، دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، واستنادا إلى الصلاحيات المخولة لي بموجب دستور الولايات المتحدة وقوانينها، أعلن رسميا أن الرابع من يوليو/تموز ٢٠٢٦ يصادف الذكرى المئتين والخمسين لاعتماد إعلان الاستقلال.

وأدعو جميع الأمريكيين إلى إحياء هذه المناسبة الوطنية بكل فخر واعتزاز، وإقامة الاحتفالات والمراسم التي تليق بعظمة هذا اليوم، تكريما للإرث المجيد، والتاريخ العريق، والإنجازات الاستثنائية التي حققتها جمهوريتنا عبر قرنين ونصف من الزمن.

وإثباتا لذلك، فقد وقعت هذا الإعلان في اليوم الثالث من شهر يوليو/تموز من عام ألفين وستة وعشرين، الموافق للعام المئتين والخمسين لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.

دونالد جيه. ترامب

شي يشيد بملحمة الحزب الشيوعي الصيني

«الزمن لا يتوقف عند أحد، ولا التاريخ أيضا»

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أشاد الرئيس الصيني شي جين بينغ، يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٧/١ بتاريخ الحزب الشيوعي الصيني الممتد على مدى ١٠٥ أعوام واصفا إياه بأنه «الملحمة الأكثر روعة» للأمة الصينية، وحث الحزب على المضي قدما لبناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة في التوقيت المحدد لذلك.

وفي كلمة ألقاها أمام تجمع بمناسبة الذكرى الـ١٠٥ لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، دعا شي، وهو أيضا الأمين

العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، أعضاء الحزب إلى أن يظلوا متمسكين بمعتقداتهم وإلى العمل بلا كلل لتحقيق مهام الحزب في العصر الجديد وفي الرحلة الجديدة.

أسسَ الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٢١ على خلفية ضعف الصين التي عانت في ذلك الوقت الإذلال الخارجي والفقر. وقد ترعرع الحزب من مجموعة صغيرة تضم ما يزيد قليلا عن ٥٠ عضوا إلى كونه أكبر حزب حاكم في العالم ويتمتع بتأثير عالمي هائل.

وأكد شي أهمية إحراز الهدف المتمثل في تحقيق التحديث الاشتراكي بشكل كامل بحلول منتصف القرن الحالي.

وقال: «الزمن لا يتوقف عند أحد، ولا التاريخ أيضا».

وقال إنه يتعين على الحزب بأكمله الالتزام بنظريته الأساسية وخطه الأساسي وسياسته الأساسية « من أجل البقاء غير آبه بالسحب المؤقتة العابرة، والبقاء على المسار الصحيح في خضم الرياح والأمواج».

وشدد شي على أن الحزب يجب أن يعتمد بشكل وثيق على أبناء الشعب لتحقيق إنجازات تاريخية جديدة، وحث أعضاء الحزب على « المزيد من تنشيط روح المبادرة لإنجاز الأمور».

ودعا شي الحزب بأكمله إلى التعامل بنشاط مع الأخطار والتحديات التي قد تواجهه في المسار المستقبلي.

وقال شي بنبرة تحذيرية: «إن التنمية في الصين تمر الآن بفترة توجد فيها فرص استراتيجية وتوجد أيضا أخطار وتحديات، وتتزايد فيها العوامل التي تثير الشكوك وعدم القدرة على التنبؤ. ويتعين علينا أن نكون مستعدين دائما لاجتياز الاختبارات الكبرى للرياح العاتية والأمواج الهائجة والعواصف العنيفة.»

وأوضح أنه مع تسارع التغيرات العميقة التي لم يشهد العالم لها مثيلا منذ قرن من الزمان، دخل العالم فترة جديدة من الاضطرابات والتحولات، حيث تقف البشرية مرة أخرى عند مفترق طرق من الخيارات.

وتابع قائلا: «يتعين علينا أن نواصل تعزيز بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية».

ضرورة تعزيز الحوكمة الذاتية الكاملة والصارمة في الحزب

وشدد شي أيضا على تعزيز الحوكمة الذاتية الكاملة والصارمة في الحزب من خلال بذل جهود متواصلة لتحقيق الفوز في «المعركة الشاقة والممتدة والشاملة ضد الفساد».

وأضاف قائلا: «من الضروري ألا ننسى جميعا في الحزب أبدا تطلعاتنا الأصلية ومهمتنا التأسيسية، وأن نبقى دائما متواضعين وحكماء ومجتهدين، وأن نتحلى بالشجاعة والقدرة على مواصلة نضالنا».

١٠١,٢٩ مليون عضو

ووفقا لأحدث تعداد، يضم الحزب الشيوعي الصيني الآن ما يقرب من ١٠١/٢٩ مليون عضو وأكثر من ٥/٤٣ مليون منظمة على المستوى الأولي.

وخلال التجمع، منح شي وسام «الأول من يوليو» للأعضاء النموذجيين في الحزب الشيوعي الصيني، وهو أعلى تكريم في الحزب.

إنجاز المهام في العصر الجديد

و قال شي جين بينغ، إنه يجب على جميع أعضاء الحزب أن يظلوا متمسكين بقناعاتهم وأن يمضوا قدما بجهود مستمرة لإنجاز مهام الحزب خلال العصر الجديد وفي المسيرة الجديدة.

وشدد على ضرورة التزام الحزب بأسره بالنظرية الأساسية والخط الأساسي والاستراتيجية الأساسية للحزب.

وأكد على ضرورة اعتماد الحزب بأسره دائما على الشعب لتحقيق إنجازات تاريخية عظيمة.

وأشار شي إلى ضرورة استجابة الحزب بأسره بفعالية للمخاطر والتحديات التي تعترض مسيرته نحو التقدم.

ودعا شي إلى ضرورة مواصلة الحزب بأسره العمل على بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

وأكد على ضرورة تعزيز حوكمة الحزب بصرامة على نحو شامل بجهود متواصلة.

أروع ملحمة في تاريخ الأمة الصينية

وقال شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ، إن الحزب الشيوعي الصيني قاد الشعب الصيني في كتابة أروع ملحمة في تاريخ الأمة الصينية الممتد لآلاف السنين، وذلك بفضل الجهود الدؤوبة.وقال إن الجهود التي بذلت على مدار الـ١٠٥ سنوات الماضية قد غيرت بشكل جذري مستقبل الشعب الصيني، ومهدت الطريق الصحيح لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية، وأظهرت الحيوية القوية للماركسية.

وأضاف أن هذه الجهود كان لها أيضا تأثير عميق على مسار التاريخ العالمي، وجعلت الحزب الشيوعي الصيني حزبا شيوعيا قويا.

التزام الحزب الثابت بحل قضية تايوان وإعادة التوحيد الكامل للصين

و قال شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، إن حل قضية تايوان وتحقيق إعادة التوحيد الكامل للصين يمثل مهمة تاريخية والتزاما لا يتزعزع للحزب الشيوعي الصيني.

وتعهد شي باتخاذ إجراءات حازمة لمحاربة الانفصاليين الذين يسعون إلى ما يسمى بـ»استقلال تايوان» ومعارضة التدخل الخارجي وتعزيز إعادة التوحيد الوطني.

القيادة المطلقة للحزب على القوات المسلحة الشعبية

و شدد شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، على ضرورة الحفاظ على القيادة المطلقة للحزب على القوات المسلحة الشعبية.

وحث شي على بذل جهود لتحقيق أهداف الذكرى المئوية لتأسيس جيش التحرير الشعبي في عام ٢٠٢٧، والارتقاء بالقوات المسلحة الشعبية إلى الدرجة الأولى في العالم بوتيرة أسرع.

كما دعا شي إلى بذل جهود لحماية سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية بحزم، وتقديم مساهمات أكبر في صون السلام والتنمية في العالم.

الخارجية الصينية: الحزب الشيوعي الصيني في أوج عطائه

الى ذلك قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قوه جيا كون اليوم (الأربعاء) إن أحزابا سياسية وقادة وشخصيات من قطاعات مختلفة في العديد من الدول أعربوا، بطرق شتى، عن تهنئتهم بمناسبة الذكرى الـ١٠٥ لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني.

وأضاف قوه، خلال مؤتمر صحفي دوري، أنهم أشادوا بتمسك الحزب الشيوعي الصيني الدائم بوضع الشعب في المقام الأول، وبذله جهودا راسخة لتحقيق تجديد الشباب الوطني العظيم للأمة الصينية، وسعيه المستمر للتطوير الذاتي، وقيادته

الشعب الصيني لتحقيق إنجازات عظيمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقديمه إسهامات مهمة في السلام والتنمية على الصعيد العالمي.

وتابع قوه قائلا إن «الصين الاشتراكية، تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، تحظى باعتراف واسع باعتبارها مدافعة عن السلام العالمي ومساهمة في التنمية العالمية وداعمة للنظام الدولي».

وأوضح أن الحزب الشيوعي الصيني، وهو في عامه الـ١٠٥، في أوج عطائه.

وأضاف أنه في هذه الرحلة الجديدة، ستواصل الصين، وهي تمضي بخطى ثابتة في الاتجاه الصحيح، رفع راية السلام والتنمية والتعاون والربح للجميع، ودفع القيم المشتركة للإنسانية قدما، وتعزيز بناء نمط جديد من العلاقات الدولية، والعمل على تنفيذ المبادرات العالمية الأربع الكبرى، والتكاتف مع جميع الدول لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، وفتح المزيد من الآفاق الواعدة للبشرية بشكل مشترك.

نهج جديد لحوكمة الأحزاب على الصعيد العالمي

في غضون ذلك ذكر تقرير بحثي حول فكر شي جين بينغ بشأن بناء الحزب، نشر يوم (الخميس)، أن هذا الفكر قدم نهجا جديدا لحوكمة الأحزاب، تستطيع الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم أن تسترشد به.

وقد صدر التقرير الذي حمل عنوان «السمات المعاصرة والأهمية العالمية لفكر شي جين بينغ بشأن بناء الحزب»، بشكل مشترك من قبل مركز الأبحاث الوطني رفيع المستوى بمدرسة الحزب التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (الأكاديمية الوطنية للحوكمة)، ومركز الأبحاث الوطني رفيع المستوى التابع لوكالة أنباء ((شينخوا)).

وأوضح التقرير أنه بينما تعاني الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم أزماتٍ بشأن نيل ثقة الجمهور، فإن هذا الفكر – الذي يستند إلى الحكمة التي استمرت قرنا من الزمان والتي تجسدت في علاقة الحزب بالشعب – يقدم حلا صينيا يعين الأحزاب السياسية في مختلف أنحاء العالم على تعزيز أسس حوكمتها ومواجهة التحدي المتمثل في تراجع الدعم الشعبي لها.

وأشار التقرير أيضا إلى أن المنظومة التنظيمية للحزب الشيوعي الصيني تفسح المجال كاملا أمام مواطن القوة السياسية للحزب في إطار القيادة المركزية والموحدة للجنة المركزية للحزب، مضيفا أن بعض الدول استفادت بنشاط من خبرة الحزب الشيوعي الصيني في تحسين الهيكل التنظيمي.

ولفت التقرير إلى أنه علاوة على ذلك، يستمر الحزب الشيوعي الصيني في تحسين آليات تعزيز الرقابة وتقييد السلطة، ما يقدم رؤى جديدة للقضاء على الفساد المتجذر في الأحزاب السياسية. وأضاف التقرير أنه من خلال رفض التفكير ذي المحصلة الصفرية، فإن الحزب الشيوعي الصيني أيضا يطلِع العالم على نمط جديد لبناء نوع جديد من العلاقات بين الأحزاب.

قادة أحزاب سياسية وحكومات حول العالم يقدمون التهاني

هذا و أرسل قادة أحزاب سياسية وحكومات من مختلف أنحاء العالم رسائل إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والأمين العام للجنة شي جين بينغ، أعربوا فيها عن تهانيهم الحارة بمناسبة الذكرى الـ١٠٥ لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني.

خدمة الشعب في المقام الأول سر حيوية الحزب الشيوعي الصيني

(شينخوا)- أكد باحث سياسي عراقي إن حيوية الحزب الشيوعي الصيني الدائمة تكمن في التزامه الراسخ بوضع مصلحة الشعب في المقام الأول، وهو مبدأ مكن الصين من التحول من دولة فقيرة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وفي مقابلة أجرتها معه وكالة أنباء ((شينخوا)) مؤخرا، قبيل الذكرى السنوية الخامسة بعد المائة لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، قال كاوه محمود، رئيس مركز مبادرة الحضارة العالمية للأبحاث، ومقره العراق، والأمين العام السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني العراقي، إن أعظم نقاط قوة الحزب الشيوعي الصيني لطالما كانت التزامه بخدمة الشعب.

وأضاف أنه «منذ تأسيسه، حمل الحزب الشيوعي الصيني تطلعات الشعب الصيني. ورغم صغر حجمه عند تأسيسه، فقد اضطلع بمهام تاريخية عظيمة، تمثلت في مقاومة العـدوان الأجنبي، وحماية الاستقلال الوطني، والسعي نحو النهضة الوطنية».

وأوضـح محمود أن إنجازات الحزب الشيوعي الصيني تنبع من قدرته على الابتكار المستمر نظريا وعمليا، وتكييف الماركسية مع واقع الصين والاستجابة لاحتياجات الشعب.

وتابع «لقد طور الحزب الشيوعي الصيني نموذجا صينيا فريدا للحكم يتميز بالروابط الوثيقة بين الحزب

> فلسفة الحكم لدى هذا الحزب تعتبر الشعب أثمن مورد

والشعب، والتواصل الفعال بين القيادة وأعضاء القاعدة الشعبية، والمشاركة العامة الواسعة».

وبالنظر إلى تاريخ الحزب الشيوعي الصيني الممتد على مدى ١٠٥ أعوام، يعتقد محمود أن إحدى أهم تجارب الصين هي قدرتها على رسم مسارها التنموي الخاص بناء على الظروف الوطنية بدلا من تقليد النماذج الأجنبية.

وقـال محمود «استمدت الصين الحكمة من حضارتها العريقة، بينما طورت مسارا تحديثيا يتناسب مع واقعها التاريخي والثقافي والاجتماعي».

وأشار إلى أن الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي قد أرسيا دعائم التنمية في الصين، في حين مكن صنع القرار المستقل البلاد من صياغة سياسات تعطي الأولوية لمصالح الشعب، مشددا على أن «نموذج التنمية الصيني ملك للصين، لكن منهجيتها تحمل دلالات أوسع، إذ تشجع الدول على احترام ظروفها الوطنية وصياغة استراتيجيات تنموية مستقلة، مع وضع رفاه الشعب في صميمها دائما».

وبين محمود أن هذه التجربة قد تقدم مرجعا مفيدا لدول الشرق الأوسط الساعية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الدائمة.

وبعد زيارات عديدة للصين، بما في ذلك بكين وشانغهاي، أعرب محمود عن إعجابه ليس فقط بالبنية التحتية الحديثة للصين، بل أيضا بجودة الحياة التي ينعم بها شعبها.

وقـال «أكثر ما أثـار إعجابي هو أن التحديث الصيني النمط ينفذ بشكل منهجي وفقا لخطط تنموية طويلة الأجل وليس الحلول المؤقتة». وشدد على أن التحديث الصيني النمط يتجاوز البنية التحتية المادية بكثير، في إشارة إلى الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي وشبكات النقل المتطورة والتنمية الحضرية الحديثة.

وأعتبر محمود أن «التحديث الصيني النمط يتمحور حول الإنسان، إذ يتعلق بالقضاء على الفقر، ومكافحة التصحر، وحماية السماء الصافية والمياه النظيفة، وتحسين الحياة المادية والمعنوية للشعب».

كما أشاد بالوحدة والانسجام بين القوميات في الصين، قائلا إن جميع القوميات تتشارك شعورا قويا بالهوية الوطنية على الرغم من التنوع العرقي.

ويعتقد محمود أن فلسفة التنمية التي تبناها الحزب الشيوعي الصيني، والتي تركز على الشعب، تميز نموذج الحكم في الصين عن مناهج التنمية التي تركز فقط على النمو الاقتصادي.

وقال «فلسفة الحكم لدى الحزب الشيوعي الصيني تعتبر الشعب أثمن مورد، ولا يقاس التطور بالمؤشرات الاقتصادية فحسب، بل بتحسين حياة الناس».

وأضاف أن هذه الفلسفة تتجلى في الديمقراطية الشعبية كاملة العملية التي يتبناها الحزب، وآليات الاستماع إلى الرأي العام، والجهود المبذولة لمواءمة سياسات التنمية مع الاحتياجات العملية للشعب.

وخلص محمود قائلا إن نموذج التنمية هذا «يختلف اختلافا جوهريا عن نماذج التنمية التي تخدم مصالح النخب الاقتصادية في الدول الغربية في المقام الأول».

وتطلعا إلى المستقبل، قال محمود إنه يتوقع أن يواصل الحزب الشيوعي الصيني قيادة الشعب الصيني نحو تحقيق النهضة الوطنية للأمة، وأن يسهم بمزيد من الحكمة الصينية في المجتمع الدولي.

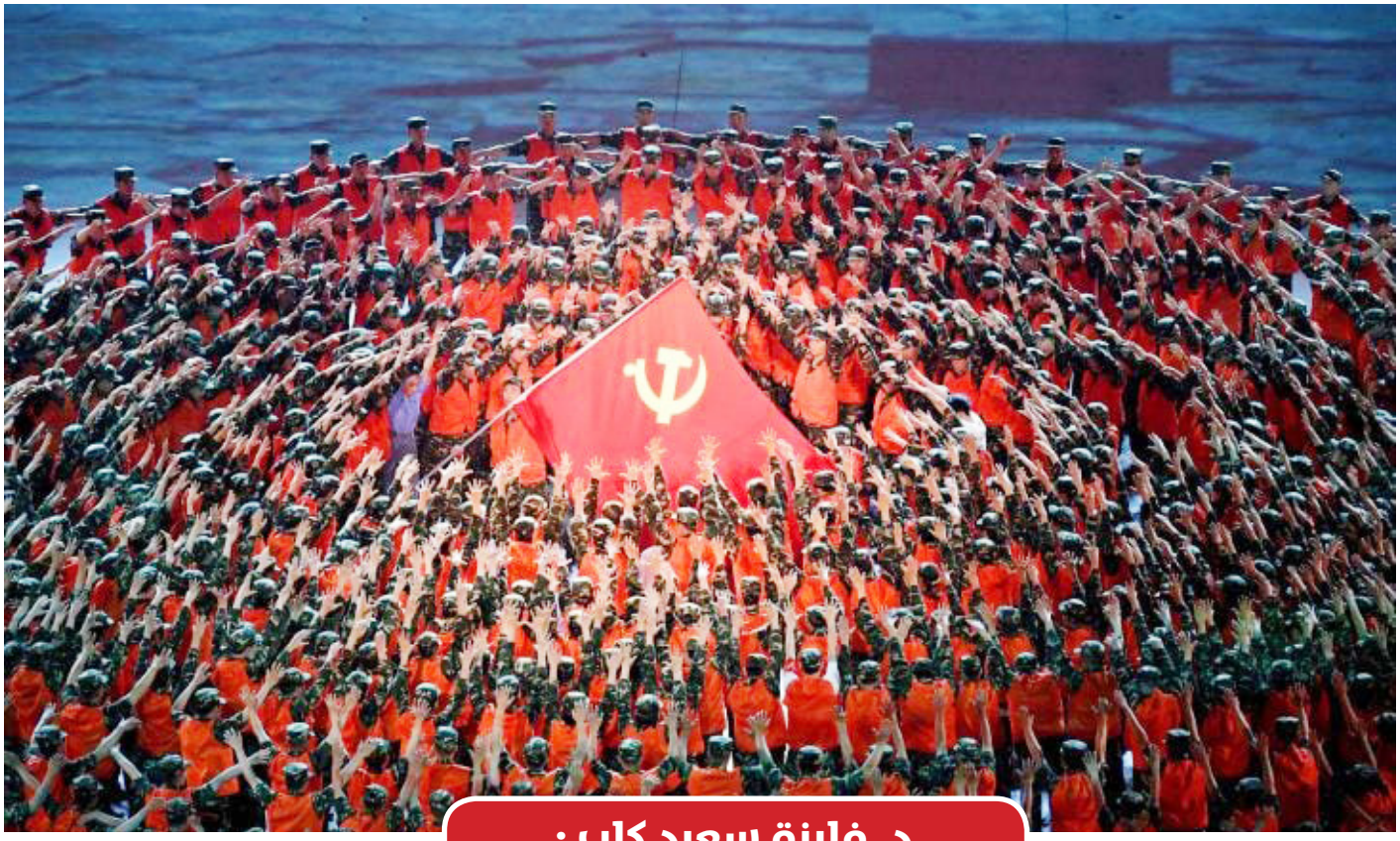

د. فايزة سعيد كاب :

أكثر من قرن من التنمية وصياغة رؤية لمستقبل مشترك

*صحيفة» الشعب» اليومية

في الأول من يوليو عام ٢٠٢٦، تحل الذكرى الخامسة بعد المائة لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، وهي مناسبة تتجاوز طابعها الرمزي لتشكل محطة تاريخية لمراجعة مسار قرن من التحولات العميقة التي أعادت صياغة الصين ودورها في النظام الدولي. فمنذ عام ١٩٢١، ارتبط مسار الحزب بمشروع وطني شامل هدف إلى إنهاء حالة الضعف والتجزئة والتبعية الخارجية، وبناء دولة حديثة تقوم على أسس الاستقلال والسيادة والتنمية، ضمن مسار تبلور لاحقا تحت عنوان «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". وقد أتاح هذا الإطار الجمع بين المرجعية الاشتراكية ومتطلبات الواقع الوطني، بما سمح بصياغة نموذج تنموي خاص بالصين، لا يستنسخ تجارب الآخرين، بل ينطلق من خصوصية التاريخ والبنية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وفي هذا السياق، تدرجت التجربة الصينية عبر مراحل متعاقبة، قوامها ما يمكن وصفه بالخصائص الصينية في الحكم والتنمية، وأبرزها: مركزية دور الحزب في قيادة الدولة، أولوية الاستقرار السياسي بوصفه شرطا للتنمية، والتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، إلى جانب المرونة في استخدام آليات السوق ضمن إطار الدولة الموجهة. وقد أسس هذا التوازن لنموذج يجمع بين الفاعلية المؤسسية والقدرة على التعبئة، وربط الشرعية السياسية بقدرة النظام على تحقيق التنمية وتحسين

> يطرح الخطاب الصيني مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية

مستوى معيشة المواطنين.

وجاء التحول الاقتصادي الأكبر مع إطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، التي جسدت إحدى أهم تجليات الخصائص الصينية في الاقتصاد، من خلال الدمج بين اقتصاد السوق والتخطيط الكلي للدولة. فلم يكن الانفتاح مجرد انتقال اقتصادي، بل عملية إعادة بناء تدريجية للنموذج التنموي، سمحت بتوظيف الاستثمار الأجنبي، وتوسيع القاعدة الصناعية، والانخراط في العولمة الاقتصادية وفق شروط وطنية. ونتيجة لذلك، أصبحت الصين أكبر قاعدة صناعية في العالم، وأحد أهم مراكز سلاسل الإمداد العالمية، مستفيدة من قدرة الدولة على توجيه الموارد وتخطيط التنمية على المدى الطويل.

وقد انعكست هذه الخصائص على البنية الاجتماعية بصورة عميقة، حيث حققت الصين إنجازا تاريخيا في مكافحة الفقر وفق النموذج الصيني، عبر انتشال مئات الملايين من السكان من الفقر خلال عقود قليلة. كما توسعت منظومات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان، في إطار ما يعرف بالتنمية الشاملة المتوازنة. ومع ذلك، ما تزال تحديات مثل الشيخوخة السكانية والفجوات الإقليمية قائمة، ويتم التعامل معها عبر سياسات تخطيطية طويلة الأمد تعكس طبيعة الدولة التنموية في الصين.

وفي العقد الأخير، دخلت الصين مرحلة جديدة تعكس تطور الخصائص الصينية في التحديث صيني النمط تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ، حيث تعززت مركزية الحزب في توجيه التنمية، وتم الانتقال إلى مفهوم "التنمية عالية الجودة" الذي يركز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة. كما برز مفهوم "الرخاء المشترك" باعتباره تعبيرا عن البعد الاجتماعي للنموذج الصيني، من خلال السعي إلى تقليص الفوارق وتعزيز العدالة التنموية، بما ينسجم مع فكرة أن التنمية ليست نموا اقتصاديا فقط، بل عملية إعادة توزيع واسعة لثمار التحديث.

وفي صميم هذا المسار، لعبت الاشتراكية ذات الخصائص الصينية دور الإطار الحاكم الذي سمح بمرونة سياسية واقتصادية مدروسة، حيث لم تفصل التنمية عن الاستقرار، ولا الاقتصاد عن الدور القيادي للدولة. كما ارتبط ذلك بتعزيز الاعتماد على الذات في المجالات الاستراتيجية، وتطوير الابتكار المحلي بوصفه محركا رئيسيا للنمو المستقبلي، وهو ما يعكس انتقال الصين من "نمو قائم على الكثافة" إلى "نمو قائم على الجودة".

وبالتوازي مع هذا التحول الداخلي، تطور الدور الخارجي للصين تدريجيا وفق خصائص السياسة الخارجية الصينية القائمة على الاستقلالية وعدم التدخل

تجربة أعادت تعريف العلاقة بين الدولة والسوق

والتعاون التنموي. ففي مرحلة مبكرة، ارتبطت السياسة الخارجية بدعم حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، في إطار موقف مبدئي مناهض للاستعمار. وقد شمل ذلك دعما سياسيا ومعنويا لعدد من حركات التحرر، ضمن سياق عالمي كانت فيه قضايا الاستقلال محور التحولات الدولية.

ومع توسع القوة الاقتصادية، انتقل هذا الدور إلى ما يمكن وصفه بـالنموذج الصيني للتعاون التنموي، حيث أصبحت التنمية الاقتصادية أساسا للعلاقات الدولية. وتركز هذا التوجه على مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل والاتصالات، بما يعزز الترابط الاقتصادي ويخدم التنمية المحلية في الدول الشريكة. ومن أبرز النماذج المبكرة مشروع سكة حديد تنزانيا–زامبيا (TAZARA)، الذي يعكس منطق التعاون التنموي القائم على دعم التكامل الاقتصادي في إفريقيا.

ومع إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" عام ٢٠١٣، تجسد هذا التوجه في إطار عالمي واسع، يقوم على ربط القارات عبر شبكات النقل والطاقة والبنية التحتية الرقمية، بما يعكس أحد أهم أبعاد الخصائص الصينية في الانفتاح الخارجي: السعي إلى بناء ترابط اقتصادي عالمي دون فرض نماذج سياسية موحدة، بل عبر التنمية المشتركة.

وفي المرحلة الراهنة، تقدم الصين نموذجا للتعاون الدولي يقوم على "التنمية المشتركة" وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مدعوما بمؤسسات مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمشاركة في حفظ السلام، وتقديم المساعدات التنموية. ويستند هذا التوجه إلى رؤية مفادها أن التنمية هي المدخل الأكثر استدامة للاستقرار العالمي، وأن تقليص فجوات النمو يمثل شرطا أساسيا لتوازن النظام الدولي.

كما يطرح الخطاب الصيني مفهوم "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية" بوصفه امتدادا فلسفيا للخصائص الصينية في التفكير الدولي، حيث يقوم على إدراك ترابط المصير الإنساني، وأن التحديات العالمية، من الفقر إلى تغير المناخ والأوبئة، لا يمكن مواجهتها إلا عبر التعاون والتنسيق المشترك.

وبعد ١٠٥ أعوام على تأسيسه، تقدم التجربة الصينية نموذجا مركبا يقوم على الاشتراكية ذات الخصائص الصينية بوصفها إطارا حاكما لمسار الدولة والتنمية والعلاقات الدولية. فهي تجربة أعادت تعريف العلاقة بين الدولة والسوق، وبين الحزب والتنمية، وبين الداخل والخارج، في إطار نموذج خاص مكن الصين من تحقيق تحول تاريخي عميق، جعلها أحد أهم الفاعلين في إعادة تشكيل موازين النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين.

* باحثة جزائرية في الشؤون الصينية والعلاقات الصينية الدولية

إصدارات المرصد
في حزيران

2026/06/01

2026/06/07

2026/06/11

2026/06/14

2026/06/18

2026/06/21

2026/06/25

2026/06/28